جامعة ابن خلدون
كلية العلوم التجارية، الاقتصادية و علوم التسيير
قسم: علوم التسيير

مساهمة الشراكة بين القطاع العام و الخاص في تحقيق التنمية المحلية

دراسة تجارب دولية (كندا، مصر و الجزائر)

مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر

تخصص: إدارة مالية

إعداد الطالبة:
شهبـي تركية

الأستاذة المشرفة:
د. ساجي فاطمة

نوقشت و أجيزت علنا بتاريخ:.....

السنة الجامعية: 2017-2018

جامعة ابن خلدون
كلية العلوم التجارية، الاقتصادية و علوم التسيير
قسم: علوم التسيير

دور الشراكة بين القطاع العام و الخاص في تحقيق التنمية المحلية

دراسة تجارب دولية (كندا، مصر و الجزائر)

مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر

تخصص: إدارة مالية

إعداد الطالبة:
شهبـي تركية

الأستاذ المشرف:
د. ساجي فاطمة

السنة الجامعية: 2017-2018

شكر و عرفان

أولا و قبل كل شيء نحمد الله و نشكره على نعمه التي لا تعد ولا تحصى وبفضله وعظيم سلطانه أعاننا على انجاز هذا العمل وإتمامه و الذي نرجو أن يكون في المستوى

نتقدم بالشكر الجزيل و التقدير الكبير و العرفان الجميل الى التي خصصت لي من وقتها و اهتمامها و حسن توجيهها،و التي لم تبخل عليا و رافقتني طول السنة، أشكرها على صبرها و تعاونها و تشجيعها لي الدكتورة الفاضلة

""ساجي فاطمة""

أشكر كل من وقف معي من قريب او بعيد على انجاز هذا العمل المتواضع

شكرا جزيلا.

اهداء

الى من جرع الكأس فارغا ليسقيني قطرة حب

الى من كلت أنامله ليقدم لنا لحظة سعادة

الى من حصد الأشواك عن دربي ليمهد لي طريق العلم

الى القلب الكبير **والـــدي العزيز**

الى من ارضعتني الحب و الحنان

الى رمز الحب و بلسم الشفاء

الى قلب ناصع بالبياض

الى حضن واسع العطاء **والـدتـي الحبيبة الغالية**

الى القلوب الطاهرة الرقيقة و النفوس البريئة الى رياحين حياتـــي **أخوتي**

الآن تفتح الأشرعة و ترفع المرساة لتنطلق السفينة في عرض بحر واسع مظلم هو بحر الحياة وفي هذه الظلمة لا يضيء إلا قناديل الذكريات ذكريات الأخوة البعيدة

الى الذين أحببتهم و أحبوني أصدقائي صديقاتي

خاصة

وفاء، أمال و صبرينة.

مقدمة

يشهد العالم اليوم تحولات متسارعة و تطورات متداخلة تعود اساسا الى عملية مركبة لها أبعاد و مظاهر في شتى المجالات، بغية تحقيق التنمية الشاملة التي تمس جل القطاعات الحيوية للحكومات و الدول، و كذا الرغبة المتزايدة في التوسع الداخلي و الخارجي، تحقيق التكامل و التكافؤ الاجتماعي و الاقتصادي؛

و يمكن الوصول الى التنمية المحلية و الاقتصادية و حتى الشاملة، بتضافر الجهود و تكاتف كل الموارد و الامكانيات المتاحة، وكذا تطوير الاساليب التقليدية التي لم تعد قادرة على مواكبة و توفير الموارد اللازمة لسيرورة عملية التنمية، في ظل الصعوبات و التحديات المتزايدة غلى الحكومات خاصة في ما يتعلق بالجانب التمويلي و الخبرات اللازمة في مجال البنى التحتية خاصة؛

في ظل هذه التحديات و الضغوطات التي تعاني منها الميزانيات الحكومية، حاولت هذه الأخيرة البحث عن حل لهاته المشكلات، من خلال اللجوء الى طرق تمويلية جديدة لتخفيف العبء على الدولة، و هذا من خلال ايجاد من يتشارك معها في انجاز المشاريع التنموية للبنى التحتية و إدارتها، عن طريق الشراكة بينها و بين القطاع الخاص كآلية لتطوير و تنمية مخالف القطاعات و مواجهة كافة العقبات التي تقف حاجزا دون تحقيق أهدافها التنموية المسطرة محليا و بصفة شاملة؛

و هنالك الكثير من دول العالم التي تبنت نظام الشراكة العمومية الخاصة، والتي تساهم فيها كل قطاعات المجتمع من خلال التوجيه وإدارة وتشغيل المشاريع والاعمال وتطويرها، من أجل تحقيق طموحاتها واهدافها وكذا تحقيق المنفعة العامة؛

إن نجاح الشراكة بين القطاعين العام و الخاص يقف على خلق روابط ناجحة بين الأطراف المتشاركة، فكلا منهما له أبعاده المتعددة، والتي تلتقي في نقاط مشتركة مستندة على مبادئ الشفافية و الافصاح والمساواة وحفظ الحقوق لكل طرف و تحديد المسؤليات و الواجبات، من أجل رفع الكفاءة في استخدام الموارد و تعزيز القدرة التنافسية على تجسيد المشاريع، جذب التمويل، خلق فرص عمل جديدة ودعم اقتصادي و اجتماعي و كذا سياسي؛

و من هذا المنطلق اصبح موضوع الشراكة بين القطاع العام و القطاع الخاص محورا للبحث و الدراسة في مختلف دول العالم، متقدة كانت ام نامية؛

طرح الاشكالية:

مما سبق يتبادر الى اذهاننا طرح التساؤل التالي:

ما مدى مساهمة الشراكة بين القطاعين العام و الخاص في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر؟و ماهي الدروس المستقاة من التجارب الدولية في هذا المجال؟

الأسئلة الفرعية:

تنتج تحت هذه الاشكالية مجموعة من الاسئلة الفرعية نذكر منها:

-ما مفهوم الشراكة بين القطاعين العام و الخاص؟و ماهية أنواعما ؟؛

-ماهية التنمية المحلية ؟ وماهية مظاهرها ؟؛

-كيف يمكن للجزائر ان تستفيد من التجارب الدولية في مجال الشراكة ؟.

فرضيات الدراسة

-للشراكة بين القطاع العام و الخاص دور هام و فعال في تحقيق التنمية المحلية من خلال تخفيف العبء على الدولة ؛

-عدم قدرة القطاع العام غلى تحقيق التنمية المحلية بمفرده، بسبب محدودية الموارد المالية و البشرية و كذا عدم استطاعته مواكبة التطور التكنولوجي، التفني والاقتصادي.

المنهج المستخدم

تطلب بحثنا الاعتماد على منهج متنوع من اجل جعله متوافق، حيث استخدمنا

المنهج الوصفي: عند استعراض مختلف المفاهيم المتعلقة بالموضوع في الفصل الأولين؛

المنهج التحليلي: عند دراستنا للتجارب الدولية في الفصل الثالث، من اجل التمييز بين التجربة الكندية، المصرية والجزائرية.

أهمية الدراسة:

تكمن اهمية دراسة هذا الموضوع في:

-ابراز دور الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تحقيق التنمية المنشودة؛

-ابراز خصائص الشراكة بين القطاعين وأنواعها التي تجعلها اهم مصادر التمويل في ظل زيادة الاعباء على الحكومة؛

- الاستفادة من تجارب الدول في مجال الشراكة العمومية الخاصة خاصة تجربة كندا كدولة رائدة و مصر.

اهداف البحث:

يهدف هذا البحث الى الاجابة على الاشكالية المطروحة وكذا التساؤلات الفرعية وتأكيد الفرضيات المقدمة، بالإضافة الى:

-ابراز الاطار النظري للشراكة بين القطاع العام والخاص والتنمية المحلية؛

-توضيح اثر الشراكة العمومية الخاصة على تحقيق التنمية المحلية.

اسباب اختيار الموضوع:

يرجع اختيار هذا الموضوع للأسباب الاتية:

- الأسباب الذاتية: الرغبة الشخصية في دراسة موضوع الشراكة بين القطاعين العام و الخاص باعتباره موضوعا حديثا، حيويا و متجددا مع الأوضاع المستجدة؛

-الأسباب الموضوعية: تم اختيار هذا الموضوع بسبب نقص الدراسات المتعلقة به، و باعتباره موضوع الساعة بالنسبة لعديد من دول العالم، خاصة النامية منها؛

حدود الدراسة:

يعد موضوع الشراكة من المواضيع الدارجة على المستوى العالمي، حيث تدور العديد من الحوارات و النقاشات حوله، وعليه سنحاول دراسة هذا الموضوع؛

الحدود الموضوعية:دراسة الشراكة بين القطاع العام و الخاص، وكذا دورها في تحقيق التنمية المحلية،

الحدود المكانية: سنسقط دراستنا على التجربة الكندية، المصرية والجزائرية.

الحدود الزمنية: تحددت دراستنا للشراكة بين القطاع العام و الخاص للفترة الممتدة بين 1990 إلى 2016.

صعوبات البحث

تتعرض جميع الابحاث لصعوبات و عقبات، إلا ان هذه الصعوبات لم تكن بالقدر الذي يمنعنا من بلوغ هدف الدراسة اهمها:

-قلة المراجع و صعوبة الحصول عليها بالنسبة لموضوع الشراكة بين القطاعين العام و الخاص، وهذا ما دفعنا للاعتماد على الملتقيات العلمية و المقالات بشكل كبير؛

-ندرة الدراسات التي تناولت تأثير الشراكة بين القطاع العام و الخاص على التنمية المحلية؛

-قلة المعلومات المتعلقة بالتجربة الجزائرية في مجال المشاركة العمومية الخاصة.

الدراسات السابقة

-دراسة بن نوار ايمان،هديل سفيان، 2015، **دور الشراكة بين القطاع العام و القطاع الخاص في تحقيق التنمية الاقتصادية-دراسة حالة مؤسسة صوفاكت**-، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، تخصص اقتصاد تنمية، جامعة تيارت؛

-دراسة مرابطي وفاء، 2016، **الشراكة بين القطاع الحكومي و الخاص و دورهما في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر –عقد امتياز حالة بلدية حاسي بن عبد الله–**، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر الاكاديمي في العلوم السياسية، جامعة ورقلة.

تقسيمات البحث:

قصد الاجابة على الاشكالية المطروحة و الأسئلة الفرعية المصاغة و الالمام بكافة جوانب البحث قمنا بتقسيم موضوعنا الى ثلاثة فصول:

في الفصل الاول تناولنا الشراكة بين القطاعين العام و الخاص (أسس و مفاهيم)، من خلال التعرض الى الاطار العام للشراكة، أشكالها و متطلبات نجاحها، بالإضافة الى الشراكة بين القطاع العام والخاص، أهميته، اهدافه ومعيقاته، و اخيرا انواع الشراكة بين القطاع العام والخاص ومزاياها وسلبياتها.

اما في الفصل الثاني فلقد تطرقنا إلى التنمية والتنمية المحلية، في البداية حددنا الاطار النظري للتنمية بمفهومها، أهدافها، خصائصها، متطلباتها ومعيقاتهما، ثم ابرزنا النظريات المفسرة للتنمية الكلاسيكية منها والحديثة، و في اخيرا ماهية التنمية المحلية، أهدافها، خصائصها، وظائفها، وكذا مجلاتها، مكوناتها،ابعادها و متطلباتها و معيقاتها.

و الفصل الثالث قمنا بدراسة مقارنة لتجارب دولية في مجال الشراكة بين القطاع العام و الخاص، كمبحث اول تطرقنا الى التجربة الكندية فشمل نشأة الشراكة بين القطاع العام و الخاص في كندا، تطور مشاريعها، وإبراز اهم المشاريع الناجحة للشراكة بين القطاعين العام و الخاص و عوامل نجاحها، ثانيا التجربة المصرية نشأتها،مشاريعها التشاركية، فوائدها و التحديات التي تواجهها، و اخيرا التجربة الجزائرية في مجال الشراكة بين القطاع العمومي و الخاص و بعض نماذجها المجسدة و المبرمجة، الفوائد المرجوة منها و العوائد التي تحول دون تجسيدها.

الفصل الأول

الشراكة بين القطاعين العام و الخاص

أسس و مفاهيم

تمهيد

تعتبر الشراكة الركيزة الأساسية التي تجمع المتعاملين الاقتصاديين في مختلف المجالات، وعليه حظي موضوع الشراكة بين القطاعين العام و الخاص باهتمام بالغ من قبل مختلف الهيئات و الحكومات عبر انحاء العالم ،لما لها من تأثير كبير على اقتصاديات الدول، حيث اصبحت تستعين بها الحكومة لتفعيل المؤسسات من أجل خلق ديناميكية و فعالية لتضمن الاستمرارية تحقيق التنمية المحلية وصولا الى التنمية الشاملة؛

فما المقصود بالشراكة و الشراكة بين القطاع العام و الخاص؟ وماهية انواعها؟

و لقد تم تقسيم هذا الفصل الى ثلاثة مباحث

المبحث الأول: الايطار النظري للشراكة؛

المبحث الثاني: الشراكة بين القطاعين العام و الخاص؛

المبحث الثالث: انواع الشراكة بين القطاعين العام و الخاص.

المبحث الأول: الإطار العام للشراكة

تعد الشراكة من الادوات الفاعلة التي تستعين بها الهيئات الحكومية لتفعيل المؤسسات من أجل خلق ديناميكية و فعالية عالية ، مما يضمن الاستمرارية في في تحقيق التنمية، و لهذا يتوجب علينا تحديد مفاهيم و ضبطها، زمن خلال هذا المبحث سنتطرق الى مفهوم الشراكة و اشكالها و متطلبات الشراكة.

المطلب الأول: ماهية الشراكة

لقدشمل هذا المطلب كل من مفهوم الشراكة و و تحديد اشكالها:

1- مفهوم الشراكة:

تعتبر الشراكة نظام يجمع المتعاملين الاقتصاديين و الاجتماعيين " أما في مجال علاقات الدولة فان أصل استعمال كلمة الشراكة تم لأول مرة من طرف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية (CNUCED) في نهاية الثمانينات .لقد تم استعمال كلمة الشراكة من طرف الكثير من الباحثين دون إعطاء مفهوما دقيقا , في هذا الإطار اقترح بوتسون تعريفا للشراكة بأنها تتمثل في كل أشكال التعاون ما بين المؤسسات أو المنظمات لمدة معينة تهدف إلى تقوية فعالية المتعاملين من اجل تحقيق الأهداف التي تم تحديدها ، فالشراكة تبقي المؤسسة و تحافظ على استقلالها من حيث الأهداف و المصالح الخاصة و تقييم علاقاتها المشتركة لتحقيق بعض الأهداف[1].

ويمكن تعريف الشراكة على أنها: شكل من أشكال التعاون الدائم و نوع من التقاربات التي تحدث بين المؤسسات و ذلك من خلال عقد أو اتفاق بعيد المدى ليحدث بين مشروعين أو أكثر قائم على التعاون فيما بين الشركاء و تشير إلى أن هذا التعاون لا يقتصر فقط على مساهمة كل منهم في رأس المال و إنما قد تكون المساهمة فنية أو معرفة تكنولوجية[2].

[1]- ليث عبد الله القهيوي، بلال محمود الوادي، **''الشراكة بين مشاريع القطاعين العام و الخاص (الإطار النظري و التطبيقي)"**، الطبعة الأولى، الأردن، دار الحامد للنشر و التوزيع، 2012، ص 23.

[2]- سليمان بلعور، **"أثر استراتيجية الشراكة على الوضعية المادية للمؤسسة الاقتصادية" دراسة حالة مجمع صيدال"**، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيلنيل شهادة الماستر لعلوم التسيير، فرع إدارة الأعمال، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004، ص 16

و كذا عرفت الشراكة على أنها[1]:مقاربة تنموية لعلاقة حكومية مع المجتمع المدني مثلا، لاستكمال و ملاحظة قدرات و إمكانيات الطرفين لتحقيق أهداف محددة بحيث يتم ضم المزايا النسبية لكل طرف إلى الطرف الآخر في ايطار شراكي و يتحمل كل فريق المهام التي يستطيع القيام بها في ايطار من التوافق سوءا في تحديد الأهداف أو الوسائل أو عملية البرمجة و التخطيط أو في التنفيذ و المراقبة و المتابعة .

مما سبق يمكن تعريف الشراكة على انها عقد يلتزم اشتراك شريكين على الأقل سواء كان شريك طبيعي أو معنوي تأخذ شكل من أشكال التعاون و التضامن بين أطراف مختلفة بعينة تحقيق مجموعة من أهداف تكون مسطرة مسبقا في ايطار توافقي .

2- أشكال الشراكة: يمكن أن نميز الأشكال التالية[2]:

2-1- الشراكة ما بين الأطراف الغير المتنافسة و المتنافسة :

تقوم ما بين شركات عاملة في نفس القطاع وتنشأ عنها علاقات تنافسية قد تسبب في إلحاق الأضرار للمتنافسين. لذا يلجا الطرفان إلى إبرام اتفاقيات الغرض منها إنهاء حالة التنافس و الدخول في حالة التعاون، كما تقوم الشراكة ما بين طرفين غير متنافسين بغرض الاستفادة من الإمكانيات المتاحة لكل طرف قصد تنويع المنافع لكل طرف

2-2- الشراكة حسب القطاعات و هي تصنف كالآتي :

أ- شراكة تجارية: من خلال إبرام عقود منح الامتياز، اتفاقيات الترخيص و اتفاقيات التموين و هي تركز على تقوية و تعزيز مكانة المؤسسات في السوق عن طريق استغلال العلامات التجارية أو ضمان تسويق المنتوج .

ب- الشراكة الصناعية: حيث تسمح لها بالاستفادة من التكنولوجيا الحديثة و اكتساب الخبرات، تتطلب تجهيزات و وسائل متطورة و كذلك إقامة تعاون تقني لجلب المعرفة و التقنيات الجديدة.

[1]- فؤاد غضبان، "**التنمية المحلية ممارسات و فاعلون**"، الطبعة 1، دار صفاء للنشر و التوزيع، عمان2015، ص 148.

[2]- سليمان بلعور، (**مرجع سابق**)، ص، ص 26،27.

ج– الشراكة في مجال البحث و التطوير: و تتمثل هذه الشراكة من خلال مكاتب الدراسات التي تعمل على تطوير المشاريع.

هذه الأشكال بصفة عامة اما بالنسبة للجزائر فهي تتميز بنوعين من الشراكة حيث تعتمد على صفة الشريك و هي كالآتي[1]:

2–3– شراكة جزائرية–جزائرية: و بدورها تنقسم إلى ثلاثة أنواع :

- شراكة بين مؤسستين عموميتين و هي شراكة عمومية.
- شراكة بين مؤسستين إحداهما خاصة و الثانية عامة، و تكون قائمة على المنفعة المتبادلة.
- شراكة بين مؤسستين كلاهما خاصة.

2–4– شراكة جزائرية–أجنبية:

- شراكة جزائرية أجنبية (وطنية) : هي شراكة بين الجزائر و دولة ما في مجال معين (بناء، صناعة، زراعة.... الخ).
- شراكة جزائرية أجنبية (خاصة) : هي ما بين مؤسسات عمومية و أخرى أجنبية (خاصة) و هي في تطور في السنوات الأخيرة لما توفره الجزائر من مناخ مناسب

– ويوجد نوع آخر و لقد ظهر في السنوات الأخيرة و هو شراكة جزائرية أجنبية (خاصة) و لكل مؤسسات كلاهما خاصة[2] . و ذلك حسب قانون الاستثمار لسنة 2006 الذي جاء بالشراكة من منظور آخر حيث ينص هذا القانون بغرض وجود شريك محلي لأي شريك أجنبي . لتسهيل هذه الشراكة وضعت طريقة حديثة تسمى "ببورصة الشراكة".

[1]– قدي عبد المجيد، مداخلة بعنوان "**الإقتصاد الجزائري و الشراكة الأجنبية خارج المحروقات في ظل المناخ الاستثماري**"، ملتقى وطني اول (المؤسة الجزائرية و تحديات المناخ الاقتصادي الجديد)، جامعة ورقلة 23/22 أفريل 2003.

2– واضح سمية، "**الشراكة الجزائرية الأمريكية (واقع و افاق الشراكة)**"، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، تخصص مالية، كليه العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة تيارت، 2013، ص 10.

المطلب الثاني : متطلبات الشراكة الناجحة

إن نجاح أي رؤية إستراتيجية على المستوى الاقتصادي العام تحتاج الى ظروف و بنية خاصة و أدوات تساعد على تحقيق أهداف هذه الرؤية ، لذلك يمكن تحديد الخطوط العريضة لمتطلبات نجاح الشراكة في ما يلي[1]:

1- توفر التشريع المنطقي: من الضروري توفر تشريع عادل يحكم الشراكة و يؤطرها في شكل يحدد أهدافها و ضوابطها و ينظم شكل العلاقة و يؤكد على أهمية تحقيق الهدف المنشود و هو تنشيط الاقتصاد و تحقيق العبء الاقتصادي على الموازنة الحكومية و تحقيق التنمية المستدامة، كما يجب أن يوضح هذا التشريع أسس حل المشكلات و المنازعات حيث تنشا بين الأطراف الداخلة في الشراكة .

2- توفر آليات الرقابة و المتابعة الفعالة : من المهم أن يوفر التشريع آلية رقابة و متابعة للعلاقة بين الطرفين و متابعة الشراكات المختلفة و يوضح كيفية تنفيذ الرقابة و المتابعة و تحديد المرجعية التشريعية و القانونية لهذه المتابعة و المراقبة، كما يجب ان تتوفر منهجية واضحة و فعالة لتصحيح الأخطاء و التجاوزات المكتشفة و حلها جذريا ومنع تكرار حدوثها.

3- وجود الشفافية الاقتصادية: لا يمكن تخيل النجاح الاقتصادي دون وجود شفافية في العلاقة بين الطرفين و في التشريع القانوني وفي طبيعة العلاقة بينهما، فالشفافية الاقتصادية اساس لنجاح العلاقة و فعاليتها في تحقيق أهدافها، لتحقيق هذه الشفافية لابد من توسيع قاعدة المشاركة في النقاش و صنع القرار بين الطرفين.

4- التقييم العادل للموارد و الاصول : هنالك طرق عديدة لتقييم الاصول و الموارد و مناهج مختلفة للتقييم لابد من الاتفاق على واحدة او اكثر منها كأساس معتمد بين طرفي الشراكة، لتقييم الاصول و الموارد التي يراد تحويلها او تفويض الطرف الاخر باستغلالها و تنميتها اقتصاديا. و أيا كانت طرق التقييم

[1] -أيمن محمد فريحات،"**معوقات تطبيق الشراكة بين القطاع العام و الخاص من وجهة نظر اصحاب القطاع الخاص**،مجلة الإقتصاد و التنمية،العدد1،جامعة المدية،الجزائر،جانفي 2003،ص33.

المعتمدة فلابد ان تكون عادلة و منطقية لكي تنجح المشاريع و الشراكات و تدوم الشراكة لتحقق الاهداف المنشودة.

5- العدالة في توفير فرص المشاركة للجميع: لكي تنجح الشراكة في تحقيق التنمية الاقتصادية لابد من توسيع فرص المشاركة بين اللاعبين في الاقتصاد الوطني، و لا يمكن ان يتحقق اهداف التنمية المستدامة في ظل الاستئثار و الاحتكار، كما لا يمكن ان تنجح المعادلة الاقتصادية في دفع عجلة التقدم الاقتصادي للأمام دون مشاركة واسعة من كافة أطراف الطبق الاقتصادي و الشعبي على أساس التساوي و العدل و الشفافية.

6- خلو الشراكة من تضارب المصالح: أثبتت التجارب الأولى ان من اخطر أسباب فشل الشراكة في تحقيق أهدافها هو تضارب المصالح بين أطراف الشراكة، و من أسوا اسباب التضارب هو تغلب المصالح الشخصية الضيقة على المصلحة العامة، كذلك وقوف بعض الاشخاص على الخط بين طرفي الشراكة لظنهم ان هذا يضاعف مكاسبهم رغم انه يضعف فرص نجاح المشاريع الاقتصادية و يرهق الاستثمار.

7- الرؤية الصحيحة لأهداف التنمية: ان التذكير بأولوية الرؤية المشتركة و الصحيحة لأهداف الشراكة بين الاطراف المشتركة و ضرورية توحيد الفكر و تحقيق التوافق و تحديد الاهداف.

8- الابداع في استحداث اليات اقتصادية جديدة: يعتمد الاقتصاد في نموه المستمر و المستديم على استحداث اليات و معادلات مبتكرة لتحقيق الشراكات و تطوير المشاريع و استكشاف الفرص الواعدة، لهذا لابد من الابداع و الابتكار في ايجاد طرق جديدة لتحقيق الشراكة و ضمان نجاحها و ضمان تدفق الاموال و دوران عجلة الحياة .

9- التطوير المستمر لصيغ الشراكة: لا يمكن قولبة الشراكة في صيغة واحدة جامدة بل لابد من تطويرها بتطور الزمان و تجدد الفرص المتاحة ليستمر نجاح الشراكات الاقتصادية بل ان الحاجة تتطلب الابداع المستمر من الافراد المتميزين و المفكرين الاقتصاديين المدفوعين بالرغبة بالابتكار و التجديد و النجاح و هو الضمانة لكي تستمر عجلة الاقتصاد بالدوران، فاستقرار الاقتصاد استقرار السياسة و ضمان لتناغم دورة الحياة لكل انسان .

و اضافة الى ما ذكرناه، فنجاح الشراكة يتطلب كذلك[1] :

- دعم سياسي قوي على المستوى الوطني مما يؤدي الى تشجيع هذا النشاط مع وجود تطور واقعي مشترك للشراكة مبني على نقاط القوة و الضعف لدى اطراف الشراكة.

- تحليل دقيق و مفصل و شفاف لجدوى المشروع قبل التعاقد.

- تحليل مفصل للمخاطر من جميع جوانب المشروع فضلا عن المخاطر السياسية.

- الرغبة من قبل اطراف الشراكة بقبول الحلول الابتكارية.

- اختيار المشروعات المناسبة بحيث يمكن تكرارها لتحضير القطاع الخاص.

[1]-أنيس بوذياب،"**الشراكة بين القطاعين العام و الخاص (فرصة للنهوض بالإقتصاد اللبناني)**"،العدد99،كانون الثاني2017،ص3.

المبحث الثاني : الشراكة بين القطاعين العام و الخاص

حظي موضوع الشراكة بين القطاع العام و الخاص باهتمام كبير من قبل الحكومات و المجتمعات في مختلف انحاء العالم،بعد ان اتضح ان التنمية المحلية و الاقتصادية تعتمد على حشد و جمع كافة امكانيات المجتمع،بما فيها الموارد، الطاقات و خبرات كل من القطاع العام و الخاص لتشكيل توليفة ملائمة لمجتمع متكامل؛

و في هذا السياق سنحدد في هذا المبحث مفهوم الشراكة بين القطاع العام و الخاص ، اهميتها، أهدافها و معيقاتها.

المطلب الاول : ماهية الشراكة بين القطاعين العام و الخاص

سنتطرق في هذا المطلب الى مفهوم الشراكة بين القطاعين العام و الخاص وأهميتها:

1- مفهوم الشراكة بين القطاع العام و الخاص

للشراكة بين القطاع العام و الخاص عدة تعاريف نذكر منها :

- الشراكة بين القطاع العام و الخاص علاقة طوعية و تعاونية بين هيئات فاعلة مختلفة في القطاعين العام(الحكومي) و الخاص(الغير حكومي) يوافق فيها كل المشاركين على العمل جنبا لجنب لتحقيق هدف مشترك، فيخدم الشراكات غايات متنوعة بما فيها النهوض بقضية من القضايا او تنفيذ ضوابط معيارية او مدونات للسلوك او تقاسم الموارد و الخبرات و تنسيقها[1].
- عقود الشراكة هي عقود ادارية تتعهد بموجبها الدولة او المؤسسة العمومية الى شخص خاص لمدة محددة تتناسب مع حجم الاستثمارات المرتقب انجازها، كما ان لها مهمة شاملة و كلية تتضمن التمويل و البناء و الاستغلال و في بعض الاحيان تقديم المرفق العام.

[1]- لجنة التعاون التقني، "**الشراكات بين القطاع العام و الخاص**"، مكتب العمل الدولي، مجلس الادارة، الدورة 301، جنيف، مارس 2008، ص 1.

و تعني ايضا التعاون لانجاز مشاريع مشتركة بين الدولة او المؤسسات العمومية او الجماعات المحلية من جهة و المقاولات الخاصة من جهة اخرى و هذه الشراكة تتم بواسطة عقد[1].

- هو عقد اداري يتعهد بمقتضاه احد اشخاص القطاع العام الى احد اشخاص القطاع الخاص القيام بتمويل الاستثمار المتعلق بالاعمال و التجهيزات الضرورية للمرفق العام و ادارتها و استغلالها و صيانتها طوال مدة العقد المحددة مقابل مبالغ مالية تلتزم الادارة المتعاقدة بدفعها اليه بشكل مجزأ طوال مدة الفترة التعاقدية، و تتولى مؤسسات من القطاعين العام و الخاص العمل معا لتحقيق مشاريع او تقديم خدمات للمواطنين و خصوصا في المشاريع المتعلقة بالبنية التحتية[2] .
- تعرف الشراكة العومية الخاصة على انها احد اشكال التعاون بين القطاعين العام و الخاص يتم ن خلالها وضع ترتيبات يستطيع بمقتضاها القطاع العام توفير السلع و الخدمات العامة و الاجتماعية من خلال السماح للقطاع الخاص بتقديمها بدلا من ان يقدمها القطاع العام بنفسه اي بصورة مباشرة و بشكل اكثر تحديدا، فان المفهوم يشير الى السيناريوهات التي بمقتضاها يكون للقطاع الخاص دورا اكبر في تمويل و تخطيط و تصميم و بناء و تشغيل و صيانة الخدمات العامة هذا الدور يتم من خلال ترتيبات تعاقدية بين الحكومة و القطاع الخاص في مشروعات معينة يتم بمقتضاه القطاع الخاص بامداد الحكومة بالأصول و الخدمات التي من التقليدي ان يقدمها القطاع : هذه الترتيبات التعاقدية تشمل الصورة المبسطة لتوريد المدخلات او صور التعاقد الخارجي المختلفة او قد تمتد تلك الترتيبات لتشمل ايضا نقل او مشاركة الادارة او عملية صنع القرار او نوع او درجة من تبادل المعلومات و التنسيق او تصل الى قيام القطاع الخاص بتوفير السلعة في السوق[3] .

[1] – أحمد بوعشيق، "**عقود الشراكة بين القطاعين العام و الخاص**"، المؤتمر الدولي للتنمية الإدارية، المغرب، 2009، ص 4

[2] – محمد متولي دكروري محمد، "**دراسة الشراكة مع القطاع الخاص مع التركيز على التجربة المصرية**"، وزارة المالية المصرية، إدارة بحوث التمويل،مصر، ص، 5.

3– إدارة الدراسات الاقتصادية و المالية،" **الشراكة بين القطاع العام(الحكومة) و القطاع الخاص** "، 2010، ص 4.

- وفقا لتقرير البنك الدولي لسنة 2009: فان الشراكة بين القطاعين بمفهومها الواسع تعني كل العلاقات التعاقدية و التشريعية بين هيئات عمومية و خاصة تهدف لتحسين او الرفع من خدمة الهياكل التحتية و من منظور هذه المؤسسة الدولية فان الهيئة العمومية تتضمن السلطة الوطنية و الاقليمية و المحلية[1].

و استخلاصا مما سبق فان الشراكة تعتبر عقد اتفاق بين طرفين و هما القطاع العام و الاخر القطاع الخاص. يتم بموجبه منح القطاع الخاص بعض المشاريع المتفق عليها في القانون المنظم لعملية الشراكة، بحيث تسعى الدولة من خلالها الى تحليل الاعباء على القطاع العام و اشتراك القطاع الخاص في عملية التنمية المحلية و كذا افساح الطريق له لتوسيع نشاطه و تعظيم عوائده و كذا تحقيق اهداف كلا الطرفين

2- أهمية الشراكة بين القطاعين العام و الخاص:

للشراكة بين القطاعين العام و الخاص أهمية بالغة نوجزها في النقاط التالية[2]:

- تصحيح الوضع الاقتصادي.
- تحقيق معدلات نمو مرتفعة من خلال تعزيز دور القطاع الخاص في العجلة الاقتصادية الوطنية.
- تخفيف الأعباء التمويلية عن الحكومة و خاصة في مشاريع البنية التحتية.
- خلق فرص عمل جديدة.
- تحسين الخدمات المقدمة من الحكومة من خلال جذب الاستثمارات من القطاع الخاص.
- تخفيف مخاطر الاستثمار على الحكومة.
- الارتقاء بالمستويات و التوجهات التنموية.
- الإداة و الاستغلال الأمثل للمشاريع الاقتصادية بأحدث الأساليب.
- إعادة توزيع الأدوار بين القطاعين.

[1] – ليث عبد الله القهيوي، بلال محمود الوادي، **(مرجع سابق)**، ص 24.

[2]- ليث عبد الله القهيوي، بلال محمود الوادي، **(مرجع سابق)**، ص،ص24، 25.

و مما سبق نستنتج أن عملية الشراكة بين القطاعين لها أهمية بالغة، بحيث أنها تساهم في تحقيق معدلات نمو عالية. كذا تعمل على تخفيف الأعباء المالية على الحكومة، بالإضافة الى خلق فرص عمل و تحسين المستوى المعيشي للمواطنين و تطور أنشطتهم الإنتاجية.

المطلب الثاني : اهداف الشراكة بين القطاعين العام و الخاص و معيقاتها:

و من خلال هذا المطلب سنتطرق الى أهداف الشراكة و معيقاتها:

1- أهداف الشراكة بين القطاع العام و الخاص

تعتبر الشراكة بين القطاعين العام و الخاص وسيلة تنموية الغاية منها تحقيق جملة من الاهداف ذكر منها[1] :

_ الاقتصاد في التكاليف: يمكن للجهات الحكومية المعنية تحقيق في التكلفة في مجالات انشاء المشاريع و استغلالها و صيانتها.

_ اقتسام المخاطر : يمكن للجهات الحكومية اقتسام المخاطر مع الشري الخاص، فالمخاطر قد تتمثل في تجاوزات في التكاليف او في عدم القدرة على الوفاء بجداول و مواعيد تسليم الخدمات، او في صعوبة الالتزام بالتشريعات الخاصة بالبيئة و غيرها، او في خطورة عدم كفاية الإيرادات لتغطية اعباء الاستغلال. _تحسين مستويات الخدمات العمومية او الحفاظ على المستويات الرفيعة لها: يمكن للشراكة ان تاتي بتحسينات في تنظيم تأدية الخدمات، و يمكنها كذلك ادخال تقنيات جديدة تحسن من جودة الخدمة و مستواها. _ التنفيذ الاكثر كفاءة: يمكن تحقيق الكفاءة من خلال الجمع بين الانشطة المختلفة و الاعتماد الاسرع للتمويل و الكفاءة الاكثر في عملية اتخاذ القرار .

_ تحقيق فوائد اقتصادية: الاندماج المطرد للجهات الحكومية في الشراكات يساعد على تحفيز الشريك الخاص للمساهمة في التنمية الاقتصادية باكثر فعالية.

[1] – معهد تنمية قدرات كبار الموظفين، "**الشراكة بين القطاع العام و الخاص**"، المدرسة الوطنية للإدارة، الدورة 4، تونس 2010، ص 14.

_ تكثيف فرص العمل التجاري: توفر الشراكة فرص عمل تجارية اكبر للشريك الخاص مما يسمح للقطاع بالابداع و تنويع انشطته و زيادة مجالاته التجارية و كسب خبرة تتعدى نظام الشراء التقليدي.

_ تقليص الانفاق العمومي و تخفيف الضغط على مستوى الميزانية العامة للدولة و تقليص من عجزها.

_تركيز السلطات العمومية جهدها على وضع السياسات لقطاع البنية الاساسية و متابعة تنفيذ المشاريع.

_ الاستفادة من الكفاءات الراجعة بالنظر الى القطاع الخاص في مجال الخدمات العامة، و تحسين نوعية الخدمات المقدمة للمواطنين.

_ ادخال الابتكار على تصميم المشاريع و تطوير طرق انجازها و تشغيلها و صيانتها.

_ استقطاب الاستثمارات المالية الخاصة الضخمة على المستوى الدولي لانجاز مشاريع كبرى في مجال البنية الاساسية و الخدمات العامة و المرافق العمومية التي تعجز السلطات العمومية على انجازها دون شراكة مع القطاع الخاص.

_ خلق مواطن الشغل في وقت وجيز يصعب توفيرها دون اللجوء الى الشراكة بين القطاعين العام و الخاص.

و بالإضافة الى ما ذكرناه هناك اهداف اخرى[1]:

_جذب و تنشيط الاستثمارات الوطنية و الاقليمية و الاجنبية.

_ تحقيق قيمة افضل مقابل النقود، فيما يتعلق بالاتفاق العام.

_ تشجيع القطاع الخاص على المشاركة و الابتكار.

_ تعزيز النمو الاقتصادي في الدولة.

[1]- الشراكة بين القطاعين العام و الخاص (PPP) (20:12، 2018/02/11) منشور على الموقع:
https// :www.gouverment. ae/ar-AE/information-and-services/ business/ public-private-partership.

2- معيقات الشراكة بين القطاعين العام و الخاص

رغم الانجازات التي تحقيقها الشراكة بين القطاعين العام الخاص إلا ان هناك تحديات و معيقات من شانها ان تعرقل تحقيق الاهداف المنشودة من الشراكة، نوجزها في ما يلي[1] :

- المعوقات الادارية و التنظيمية : ان ما يميز الاجراءات الادارية في الجزائر هي اجراءات البيروقراطية السلبية و الروتين في الاجراءات و البطء في انجاز المعاملات و نقص الخبرات الفنية المتخصصة في الميدان رغم توفرها في سوق العمل، و عدم وجود انظمة معلومات متطورة و دقيقة، تعدد الاجهزة المشرفة على الاستثمار و غياب التنسيق بين هذه الاجهزة.

كما ان الاجراءات القانونية هي الاخرى تتميز بكثرة القوانين و تضاربها و غموضها في بعض الاحيان، و عدم استقرار قوانين الاستثمار، اضافة الى عدم تناسب هذه القوانين مع التطورات و الاوضاع و المستجدات العالمية.

- مشكل الفساد : هو الاخر من بين اكثر المشاكل التي تعيق التنمية في الجزائر بالرغم من الجهود المبذولة من قبل الدولة. فالفساد ظاهرة عالمية تحد و تقلص من فعالية الاستثمار الخاص كما انه يؤدي الى تشويه صورة البلد و عرقلة التنمية و اختلاس الاموال العامة عادة ما يفسر الفساد بسبب تفشي البيروقراطية السلبية و غياب المساءلة لتمتع كبار المسؤولين و رجال السياسة بالنفوذ.
- صعوبة المنافسة مع الشركات العملاقة : بالنظر مثلا الى طبيعة عمل الشركات المتعددة الجنسيات نجد انها تمتلك مجمعا كبيرا من المواهب الادارية و الممتلكات المالية و الموارد الفنية و تقوم بادارة عملياتها العملاقة باستراتيجية عالمية منسقة و تحاول هذه الشركات توسعة و ادامة مراكزها في السوق و ذلك بالتوحيد و التكامل العمودي و بمركزية اتخاذ القرارات و هذه سمات تأهيلية و تنظيمية لا تتوفر عليها المؤسسات الخاصة الوطنية.
- تكلفة التدريب العالية: من ابرز المعيقات التي تتعلق بالقطاع الخاص في الجزائر هي عنصر التدريب فالقطاع الخاص هو البيئة التي يتمرن فيها ذوي الشهادات و يحصلون منها على الخبرة و المهارة الفعلية و على هذا

[1]- عبد الرزاق مولاي لخضر، **"متطابات التنمية في القطاع الخاص بالدول النامية بالدول النامية، (حالة الجزائر)"**، مجلة الباحث، جامعة ورقلة العدد 07، 2009، ص 320.

الاساس نجد ان المقاييس العالمية تشرط تدريبا جيدا في الاداء لكن تحقيق ذلك يتطلب صرف اموال اكثر ، مما يشكل صعوبة لدى القطاع الخاص في تحقيقه.

- الافتقار الى التمويل : فالقطاع الخاص عادة لا يجد طريقة لتمويل مشاريعه الى باللجوء الى علم السلف و الافتراض ن طرف بنوك الدولة و هذه الحالة تشكل عائقا له امام اعماله بطريقة حرة و شفافة و دون اية قيود[1].

[1] – محمد بعسل،" **سياسة توجه الجزائر نحو اقتصاد السوق**"، رسالة المجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2008، ص 95.

المبحث الثالث : انواع الشراكة بين القطاعين العام و الخاص و مزاياها وسلبياتها

تشكل الشراكة بين القطاعين العام و الخاص علاقة تعاونية فعالة بين الطرفين و ذلك من خلال تنظيم الادوار و دمج الافكار و توحيد الأهداف، لتحقيق كل هذا توجد انواع للشراكة بين القطاعين العام و الخاص و هو ما نستطرق اليه في هذا المبحث و كذا ابراز مزايا و سلبيات الشراكة .

المطلب الاول : انواع الشراكة بين القطاعين العام و الخاص

تعدد اساليب و انواع الشراكة بين القطاع العام و الخاص في تقديم مشروعات الخدمة بصفة عامة ، الشكل الموالي يوضح أساليب الشراكة مع القطاع الخاص في تقديم المشروعات الخدمية بصفة عامة ودرجة مساهمته فيها على النحو التالي:

الشكل(1–1): أساليب الشراكة مع القطاع الخاص و درجة مساهمته فيها.

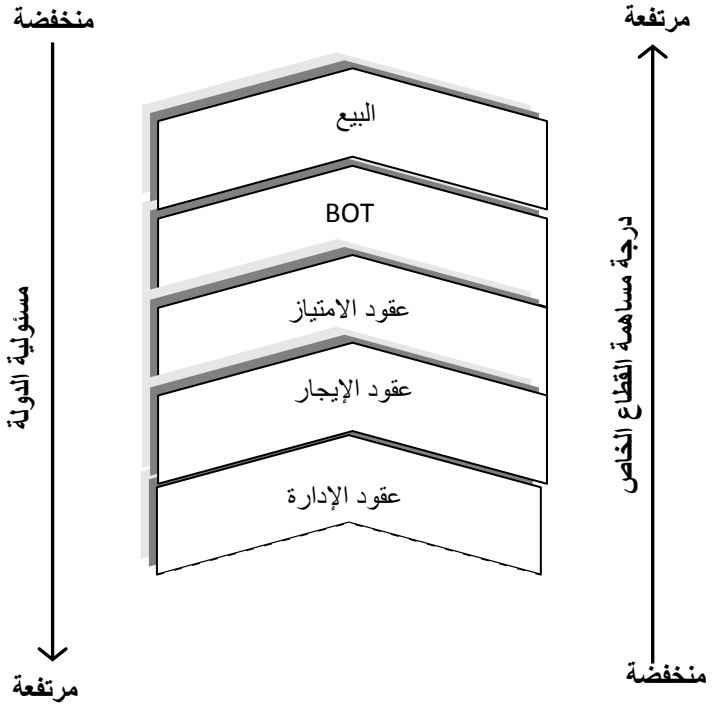

المصدر: أمجد غانم ، دراسة حول "**الشراكات القطاعية القائمة في تقديم الخدمات العامة والبلدية على مستوى الهيئات المحلية**" ، شركة النخبة للاستشارات الإدارية ، فلسطين ، 2009 ، ص 12.

1- عقود الادارة

يكون المتعاقد ن القطاع الخاص مسؤولا عن ادارة الخدمة التي يقوم بتزؤيدها الى القطاع العام، و لكن لا يكون مسؤولا عن الجوانب التمويلية المتعلقة بالعمليات او الصيانة او الاستثمار في التسهيلات اللازمة لتوصيل الخدمة، و يحصل المتعامل الخاص على مقابل مرتبط بكفاءة الادارة، و تتراوح مدة العقد ما بين ثلاثة الى خمسة سنوات، كإدارة مؤسسات عمومية (توزيع المياه، الطاقة ...الخ)[1].

الشكل(2-1): الشراكة بين القطاع العام و الخاص بأسلوب الادارة

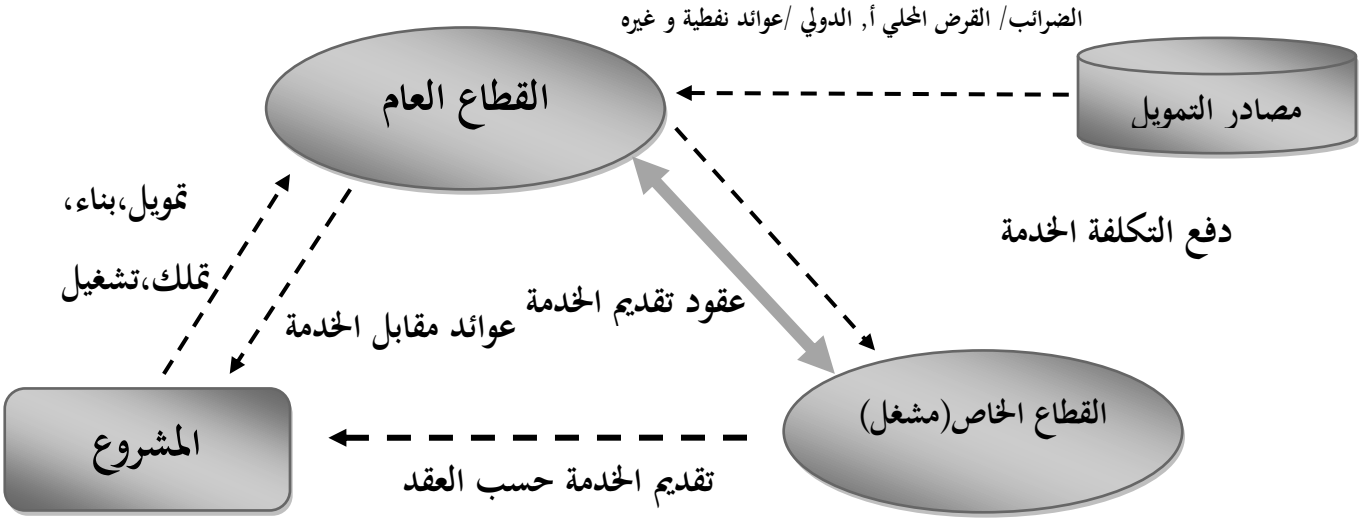

المصدر : "**الشراكة بين القطاعين العام (الحكومة) والقطاع الخاص**" ، مطبوعة صادرة عن ادارة الدراسات الاقتصادية و المالية- دائرة مالية-،حكومة دبي ، الامارات العربية المتحدة،2010،ص 13.

2- عقود الايجار

ينطوي التاجير على وجود متعهد خاص يدفع مبلغا من المال للمالك العام مقابل حق خالص لتشغيل تسهيلات انتاجية دون المسؤولية عن تمويل الاستثمارات الرئيسية مع تحمل كافة المخاطر التجارية و يعطي

[1]- بن نعمان محمد، بوزيدة حميد،"**دور الشراكة بين القطاعين العام و الخاص في تحقيق التنمية المحلية**"، مجلة الدراسات الإقتصادية و المالية،العدد 9،جامعة الوادي،2009،ص 186.

عقد التاجير لمقدم الخدمة حقا خالصا في الايرادات المتولدة و يطلق عليه احيانا الترخيص[1] . و تظل الدولة في اسلوب الإجارة او التأجير مالكة للمشروع

الشكل(3–1): الشراكة بين القطاع العام و الخاص بأسلوب الايجار

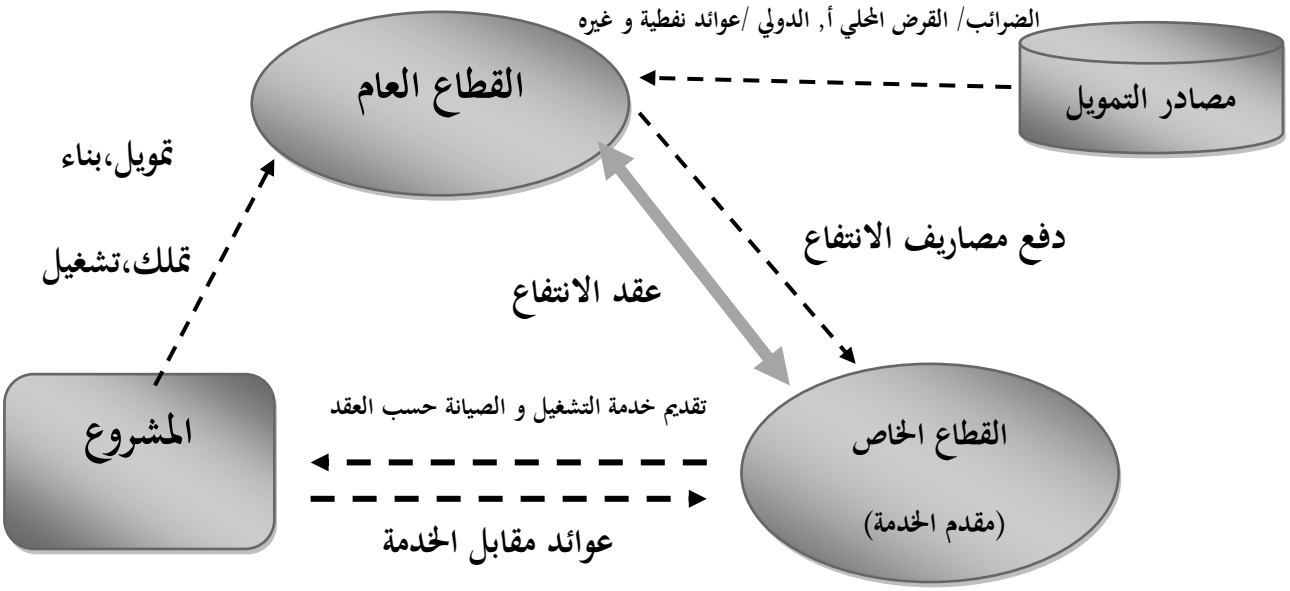

المصدر :" **الشراكة بين القطاعين العام (الحكومة) والقطاع الخاص"** ، مطبوعة صادرة عن ادارة الدراسات الاقتصادية و المالية– دائرة مالية–،حكومة دبي ، الامارات العربية المتحدة،2010،ص 14.

3– عقود الامتياز

هو عقد لمنح بموجبه الحكومة القطاع الخاص احد اصولها فتنتقل حقوق التشغيل و التطوير اليه ، و قد يتضمن عقد الامتياز كل مواصفات عقد الايجار بالاضافة الى النفقات الراسمالية و الاستثمارات التي تقع على عاتق صاحب الامتياز، ترجع الاصول الى الحكومة حسب عقد الامتياز و تحديد ايرادات صاحب الامتياز بشكل يضمن له تغطية نفقات التشغيل و خدمة الديون و استهلاك استثماراته[2].

[1]– منير ابراهيم هندي،" **الخصخصة (خلاصة تجارب دولية)"**، الطبعة 1، دار المعارف الجامعية،مصر، 2010، ص263.

[2]– أحمد بوعشيق،(**مرجع سابق**)، ص 87.

الشكل (4–1): الشراكة بين القطاع العام و خاص بأسلوب الامتياز

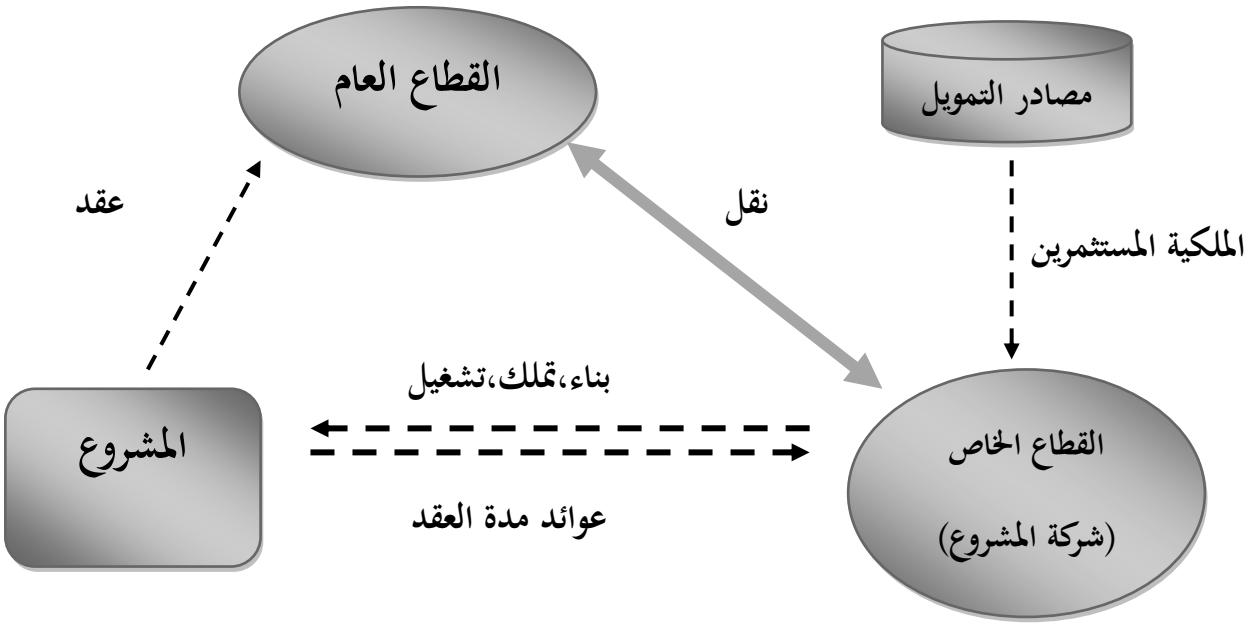

المصدر:" **الشراكة بين القطاعين العام (الحكومة) والقطاع الخاص**"، مطبوعة صادرة عن ادارة الدراسات الاقتصادية و المالية– دائرة مالية–،حكومة دبي ، الامارات العربية المتحدة،2010،ص 14.

4– عقود البناء، التشغيل و التحويل (BOT)

مصطلح البوت **B.O.T** من الناحية اللغوية هو اختصار لثلاث كلمات انجليزية و هي **Build** و تعني الانشاء او البناء و **Operate** و تعني التشغيل و الادارة و **Transfer** و تعني النقل و التحويل و المقصود بها نقل المرفق الى الدولة في نهاية مدة العقد[1].

اما اصطلاحا فقد عرف البوت على انه : صورة جديدة و مستحدثة من العقود الادارية تستهدف القيام بمشاريع ضخمة، تتعهد بها الحكومة الى احدى الشركات الوطنية او الاجنبية الخاصة ، للقيام بانشاء مرفق عام و تشغيله لحسابها الخاص مدة من الزمن على ان تلتزم بنقل ملكية الى الدولة والى الدولة او الى ادارتها العامة . او مؤسساتها العامة بعد انقضاء المدة المتفق عليها[2].

[1]– ابو بكر عثمان النعيمي،"**الأساليب الحديثة لمشاركة القطاع الخاص في تنفيذ مرافق البنية التحتية (عقود البوت BOT و عقود الشراكة PPP) دراسة تحليلة مقارنة**"، الطبعة 1 ،عمان، الأردن، 2014، ص 15.

[2]– ابو بكر عثمان النعيمي، (**مرجع سابق**)، ص، ص، 20، 21.

5- عقود البيع (نقل الملكية)

في ظل هذا النوع من العقود يصبح القطاع الخاص مالكا و مسؤولا عن المرفق و يخضع لهيئة رقابية. تسمح بكافة اشكال المشاركة الخاصة للمستثمر باسترداد التكاليف الراسمالية و تحقيق هوامش ربح معقولة، كما تتفق معظم هذه الاشكال مع تغيير دور الدولة من دور المقدم المباشر للخدمة الى دور المراقب و النظم للنشاط[1].

المطلب الثاني: مزايا الشراكة بين القطاعين العام و الخاص و سلبياتها

وابرزنا من خلال هذا المطلب مزايا الشراكة بين القطاعين العام و الخاص و كذا سلبياتها:

1- مزايا الشراكة بين القطاعين العام و الخاص

تعتبر الشراكة بين القطاع العام و الخاص، من اهم المحفزات للنشاط الاقتصادي لأي بلد، بحيث ان لها مزايا عديدة من شانها ان تنهض بالاقتصاد الوطني نذكر منها[2]:

ـ توزيع المخاطر الناجمة عن اقامة المشاريع بين اكثر من طرف و هم اطراف الشراكة ؛

ـ توفير راس مال القطاع الخاص و ما يمتلكه من المعرفة و الخبرة في ادارة المشاريع التي يعتبر عنصر الوقت حاسما فيها و تقليل المدة الزمنية اللازمة لتنفيذها، و بالتالي يحسن موقف الادارة العامة؛

ـ تخفيف الوطأة المالية التي يعاني منها القطاع العام و خلق القيمة المضافة التي يوفرها المرونة المالية مع تحسين القدرة الادارية للقطاع العام؛

ـ تعزيز مبادئ الافصاح و المساءلة في كيفية ادارة الموارد؛

ـ تبني مناهج عمل اكثر استراتيجية من قبل الشركاء؛

[1] - أيمن محمد فريحات، **(مرجع سابق)**، ص 32.

[2] - إدارة الدراسات الإقتصاديةو المالية، **(مرجع سابق)**، ص، ص، 5، 6.

_ تولية البعد الاقتصادي اهتماما اوسع في السياسات ذات العلاقة و ادارة المشاريع على اسس اقتصادية هما يحقق المكاسب الاجتماعية و الاقتصادية؛

_ التوصل الى حلول مرنة تستجيب للسياسات التطورية؛

_ اعطاء الشرعية و المصداقية للمشروع من خلال مشاركة القطاع العام ؛

_تحقيق النجاح و التوسع في الأعمال من خلال التحفيز و الإلهام و النظرة المستقبلية و إيجاد الحلول للمشاكل الاقتصادية و التي بدورها تخلق الحوافز المستحدثة؛

_ الشراكة هي التي تحمي المستهلكين من إساءة استعمال السلطة الاحتكارية ؛

_ الشراكة تفتح حيز اقتصادي لدخول –ليس فقط– الشركات الكبيرة بل أيضا الصغيرة و المتوسطة إلى أسواق كانت مستبعدة منها أو غير مستقرة ؛

_ الشراكة تشجع و تحفز المنافسة و الابتكار ؛

_ خلق بيئة عمل ديناميكية للتغيير داخل البيروقراطيات الحكومية المحصنة، و تسمح الشراكة للحكومات بتنفيذ التغيير دون التأثير في أعمالها الحقيقية المتعلقة بتطوير السياسة الاجتماعية و التوجه المستقبلي و إدارة تقييم الخدمات؛

_ تحقق ترتيبات الشراكة نتائج أفضل مما يستطيع أن يحقق كل فريق على حده من خلال تأثير الشركاء على أهداف و قيم بعضهم البعض عن طريق التفاوض و التوصل الى معايير عمل أفضل .

2– سلبيات الشراكة بين القطاعين العام و الخاص

مثلما توجد مزايا و إيجابيات للشراكة بين القطاعين العام و الخاص، هنالك ايضا سلبيات و مخاطر قد تمس الشراكة بين القطاعين العام و الخاص نذكر منها[1] :

– فقدان السيطرة ن جانب الحكومة على العمل؛

[1]– محمد متولي دكروري محمد، (**مرجع سابق**)، ص، ص، 11، 12.

- زيادة التكاليف؛
- المخاطر السياسية؛
- ضعف مستوى المراقبة و المساءلة؛
- إنتاج غير مطابق للمواصفات و المقاييس؛
- ضعف مستوى التنافس بين الشركاء؛
- التحيز في اختيار الشركاء؛
- إمكانية رفض المجتمع للمشروع.

خلاصة الفصل

مما سبق نستنتج ان الشراكة بين القطاعين العام و الخاص تسعى إلى توسيع و تعميق النشاطات الاقتصادية، من خلال التعاون و تضافر الجهود بين القطاع العام و الخاص، كما تمنح القطاع العام فرصة الاستفادة من الأساليب التقنية الحديثة و التكنولوجيات المتطورة التي تميز القطاع الخاص؛

كما تلعب الشراكة دور فعال في عملية الربط بين القطاعين العام و الخاص، من خلال التسيير المشترك للمرافق و المشاريع الكبرى للدولة، و التي ترتبط بشكل كبير بعملية التنمية المحلية؛

حيث أن وجود القطاع العام كمسير لسياسات الدولة لم يعد كافيا لتسيير المشاريع التنموية و تحقيق التنمية المحلية نشودة، مما أدى الى الاستعانة بالقطاع الخاص كمسير جديد،المعبر آليات الشراكة التي تنتهجها الدول.

الفصل الثاني

التنمية و التنمية المحلية

تمهيد

تعتبر التنمية من أهم التحديات التي تشغل الدول بمختلف اصنافها سواء متقدمة انت او نامية، حيث أنها الوسيلة التي تسمح بتحسين المستويات المعيشية وتحقيق الرفاهية للشعوب، وكذا تقوية الاقتصاديات الوطنية، لتعزيز مكانة الدولة قويتها؛

وكل هذا من خلال العمل على دعم وتحقيق التنمية المرجوة، عن طريق اهتمام الحكومات بالتنمية ومتابعة مساراتها بإحداث التعديد من التجهيزات، البنيان والهياكل المحلية،الاقتصادية والاجتماعية وكذا القوانين والتشريعات المتحكمة في ذلك، ومحاربة والقضاء المعوقات والعقابات التي تحول دون تحقيق هذه التنمية ؛

فماهية المقصود بالتنمية و التنمية المحلية؟ و ماهية أهم النظريات المفسرة لها؟

سنتناول في هذا الفصل ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: الاطار النظري للتنمية؛

المبحث الثاني: النظريات المفسرة للتنمية؛

المبحث الثالث: التنمية المحلية.

المبحث الاول : الاطار النظري للتنمية

تعتبر التنمية بمفهومها الشامل و المعاصر عملية تخص جميع مستويات الحياة و مجالاتها، و تجسيد هذه العملية يتوقف على عدة عوامل تتفاوت من طرف الى أخر من خلال هذا المبحث سنتطرق الى مفهوم التنمية، أهدافها خصائصها، متطلباتها و معوقاتها.

المطلب الأول ماهية التنمية

سنتطرق في هذا المطلب الى مفهوم التنمية،أهدافها وخصائصها:

1- مفهوم التنمية

لغة: تعرف التنمية لغة: الزيادة، النماء، الكثرة، الوفرة و المضاعفة.

اصطلاحا: برز مفهوم التنمية بداية في علم الاقتصاد حيث استخدم للدلالة على عملية إحداث مجموعة من التغييرات الجذرية في مجتمع معين، و ذل بهدف إكسابه القدرة على التطور الذاتي المستمر بمعدل يضمن التحسن المتزايد في نوعية الحياة لكل أفراده، بمعنى زيادة قدرة المجتمع الاستجابة للحاجات الأساسية و الحاجات المتزايدة لأعضائه بالصورة التي تكفل زيادة درجات إشباع تلك الحاجات عن طريق الترشيد المستمر لاستغلال الموارد الاقتصادية المتاحة و توزيع عائد ذلك الاستغلال[1].

و تعرف التنمية على أنها العملية التي يمكن بها توحيد جهود كل من المواطنين و الحكومة لتحسين الظروف الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية في المجتمعات المحلية لمساعدتها على الاندماج في حياة الأمة و المساهمة في تقدمها بأقصى ما يمكن.

[1]- جمال حلاوة، علي صالح،"**مدخل الى علم التنمية**"، دار الشروق للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص 21.

كما عرفت بأنها مجموعة من الوسائل و الجهود المختلفة التي من خلالها يتم الاستخدام الأمثل للثروة بشقيها المادي و البشري و التي بدورها تؤدي إلى إحداث تغيير في أنماط السلوك و أنواع العلاقات الاجتماعية[1].

و التعريف الأفضل للتنمية بالمفهوم الشامل هو أنها تمثل ذلك التطور ألبنياني أو التغير البنياني للمجتمع بأبعاده الاقتصادية و الاجتماعية و الفكرية و التنظيمية من أجل توفير حياة كريمة لجميع أفراد المجتمع[2].

و كتعريف شامل يمكن القول أن التنمية هي عملية تطوير و رسكلة البنية التحتية للمجتمع بكل نواحيه الاقتصادية و الاجتماعية و الفكرية... الخ و الانتقال من حالة التخلف إلى حالة أفضل منها وصولا إلى التقدم أي الهدف المنشود من التنمية، و ذلك عن طريق جملة من التغييرات و التحولات الجوهرية لخلق فرص أكثر و الدفع بعجلة التنمية قدما.

2- أهداف التنمية

التنمية في حد ذاتها عن مزيج مختلف من القوى الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية و العالمية بحيث تختلف أهداف التنمية باختلاف التركيبة الداخلة في هذا المزيج و المراحل التي يمر بها المجتمع، تتلخص هذه الأهداف في ما يلي[3]:

- زيادة الدخل القومي بصفة عامة و بنسبة تفوق نسبة الزيادة في السكان و بالتالي تتحقق زيادة في الدخل الفردي الحقيقي.
- إحداث تغيير جوهري في الهيكل الاقتصادي و الاجتماعي للمجتمع و يتركز على ما يلي:

✓ تحقيق الاستغلال الأفضل للموارد المناسبة للمجتمع.

✓ تحقيق التوازن الرشيد بين الإنتاج الساعي و الإنتاج الخدمي.

✓ إيجاد نوع من الترابط و التنسيق الفعال بين القطاعات الاقتصادية.

[1]- خالد عبيدو،**"التنمية الاقتصادية"**، مؤسسة الكوثر للطباعة، مصر، 2006، ص 42.

[2]- خالد عبيدو،**(مرجع سابق)**،ص 42.

[3]- محمد غبد العزيز عجمية،محمد الهيثمي،**"التنمية الاقتصادية(مفهومها،نظرياتها وسياستها)"**، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 1994، ص 74.

- زيادة فرص العمل بالمجتمع باستمرار للقضاء على مشكل البطالة تدريجيا.
- محاولة خفض العجز في ميزان المدفوعات عن طريق زيادة الصادرات و خفض الواردات.
- رفع مستوى المعيشة باستمرار و تحقيق مستويات أعلى من الرفاهية الاقتصادية.
- رفع متوسط الدخل الفردي.
- إقرار الثبات و الاقتصاديات القومية.

و مع ذلك هناك أهداف أخرى أقل أهمية و هي:

- بذل الجهود لرفع مستوى الإنتاجية عن طريق تحسين الصحة العامة و إصلاح النظام الضريبي و تنظيم المواصلات

و إحداث بعض التغيرات في الإطار الاجتماعي للسكان و هذا يمكن دمجه تحت بند التنمية الأساسية في الإنسان.

- تنمية الإنتاجية في الميادين الحالية الإنتاج الزراعي بإدخال الوسائل و الآلات الحديثة.
- توجيه القوى العمالية و موارد الثروة القومية في البلاد إلى الميادين الإنتاجية الحديثة. إما بتوزيع إنتاج المواد الخام أو بإدخال صناعات جديدة.

و من كل هذا يمكن حصر الأهداف العامة للتنمية بالذات في الدول المتخلفة فيما يلي:

- ✓ تحقيق السيادة و الاستقلال السياسي و الاقتصادي.
- ✓ زيادة الرفاهية الاقتصادية و الاجتماعية للأفراد.
- ✓ استثمار الموارد الطبيعية و البشرية.
- ✓ التصنيع.
- ✓ التنويع في الصادرات.

3- خصائص التنمية

للتنمية مجموعة من الملامح و الخصائص نميزها في[1]:

- **ظاهرة إنسانية:** باعتبار التنمية ظاهرة إنسانية ترتبط بحياة الإنسان وجودا و عطاءا و عدما، فحيثما وجد الأنسان وجدت التنمية و وجد البحث و التنقيب على اختلاف تصورنا لهذه التنمية و محتواها و طبيعتها، إلا أنها تبدو كحالة ملازمة لحياة الإنسان على الأرض، حيض أن التنمية كظاهرة إنسانية تعبر عن عمل الإنسان و سعيه و تحركه المستمر نحو التقدم و التطور.
- **ظاهرة دينية:** إن مايسود من تصور خاطئ عند بعض المثقفين، من أن الدين يعد عائق للتنمية و التطور إنما هو تصور خاطئ سببه عدم فهم لحقيقة الدين و أهدافه، ففي قوله تعالى: { هو أنشأكم من الأرض و استعمركم فيها فاستغفروه ثم توبوا إليه إن ربي قريب مجيب } (هود 61) و المقصود من كلمة "استعمركم" في الآية الكريمة يقصد بها التعميرو بمعنى أدق استعمل هذا المصطلح للتعبير عن التنمية في مفهومها الإسلامي، و ليس المراد منه التعمير المادي الحسي، بل بمعنى التطوير و التنمية، و لقد ذهب الفقهاء إلى أن التعمير أو التنمية بالمفهوم الدقيق واجب على كل مسلم.
- **ظاهرة تاريخية مستمرة:** فالتنمية متلازمة مع حركة التاريخ ترتفع تارة و تنحط تارة أخرى وفقا للظروف البيئية و الزمنية التي تمر بها، بل إرتبطت التنمية بكثير من الأطوار التاريخية التي مرت بها البشرية من التخلف و الحياة البدائية إلى ظهور حاجات الإنسان و بحثه عما يلي تلك الحاجات و التطور المتنامي في الحياة الإنسانية.
- **ظاهرة اجتماعية:** تعد التنمية ذات بعد اجتماعي يمتد إلى جميع جوانب المجتمع المؤثرة و المغيرة، و تتلازم التنمية و التغير الاجتماعي تلازما متطاردا فكلما اتجه المجتمع نحو التغير و التطور، فكلما أدى ذلك إلى سرعة في التنمية و العكس صحيح أيضا، فكلما كانت برامج التنمية مؤثرة في المجتمع كلما أدى ذلك إلى تطويره و تغييره.
- **ظاهرة اقتصادية:** لقد ارتبط مفهوم التنمية في كثير من الحالات بالتنمية الاقتصادية باعتبارها أوضح صور التنمية، فالتنمية في ذاتها تعد ظاهرة اقتصادية لما للاقتصاد من تأثير واضح في مدى تقدم برامج و خطط

[1]- جما حلاوة،على صالح، **(مرجع سابق)**، ص، ص 57،63.

التنمية، فنلاحظ أن الدول النامية ذات المستوى الاقتصادي المتوسط و المتدني تكون برامجها التنموية محدودة و قاصرة على عكس ما نجده في الدول الصناعية ذات المستوى الاقتصادي العالي من برامج تنموية متقدمة و ضخمة.

- **ظاهرة كلية:** إن التنمية ظاهرة شاملة كلية تلحظ في شتى جوانب الحياة، فالتنمية عملية تشترك فيها كافة المتغيرات و المؤثرات التي يتكون منها المجتمع، فإن شكل حركة المجتمع و عمليات التأثير و التأثر بين كل قطاعاته ستخلق في النهاية تأثرا عاما و تطورات ملموسة في كل القطاعات.

المطلب الثاني: متطلبات التنمية و معوقاتها

احتوى هذا المطلب كل من متطلبات التنمية و معوقاتها:

1- متطلبات التنمية

هناك العديد من المتطلبات العلمية و العملية التي يجب توفرها لإرشاد التنمية نذكر منها[1]:

- التخطيط و توفير البيانات و المعلومات اللازمة.
- الانتاج بجودة و توفر التكنولوجيا الملائمة و كذا توفر الموارد البشرية الملائمة و المتخصصة.
- وضع سياسات اقتصادية ملائمة و هدّافة لدعم التنمية .
- الأمن و الإستقرار السياسي و الاقتصادي اللازمين في عملية التنمية .
- نشر الوعي و الثقافة التنموية للمجتمع.

2- معوقات التنمية

تواجه عملية التنمية جملة من المعوقات و العقبات و التي من شأنها أن تأخر و تأثر سلبا على الأداء التنموي المنشود، و تتمثل في ما يلي[2] :

[1] – عدة عابد،"**تشخيص واقع المؤسسات المصغرة في ولاية تيارت و دورها في تفعيل التنمية المحلية**"،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، تخصص اقتصاد و تنمية ، جامعة تيارت ،الجزائر،2011،ص 15.

[2] – غلام عثمان، " **تمويل التنمية في الدول الاسلامية حالة الدول اقل نموا**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر ، 2014، ص،ص 73، 76.

2-1- المعوقات الاقتصادية

و في هذا الجانب نجد عدة عقبات نذكر منها:

- **الفقر**: تؤكد الاقتصادي على أن الكلفة المفرغة للفقر تعمل على إبقاء مستوى التنمية منخفض خاصة في البلدان النامية، و يعود هذا إلى إنخفاض الإنتاجية الكلية بسبب تدنّي مستوى الاستثمار و المدخرات و كذا انخفاض الدخل .
- **محدودية السوق**: إن العلاقة بين محدودية السوق و التخلف الاقتصادي تستند على فكرة أن وفرات الحجم في الصناعة مظهر رئيسي في التنمية الاقتصادية و إذا كان على المنشآت الصناعية أن تكون كبيرة الحجم لكي نستطيع استغلال التكنولوجيا الحديثة فإن حجم السوق يجب أن يكون كافيا ليستوعب الحجم الكبير من الإنتاج و بالتالي فإن محدودية حجم السوق في العديد من البلدان النامية تعتبر عقبة في طريق التصنيع و التنمية الاقتصادية.
- **قيد الصرف الأجنبي**: هنالك قوى توازنية معينة تعمل للاقتصاد الدولي، و التي أدت إلى أن منافع التجارة الدولية تذهب بشكل رئيسي للبلدان المتقدمة. الأمر الذي يقود إلى ظهور قيد الصرف الأجنبي و حتى عند انفتاح البلدان النامية على التجارة الدولية ازدادت تجارتها بشكل كبير، إلا أن هذا لم يساهم في تنمية رقمية أوجه الاقتصاديات النامية، ذلك لأن اعتماد الأخيرة على الصادرات بشكل كبير عرضها لتقلبات دولية في ما يخص الطلب و أسعار المنتجات التي تقوم بتصديرها و التي هي عبارة عن سلع أولية تتميز بانخفاض مدونة الطلب السعرية عليها، و هذا يؤثر على ميزان المدفوعات لديها و يجعله يميل نحو العجز في أغلب الأحيان مما يعرقل عملية التنمية.

2-2- المعوقات الاجتماعية

إن منظومة القيم في المجتمع و هيكل ذلك المجتمع و الذي يقود عادة إلى أنظمة سياسية معينة، إما تؤدي إلى تحقيق أولي تشجيع النمو، و لذلك فإن لهذه القيم أثر مباشر على التنمية، فهنالك الكثير من

التحليلات التي تربط بين منظومة القيم الاجتماعية و بين التنمية لقد برزت ن خلال الاهتمام بمسألة كيفية قيام المجتمعات بإيجاد العدد المطلوب من الرياديين و المنظمين لقيادة الجهد التنموي.

2-3- عقبات الحكومة في طريق التنمية

من غير الممكن تحقيق عملية التنمية بدون الدعم النشط من طرف الحكومة، و عليه فإن انت الحكومة غير راعية أو قادرة على لعب مثل هذا الدور فعندها يمكن اعتبارها عقبة أمام التنمية، نلخص أدوار الحكومة التي يمكن أن تلعبها في مضمار التنميو في ما يلي:

- **الإستقرار السياسي**: يتوجب على الحكومة أن توفر المناخ المستقر للمنشآت الإنتاجية سواءا كانت عامة أو خاصة، فإن عدم الاستقرار السياسي يؤدي إلى ضعف أو انعدام توفر الاستقرار السياسي يعد عقبة في طريق التنمية.
- **الاستقلال السياسي**: من المعلوم أن الاستقرار السياسي في معظم الحالات أمر ضروري لتحقيق النمو الاقتصادي الحديث، لأن وجود الاستقلال السياسي يمكّن البلد من أن ترسم السياسات الاقتصادية الرشيدة، حيث أن الاستقلال السياسي يكون لصالح البلد و بالتالي يكون انعدام الاستقلال عقبة في طريق التنمية.
- **الدعم الحكومي للتنمية**: إن القرارات الخاصة بتحقيق التنمية يتضمن خيارات صعبة أو مقايضات، فإن كان المتضررون من هذا الخيار يستطيعون قلب نظام الحكم فإن تلك الحكومة سوف تكون غير راغبة في اتخاذ الخطوات الضرورية لتشجيع النمو، و عليه فإن تحقيق التنمية في البلدان النامية يتطلب استعداد و رغبة أكيدة من طرف الحكومة في اتخاذ مثل هذه القرارات سوف يمثل عقبة تحول دون تحقيق التنمية.

2-4- العقبات الثقافية

إن التأثيرات التي تمارسها العوامل الثقافية على المتغيرات التي تتفاعل في تحديد مستوى النمو في القيم الثقافية و التقاليد و العادات تحرض و تتوجه نحو الإنفاق الاستهلاكي مثلا و مثل هذه الأمور لا تساهم بشيء في رفع مستوى الرفاهية للأفراد و دعم التنمية و التطور.

المبحث الثاني: النظريات المفسرة للتنمية

في ظل التطور التاريخي للتنمية، لابد من العروج على عدد من نظريات التنمية الاقتصادية لكي نعرف خلفية ما تم التفكير به على مر الزمن من أفكار و أساليب التي كان لها الشأن في عملية التطور و التقدم في مجال التنمية، و هو ما سنتطرق اليه في هذا المبحث ليشمل اهم النظريات الكلاسيكية و كذا المعاصرة .

المطلب الاول : النظريات القديمة (الكلاسيكية)

هنالك العديد من النظريات الكلاسيكية التي تفسرعملية التنمية

نظرية أدم سميث *

وهو من طليعة المفكرين الاقتصاديين الكلاسيكيين وكان كتابه (ثروة الأمم) معنياً بمشكلة التنمية الاقتصادية وإنْ هو لم يقدم النظرية بشكلها المتكامل إلا أن اللاحقين قد شكلوا النظرية الموروثة عنه والتي تحمل سمات مهمة منها[1]:

- القانون الطبيعي اعتقد آدم سميث بإمكانية تطبيق القانون الطبيعي في الأمور الاقتصادية ومن ثم فإنه يَعُد كل فرد مسؤولاً عن سلوكه أي إنه أفضل من يرعى مصالحه وأن هناك يداً خفية تقود كل فرد وترشد آلية السوق وإن كل فرد سيبحث عن تعظيم ثروته وكان آدم سميث ضد تدخل الحكومات في الصناعة والتجارة.
- تقسيم العمل وهو نقطة البداية في نظرية النمو الاقتصادي حيث تؤدي إلى أعظم النتائج في القوى المنتجة للعمل.
- تراكم رأس المال يُعد ضرورياً للتنمية الاقتصادية ويجب أن يسبق تقسيم العمل فالمشكلة هي مقدرة الأفراد على الادخار أكثر ومن ثم الاستثمار أكثر في الاقتصاد الوطني.

[1]- فارس رشيد البياتي،"**التنمية الاقتصادية سياسيا في الوطن العربي**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في الاقتصاد، عمان، الأردن 2008، ص 76.

*- آدم سميث (**1723-1790**)،عالم اقتصاد اسكتلندي، أهم مؤلفاته "**ثروة الأمم**"، "**التجارة الحرة**".

- إن تنفيذ الاستثمارات يرجع إلى توقع الرأسماليين تحقيق الأرباح وأن التوقعات المستقبلية فيما يتعلق بالأرباح تعتمد على مناخ الاستثمار أكثر في الاقتصاد الوطني.
- عناصر النمو تتمثل في كل من المنتجين المزارعين ورجال الأعمال ويساعد على ذلك أن حرية التجارة والعمل والمنافسة تقود هؤلاء إلى توسيع أعمالهم وهو مما يؤدي إلى زيادة التنمية.

يفترض آدم سميث أن الاقتصاد ينمو مثل الشجرة، فعملية التنمية تتقدم بشكل ثابت ومستمر فعلى الرغم من أن كل مجموعة من الأفراد تعمل معاً في مجال إنتاجي معين إلا أنهم يشكلون معاً الشجرة ككل.

2- نظرية جون سيوارت ميل*

ينظر ستيوارت ميل إلى التنمية الاقتصادية كوظيفة للأرض والعمل ورأس المال، حيث يمثل العمل والأرض عنصرين رئيسين للإنتاج في حين يعد رأس المال تراكمات سابقة لناتج عمل سابق، ويتوقف معدل التراكم الرأسمالي على مدى توظيف قوة العمل بشكل منتج فالأرباح التي تكتسب من خلال توظيف العمالة غير المنتجة مجرد تحويل للدخل، ومن سماتها هي[1]:

- التحكم في السكان يعد أمراً ضرورياً للتنمية الاقتصادية.
- إن الأرباح تعتمد على تكلفة عنصر العمل ومن ثم فإن الأرباح تمثل النسبة ما بين الأرباح والأجور فكلما ارتفعت الأرباح قلت الأجور.
- إن الميل غير المحدود في الاقتصاد يتمثل في أن معدل الأرباح يتراجع نتيجة لقانون تناقص قلة الحجم في الزراعة وزيادة عدد السكان على وفق معدل مالتوس وفي حالة غياب التحسن التكنولوجي في الزراعة وزيادة معدل نمو السكان بشكل يفوق التراكم الرأسمالي، حيث يصبح معدل الربح عند حده الأدنى وتحدث حالة من الركود.
- ميل من أنصار سياسة الحرية الاقتصادية لذلك فقد حدد دور الدولة في النشاط الاقتصادي عند حده الأدنى وفي حالات الضرورة فقط مثل إعادة توزيع ملكية وسائل الإنتاج.

[1]- فارس رشيد البياتي، **(مرجع سابق)**، ص 77.

*- جون سيوارت ميل **(1806-1873)**، فيلسوف، واقتصادي بريطاني، أهم مؤلفاته "**مبادئ الاقتصاد السياسي**"، "**نظام المنطق**".

3- النظرية الكلاسيكية

إن العناصر التي تميز هذه النظرية هي:

- سياسة الحرية الاقتصادية حيث يؤمن الاقتصاديون الكلاسيكيون بضرورة الحرية الفردية وأهمية أن تكون الأسواق حرة من سيادة المنافسة الكاملة والبعد عن أي تدخل حكومي؛
- التكوين الرأسمالي هو مفتاح التقدم الاقتصادي؛
- تحقيق قدر كافي من المدخرات؛
- ميل الأرباح للتراجع نظراً لتزايد حدة المنافسة ويفسر سميث ذلك بزيادة الأجور التي تحدث بسبب حدة المنافسة بين الرأسماليين؛
- يعتقد أن حالة الاستقرار هي حتمية كنهأية لعملية التراكم الرأسمالي لأن تراجع الأرباح قد يصل إلى الصفر وتوقف تركم رأس المال ويصل مستوى الأجور حتى الكفاف ويفسر سميث ذلك هو ندرة الموارد الطبيعية التي تقود الاقتصاد إلى حالة السكون.

4- نظرية جوزيف شومبيتر*

تفترض هذه النظرية اقتصاداً تسوده حالة من المنافسة الكاملة وفي حالة توازن، وفي هذه الحالة لا توجد أرباح، ولا أسعار فائدة ولا مدخرات ولا استثمارات، كما لا توجد بطالة اختيارية ويصف شومبيتر هذه الحالة بـ(التدفق النقدي) ومما يميز هذه النظرية هو الابتكارات التي هي على وفق رأيه تحسين إنتاج أو منتج جديد أو طريقة جديدة للإنتاج وإقامة منظمة جديدة لأي صناعة، أما دور المبتكر للمنظم ليس لشخصية الرأسمالي فالمنظم ليس شخصاً ذا قدرات إدارية عالية، ولكنه قادر على تقديم شئ جديد، فهو لا يوفر أرصدة نقدية ولكنه يحول مجال استخدامها[1].

[1] – فارس رشيد البياتي، **(مرجع سابق)**، ص 78.

*–جوزيف شومبيتر(**1883–1950**)، عالم امريكي في الاقتصاد و العلوم السياسية، اهم مؤلفاته **"التاريخ التحليلي الاقتصادي"**، **"الدورة الاقتصادية"**.

أما الأرباح فإنه في ظل التوازن التنافسي تكون أسعار المنتجات مساوية تماماً لتكاليف الإنتاج ومن ثم لا توجد أرباح.

5- النظرية الكنزية[1]*

اهتمت نظرية كينز باقتصاديات التنمية للدول المتقدمة أكثر مما هي للدول النامية، حيث يرى كينز أن الدخل الكلي يعد دالة في مستوى التشغيل في أي دولة فكلما زاد حجم التشغيل زاد حجم الدخل الكلي والأدوات الكنزية هي:

- الطلب الفعال: فإن البطالة تحدث بسبب نقص الطلب الفعلي، وللتخلص منها يرى كينز حدوث زيادة في الإنفاق سواء على الاستهلاك أو الاستثمار؛
- الكفاية الحدية لرأس المال: تمثل أحد المحددات الرئيسية لمعدل الاستثمار وتوجد علاقة عكسية بين الاستثمار والكفأية الحدية لرأس المال؛
- سعر الفائدة هو العنصر الثاني المحدد للاستثمار، ويتحدد دوره بتفضيل السيولة وعرض النقد؛
- المضاعف الكنزي يقوم على فرضيات (وجود بطالة لا إرادية، اقتصاد صناعي، وجود فائض في الطاقة الإنتاجية للسلع الاستهلاكية، درجة مرونة عرض مناسبة وتوفير سلع رأس المال اللازمة لزيادة الإنتاج).

6- نظرية روستو*

قسم روستو عملية التنمية إلى عدة مراحل تبتدئ بالمجتمع التقليدي الذي يحده إطار محدود من الإنتاج ويرتكز على علم وتكنولوجية بدائية، ثم مرحلة ما قبل الآنطلاق وهي مرحلة النمو المستمر وإحداث ثورة تكنولوجية في الزراعة لمواجهة الزيادة السكانية وتوسيع نطاق الواردات وتطوير بعض القطاعات الرائدة، ثم الإطار الثقافي بمعنى وجود قوة دفع سياسية واجتماعية ومؤسسية قادرة على استغلال قوى التوسع في

*-جون مينارد كينز(**1883-1946**)، اقتصادي و كاتب بريطاني، مؤسس الاقتصاد الكلي الكينيزي، أهم مؤلفاته "**النظرية العامة للتوظيف والفائدة والمال**".

*- والت ويتمان روستو(**1916-2003**)، عالم اقتصاد و بروفيسور أمريكي، تحصل على" **وسام العمل الشجاع في الحرب الوطنية** "،**الحرية الرئاسي**".

القطاعات الحديثة، ثم مرحلة الاتجاه نحو النضج والتي يستطيع فيها المجتمع أن يطبق نطاق واسع من التكنولوجيا الحديثة، ثم مرحلة أخيرة وهي مرحلة الاستهلاك الكبير باتجاه تركيز السكان في المدن وضواحيها وانتشار المركبات واستخدام السلع المعمرة على نطاق واسع[1].

إن ما طرحه روستو هو أقرب للسرد التاريخي من كونه نظرية تنموية لكنها بالتأكيد مفيدة لمن يريد أن يتطلع إلى مراحل بناء التنمية تاريخياً.

7-نظرية لبنشتين

يؤكد لبنشتين أن الدول النامية تعاني من حلقة مفرغة للفقر بحيث تجعلها تعيش عند مستوى دخل منخفض، أما عناصر النمو عنده فهي تعتمد على فكرة الحد الأدنى من الجهد الحساس على وجود عدة عناصر مساعدة على تفوق عوامل رفع الدخل عن العوامل المعوقة، وأما الحوافز فإنها على نوعين، صفرية وهي التي لا ترفع من الدخل القومي وينصب أثرها على الجانب التوزيعي، وحوافز أيجابية وهي التي تؤدي إلى زيادة الدخل القومي والأخيرة هي التي تقود إلى التنمية[2].

8- نظرية نيلسون

يمكن وضع الاقتصاديات المتخلفة، على وفق هذه النظرية، كحالة من التوازن الساكن عند مستوى الدخل عند حد الكفاف في مستوى متوازن للدخل الفردي يكوّن معدل الادخار وبالتالي معدل الاستثمار الصافي عند مستوى منخفض، ويؤكد نيلسون أن هناك أربعة شروط تفضي إلى هذا الفخ هي:

- انخفاض العلاقة بين الزيادة في الاستثمار والزيادة في الدخل؛
- ندرة الأراضي للقابلة للزراعة؛
- *عدم كفأية طرق الإنتاج؛
- الارتباط القوي بين مستوى الدخل الفردي ومعدل نمو السكان.

[1] – توهامي عائشة،**"ترشيد الانفاق العام و دوره في تحقيق التنمية الاقتصادية"**، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، تخصص مالية،جامعة تيارت،الجزائر،2012،ص 49.

[2]- فارس رشيد البياتي، **(مرجع سابق)**، ص 79.

9- نظرية الدفعة القوية

تتمثل نظرية الدفعة القوية بوجود دفعة قوية أو برنامج كبير من الاستثمار بغرض التغلب على عقبات التنمية ووضع الاقتصاد على مسار النمو الذاتي، وصاحب فكرة النظرية (روزنشتين رودان) يفرق بين ثلاثة أنواع من عدم قابلية التجزئة الأول عدم قابلية دالة الإنتاج على التجزئة والثاني دالة الطلب وأخيراً عرض الادخار، ويرى رودان أن نظريته تبحث في الواقع عن المسار باتجاه التوازن أكثر من الشروط اللازمة عند نقطة التوازن.

10- نظرية النمو المتوازن

يتطلب التوازن بين مختلف صناعات سلع الاستهلاك، وبين صناعات السلع الرأسمالية والاستهلاكية، كذلك تتضمن التوازن بين الصناعة والزراعة، وقدمت هذه النظرية أسلوباً جديداً للتنمية طبقتها روسيا وساعدتها على الأسراع بمعدل النمو في فترة قصيرة ومن روادها روزنشتين ورانجر وأرثر لويس[1].

11- نظرية النمو غير المتوازن

تأخذ هذه النظرية اتجاهاً مغايراً لفكرة النمو المتوازن، حيث إن الاستثمارات هنا تخصص لقطاعات معينة بدلاً من توزيعها بالتزامن على جميع قطاعات الاقتصاد الوطني. ومن روادها (هيرشمان) الذي يعتقد أن إقامة مشروعات جديدة يعتمد على ما حققته مشاريع أخرى من وفورات خارجية إلا أنها تخلق بدورها وفورات خارجية جديدة يمكن أن تستفيد منها وتقوم عليها مشروعات أخرى تالية.

إن استعرض أغلب النظريات لا يعني بالضرورة أنها تفيد اقتصاديات الدول النامية ومنها البلدان العربية، ولكن ذلك يتطلب عرض الأفكار التي عالجت التنمية الاقتصادية وبإمكان المختصين اختيار ما هو أنسب للتطبيق من خلال واقعهم الاقتصادي والاجتماعي.

[1] - توهامي عائشة، **(مرجع سابق)**، ص 48.

المطلب الثاني :النظريات المعاصرة للتنمية الاقتصادية

لم تكن هي نظريات بحد ذاتها بمعزل عن التراث العلمي الاقتصادي لما ورد من نظريات آنفة الذكر، إلا أنها برأيي تمثل أوجهاً جديدة للفكر الاقتصادي بما يتلاءم والتغييرات الاقتصادية الكبيرة التي أصابت العالم بعد الحرب العالمية الثانية، حيث أن النظريات التنموية كانت تنظر إلى عملية التنمية على أنها مجموعة مراحل من النمو الاقتصادي المتتابع وكان ذلك خلال المدة من الخمسينات وحتى أواخر الستينات، مما احتيجَ معه إلى وجود أفكار توضح مدى العلاقة بين العمليتين التنمويتين، فقد كانت النظرية الاقتصادية في التنمية ترى أن الأصل هو الكمية والمزيج من الادخار والاستثمار والمساعدات الأجنبية التي تمثل ضرورة حتى تستطيع دول العالم الثالث أن تسير نحو الطريق الطويل للنمو الاقتصادي الذي اتبعته الدول المتقدمة. وبناءً عليه وعلى وفق الإحداث التاريخية فإن التنمية أصبحت مرادفاً للنمو الاقتصادي الكلي السريع.

ويمكن عرض الأوجه الخمسة الرئيسة كما يأتي[1]:

-نظرية المراحل الخطية؛

-نظرية نماذج التغيير الهيكلي؛

-نظرية ثورة التبعية الدولية؛

-نظرية الثورة النيوكلاسيكية المعاكسة؛

-نظرية النمو الحديثة.

1- نظرية المراحل الخطية

بعد الحرب العالمية الثانية أرادت الدول الفقيرة أن تباشر بشكل جدي في التغيير الاقتصادي، حيث لم تكن تتوافر لهم بسهولة أدوات ومفاهيم يتم من خلالها تحليل عملية النمو الاقتصادي في ظل الاقتصاد الريفي ومجتمعات تتصف بالغياب لهياكل الاقتصاد الحديث. لكنهم اعتمدوا على الخبرات المكتسبة من

[1]- فارس رشيد البياتي، **(مرجع سابق)**، ص، ص 82، 92.

خطة مارشال التي من خلالها تمكنت دول أوربا الممزقة نتيجة الحرب أن تعيد بناء اقتصادياتها في سنوات قليلة.

1-1- مراحل النمو لروستو

إن ما جاء به المؤرخ الاقتصادي الأمريكي **Walt W. Rostow** كان له تأثير كبير وصريح لمراحل النمو في التنمية خاصة بعد الحرب السياسية الباردة التي امتدت من العام 1950 وحتى العام 1960 وقد بين روستو أن الآنتقال من التخلف إلى التنمية يمكن أن يوصف في شكل سلسلة من المراحل أو الخطوات التي يجب أن تمر من خلالها كل الدول، فقد جاء بكتابه مراحل النمو الاقتصادي بأنه يمكن التعرف على كل المجتمعات بأبعادها الاقتصادية بوضعها داخل خمس مجموعات هي[1]:

- مرحلة المجتمع التقليدي؛
- مرحلة توفير شروط عملية الانطلاق نحو النمو المستدام؛
- مرحلة الآنطلاق ؛
- مرحلة الاندفاع نحو النضج ؛
- مرحلة الاستهلاك الجماهيري المرتفع والكبير.

إن هذه المراحل بمجموعها هي نظرية للنمو الاقتصادي وهي ليست مراحل وصفية أو تاريخية عن تتابع عملية التنمية في المجتمعات الحديثة، ولقد دلت الدراسات على أن أغلب الدول المتقدمة قد مرت بالمراحل المذكورة نحو النمو المستدام والدول المتخلفة التي ما زالت في أي من مرحلة المجتمع التقليدي أو مراحل توافر الشروط عليها أن تتبع نفس الخطوات.

1-2- مراحل النمو لهارد- دومار

من المعروف أن إدامة أو استبدال المهلك من السلع الرأسمالية يحتاج إلى ادخار جزء من الدخل القومي لكي يقوم بإضافات استثمارية جديدة إلى رأس المال، فإذا افترضنا بعض العلاقات المباشرة بين حجم رصيد

[1]- توهامي عائشة، **(مرجع سابق)**، ص 49.

رأس المال الكلي والناتج القومي الإجمالي على سبيل المثال وإذا كان من الضروري لإنتاج ما يعادل 1$ أن نقوم باستثمار 3$ فإن ذلك يعني أن إضافة صافية إلى رصيد رأس المال في شكل استثمار جديد سوف تؤدي إلى زيادة متناسبة في تيار الناتج القومي الإجمالي .

2- نظرية نماذج التغيير الهيكلـي

تركز هذه النظرية على الآلية التي تحول بها الاقتصاد من التخلف الهيكلي والتركيز على الزراعة التقليدية والقطاعات الأولية إلى المزيد من التنوع الصناعي والاقتصاد الخدمي، وهناك مثالآن شهيران لنماذج التغيير الهيكلي همـا[1]:

- النموذج النظري لفائض العمالة في القطاعين لـ (آرثر لويس)؛
- أنماط التنمية التي تمثل تحليلاً عملياً لـ (هوليس تشينري).

2-1- نظريـة التنميـة لـ آرثر لويـس*

وهي من أهم النظريات الحديثة في عالم التنمية، وركز هذا النموذج على التغيير الهيكلي للاقتصاد الأولي الذي يعيش حد الكفاف، والذي حصل بموجبه آرثر لويس على جائزة نوبل في منتصف الخمسينات، إن نموذج آرثر لويس أصبح نظرية عامة في عملية التنمية القائمة على فائض العمالة في دول العالم الثالث خلال الستينات والسبعينات والذي ما زال التمسك به مستمراً حتى اليوم في العديد من الدول.

وفي ضوء تلك النظرية يتكون الاقتصاد من قطاعين هما الزراعي التقليدي الذي يتسم بالإنتاجية الصفرية لعنصر العمل، والصناعي الحضري الذي تتحول العمالة إليه تدريجياً من القطاع التقليدي، مما سمح للويس إمكانية سحب هذا الفائض من القطاع الزراعي بدون أية خسائر في الناتج مع تحقيق إنتاجية عالية، أما عن السرعة التي يتم بها هذا التحول فإنها تتحدد بمعدل النمو في الاستثمار الصناعي وتراكم رأس المال في القطاع الصناعي، فبمجرد الاستثمار يسمح بزيادة أرباح القطاع الحديث عن الأجور بالاعتماد على

[1]- فارس رشيد البياتي، **(مرجع سابق)**، ص85.

*- سير آرثر لويس(**1915-1991**)، اقتصادي أمريكي، تحصل غلى جائزة "**نوبل في العلوم الاقتصادية سنة 1979**".

الفرض القائل بإعادة المستثمرين استثمار أرباحهم يحدث التوسع في هذا القطاع مفترضاً ما يأتي بالنسبة للأجور[1]:

ـ إنه ثابت؛

ـ إنه يتحدد عند مقدار يكون أعلى من ذلك المستوى للأجور الثابت في المتوسط والقائم إلى حد الكفاف في القطاع الزراعي التقليدي، حيث يفترض لويس أن الأجور في القطاع الحضري يجب أن تكون أعلى في الأقل بنحو 30% من متوسط الدخل الريفي حتى تحدث هجرة العمال من موطنهم في الريف إلى الحضر؛

هنا يمكن أخذ بعض الملاحظات على هذه النظرية منها:

لقد افترضت النظرية أن الإنتاجية الحدية لعنصر العمل تساوي صفراً، وأن جميع الزراعيين يشاركون بالتساوي في الناتج، وأنه افترض زيادة رأس المال في القطاع الصناعي والخدمي نتيجة إعادة المستثمرين استثمار أرباحهم، وهذا يخدم إلى حد ما عملية التنمية الحضرية التي نعتقد أنها تتطلب أن يكون النمو متوازناً بين مختلف القطاعات لاعتماد القطاع الصناعي المتوسع إلى الناتج الزراعي خاصة في الدول النامية التي يتوسع بها القطاع الزراعي، فإنه بأمكاننا أن ننمي القطاع الزراعي من القطاع التقليدي إلى القطاع الزراعي الحديث الذي يعتمد على التكنولوجيا المتطورة لزيادة الإنتاج واستثمار العمالة في الصناعات التي تعتمد على الإنتاج الزراعي وسحب العمالة الفائضة إلى قطاع الصناعة المتحضر بالحد الذي يسد الحاجة الأولية للإنتاج الصناعي وخلق عمالة متعلمة ومتدربة من المناطق الحضرية لتحقيق التوازن الاجتماعي والاقتصادي في آن وأحد، والمحافظة على نمو مستمر في الهياكل القطاعية بصورة متوازية والابتعاد عن الإفرازات الأخرى التي قد تسببها سحب العمالة من الريف إلى الحضر، هذا علاوة على أن القطاع الزراعي لا يعتمد على النمطية في الحاجة إلى العمالة وإنما غالباً ما يكون الطلب موسمياً، وقد نستطيع أن نقرب بالوسائل العلمية مواسم الطلب لتكون البطالة في هذا القطاع قليلة ولا تشكل عائقا في النمو، وإنما تكون

[1] – محمد مرامي،" **إدارة الجودة الشاملة لمنظومة اكتساب المعرفة مدخل لتحقيق التنمية الاقتصادية في ظل العولمة**"، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير ، تخصص ادارة اعمال، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و غلوم التسيير ، جامعة البليدة، الجزائر، 2007، ص 33.

*– سير آرثو لويس (**1915–1991**)، اقتصادي امريكي، تحصل جائزة "**نوبل في العلوم الاقتصادية 1979**".

سبباً في عملية التنمية المنتظمة والمستدامة، علاوة على إمكانية أن نفترض أن كثيراً من رأس المال المتراكم نتيجة الأرباح قد يستثمر في البنوك فيما إذا كانت أسعار الفائدة مجزية أو تغطي نسبة عآلية من أرباح المستثمرين لأنها تحقق فرصة مثالية آمنة للمستثمرين سواء أكانوا داخل البلد أم خارجه، وكذلك بالنسبة للأجور في المناطق الحضرية فهي غالباً ما تكون أعلى مما يتقاضاه العمال في المناطق الريفية فيما عدا من يشاركون الزراعيين أرباحهم فإنهم غالباً ما لا يستثمرون تلك الأرباح في التنمية الزراعية بل يذهب جزء كبير منها للادخار والجزء الآخر للاستهلاك والجزء الأخير للاستثمارات الخدمية والتجارية، وذلك بسبب ضعف الثقافة التنموية والأمية وخاصة في دول العالم الثالث.

2-2- نظرية هوليس تشينري

وهي من النظريات المعروفة على نطاق واسع في دراسة نماذج التنمية في عدد من دول العالم الثالث بعد الحرب العالمية الثانية، والفرضية التي يقوم عليها النموذج الهيكلي هي أن التنمية عملية مميزة للنمو تكون الملامح الأساسية للتغيير فيها متشابهة في كل الدول، ويحاول النموذج التعرف على الاختلافات التي من الممكن أن تنشأ بين الدول فيما يتعلق بخطوات ونموذج التنمية بالاعتماد على مجموعة الظروف الخاصة بها.

وهناك مجموعة من العوامل المؤثرة في عملية التنمية هذه العوامل تشتمل على[1]:

- ✓ السياسة الحكومية؛
- ✓ حجم الدولـة؛
- ✓ المصادر الطبيعية؛
- ✓ أهداف الدولـة؛
- ✓ التكنولوجيـا؛
- ✓ رأس المال الخارجي؛
- ✓ التجارة الدوليـة..

[1]- فارس رشيد البياتي، **(مرجع سابق)**، ص 88.

إن الدراسات التجريبية لعملية التغيير الهيكلي تقودنا إلى أن خطوات التنمية ونموذجها من الممكن أن تتغير وفقاً لكل من العوامل المحلية والعوامل الدولية حيث يفوق العديد منها قدرة الدولة بمفردها على التحكم فيها.

إن مؤيدي هذه النظرية أثبتوا المتوسطات الإحصائية التي قام اقتصاديو التغيير الهيكلي بحسابها من خلال مدى مختلف للدول الغنية والفقيرة ذات فائدة محدودة في عملية تحديد العوامل الحرجة لعملية التنمية الخاصة بالدول.

ومما يمكن أخذه على هذه النظرية ما يأتي:

قد تتفاوت الدول فيما بينها حول قوة أو ضعف بعض العوامل المؤثرة في عملية التنمية ومنها فلسفة الدولة السياسية وأهدافها ومدى تبعيتها بالقرار السياسي أو أستقلالها، كذلك مدى اعتمادها على رأس المال الخارجي الذي يضعف من إرادتها في وضع السياسات التنموية وتنفيذها، كما أن موضوع الدعم والمعونة الخارجية أصبح يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالسياسات العامة للدول بما يحقق مصالح الدول ويضعف جدية مساهمة تلك الدول في تنمية الدول الفقيرة وتقريب التفاوت الاقتصادي، لذا فإنه يمكن القول إن مجموعة الخطوات الاقتصادية التنموية التي تعتمد على الموارد والاستقلالية في القرار دون إهمال العوامل الخارجية الدولية المؤثرة كفيلة للاستمرار في عملية التنمية وخاصة التنمية المستدامة.

3- نظرية ثورة التبعيـة الدوليّـة

نتيجة الآنفتاح بين نظريتي مراحل النمو والتغيير الهيكلي، حظيت هذه النظرية بتأييد كبير خلال مدة السبعينات بين مفكري العالم الثالث.

وتعتمد هذه النظرية بالأساس على أن دول العالم الثالث محاصرة بالعراقيل المؤسسية والسياسية والاقتصادية سواء المحلية أو الدولية فضلاً عن وقوعها في تبعية الدول الغنيـة وسيطرتها.

وفي هـذا الصدد هناك ثلاثة تيارات فكرية لثورة التبعية الدولية[1]:

[1]- عبد الباسط عبد المعطي، عادل الهواري، **"علم الاجتماع والتنمية .دراسات وقضايا"**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1984، ص159.

- ✓ نموذج التبعية إلاستعمارية الجديدة؛
- ✓ نموذج المثال الكاذب؛
- ✓ فرضية التنمية الثنائية.

- نموذج التبعية الاستعمارية الجديدة:

إن الفكر الماركسي في التنمية الاقتصادية يعزو استمرارية العالم الثالث المتخلف البدائي إلى التطور التاريخي للنظام الرأسمالي الدولي غير العادل فيما يخص العلاقة بين الدول الفقيرة والدول الغنية.

فسواء أكانت الدول الغنية مستغلة عن قصد أم مهملة بغير قصد لوجود الدول الفقيرة معها في النظام الدولي المسيطر عن طريق عدم تكافؤ القوة في العلاقة بين المركز (الدول المتقدمة) والحد الخارجي أو المحيط (الدول الأقل تقدماً) فإن المحاولات المتقدمة من جانب الدول الفقيرة لأن تكون مستقلة ومعتمدة على ذاتها تصبح صعبة، بل هي في بعض الأحيان مستحيلة في ظل وجود تلك السيطرة والتبعية.

لذا فإن التخلف هنا ظاهرة خارجية، على عكس نظريات المراحل الخطية والتغييير الهيكلي، فقد كان تأكيد القيود الداخلية مثل عدم كفاية الادخار والاستثمار أو نقص التعليم والمهارات، فالتخلف هنا مسؤولة عنه الدول المتقدمة لتعمدها إجبار الدول النامية على الدوران في فلكها والتبعية الكاملة لها.

- نموذج المثال الكاذب:

ويقوم هذا النموذج على إعطاء الدول النامية نصائح مغلوطة وغير مناسبة، وذلك نتيجة التحيز العرقي للخبراء من الدول المتقدمة المشتغلين بالوكالات والمنظمات الدولية، إذ يقدم هؤلاء الخبراء هياكل اقتصادية رائعة، ونماذج اقتصاد قياسي معقدة في التنمية غالباً ما تقود إلى سياسات غير سليمة وغير مناسبة.

- فرضية التنمية الثنائية:

ويفترض هنا تركز الثروة في أيدي قليلة داخل مساحة كبيرة من الفقر، ويشتمل مفهوم هذه الفرضية على العناصر الأساسية التالية:

- توافر مجموعة الظروف المتباعدة في آن واحد وفي مكان واحد، كأن يتعايش معا في ظروف الإنتاج في بلد ما طريقتي الإنتاج الحديثة والتقليدية في قطاع الريف والمدينة أو تعايش القلة الغنية مرتفعة المستوى الثقافي والتعليمي مع الكثرة الفقيرة والأمية من سكان مجتمع ما.
- اتساع هذا التعأيش واستمراره ليس مرحلياً، ويرجع هذا إلى مسببات ليست ظاهرية ولكنها أسباب هيكلية لا يسهل إزالتها والقضاء عليها
- لا تبدي الفوارق بين شقي ظاهرة الثنائية الاقتصادية أي ميل نحو التقارب، بل على العكس فإنها تميل نحو الزيادة والاتساع.ومن خواصها أيضاً أن الأحوال الاقتصادية في القطاع المتخلف لا تتأثر كثيراً بالرواج أو الآنتعاش في القطاع المتقدم بل على العكس، إذ قد يدفع القطاع المتأخر إلى الأسفل وتعميق تخلفه.

4- نظرية الثورة النيوكلاسيكية المعاكسة

لقد ظهرت الثورة النيوكلاسيكية المعاكسة في كل من الولأيات المتحدة وكندا وبريطانيا والمانيا الغربية سابقاً في النظريات والسياسات الاقتصادية خلال القرن العشرين ، وقد تركزت دراسات هذه النظرية على سياسات الاقتصاد الكلي الذي يهتم على جانب العرض وعلى نظريات التوقعات الرشيدة وإلى عمليات الخصخصة، أما على صعيد الدول النامية فقد أخذ ذلك على شكل تحرير الأسواق وانتهاج أسلوب التخطيط المركزي على مستوى الدولة ، ومن الملاحظ أن أنصار المذهب النيوكلاسيكي يسيطرون على أقوى مؤسستين ماليتين في العالم وهما البنك الدولي وصندوق النقد الدولي[1].

5- نظريـة النمو الحديث

إن الوهم الذي غلف النماذج النيوكلاسيكية يجب التحرر منه بغرض النمو الاقتصادي ، هذا ما كان هاجس الاقتصاديين خلال السبعينات والثمانينات حيث زادت حدة ديون العالم الثالث مع أزدياد عدم قدرة النظرية التقليدية على تفسير التفاوت في الأداء الاقتصادي بين الدول.

[1]- بن عوالي خالدي،" **استخدام العوائد النفطية: دراسة مقارنة بين تجربة الجزائر وتجربة النرويج**"، مـذكـرة للحصول على شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي،جامعة وهران 2، 2016،ص 62.

لذا فإن نظرية النمو الحديثة أو النمو الداخلي تمدنا بالإطار النظري لتحليل النمو الداخلي الذي يتحدد بالنظام الذي يحكم العملية الإنتاجية، وليس عن طريق قوى خارج النظام، على العكس من النظرية النيوكلاسيكية التقليدية، فهذه النماذج تنظر إلى أن بوصفه نتيجة طبيعية للتوازن طويل الأجل.

إن المبدأ الأساس المحرك لنظرية النمو الحديثة هو تفسير كل من اختلاف معدل النمو بين الدول وارتفاع معدل النمو الملاحظ. لذا فإن النظرية تبحث عن تفسير للعوامل التي تحدد حجم نمو ومعدله الذي لم يفسر ويتحدد خارج معادلة النمو النيوكلاسيكية لـ(سولو) ويطلق عليه بواقي سولو، وبناءً عليه فإن النظرية الحديثة أعادت تأكيد أهمية الادخار والاستثمار في رأس المال البشري في تحقيق النمو السريع في العالم الثالث، فلا توجد قوة تقود إلى التوازن في معدلات النمو بين الاقتصادات المغلقة، ومعدلات النمو القومي تظل ثابتة وتختلف بين الدول بالاعتماد على معدلات الادخار القومي ومستويات التكنولوجيا.

المبحث الثالث: التنمية المحلية

تعتبر التنمية المحلية نمط دقيق و هام تهدف الحكومات من خلاله الوصول الى تنمية شاملة، فهي تقوم بالنهوض بالمجتمعات السائرة في طريق النمو، فالمجتمع المحلي يعد جزء لا يتجزأ من المجتمع الكبير، فنجاح التنمية المحلية يعني نجاح التنمية الشاملة بكل جوانبها؛

المطلب الأول : ماهية التنمية المحلية

ومن خلال هذا المطلب سنسلط الضوء على مفهوم التنمية المحلية، أهدافها، خصائصها وظائفها:

1-مفهوم التنمية المحلية

عرفت الأمم المتحدة التنمية المحلية بأنها العمليات التي يمكن بها توحيد جهود السكان و الحكومة لتحسين الأحوال الاقتصادية، الاجتماعية و الثقافية في المجتمعات المحلية و لمساعدتها في الاندماج في الحياة الجماعية و المساهمة في تقدمها بأقصى قدر ممكن[1].

و عرّفت التنمية المحلية على أنها مفهوم حديث لأسلوب العمل الاجتماعي و الاقتصادي في مناطق محددة، يقوم على أسس و قواعد من مناهج العلوم الاجتماعية و الاقتصادية و يقوم هذا الأسلوب على إحداث تغيير حضاري في طريقة التفكير و العمل و الحياة عن طريق إثارة وعي البيئة المحلية في كل المستويات عمليا و إداريا[2].

و أيضا تعتبر التنمية ثمرة إنجاز تهدف إلى تحسين ظروف عيش السكان القاطنين في فضاء معين، و ذلك بكيفية مستدامة على المستويات المؤسساتية أو الجغرافية أو الثقافية (برنامج الأمم المتحدة الائتماني) [3].

[1] – السعيد فكرون، " **استراتجية التصنيع و التنمية بالمجتمعات النامية حالة الجزائر (دراسة نظرية)**"، رسالة دكتوراه دولية،كلية العلوم الانسانية و العلوم الاجتماعية، جامعة قسنطينة،الجزائر، 2005، ص 38.

[2] –كمال التابعي، " **تغريب العالم الثالث (دراسة نقد في علم اجتماع التنمية)** "، دار المعارف، القاهرة، مصر، 1993،ص 23.

[3] – عدة عابد، (**مرجع سابق**)، ص 20.

كما تعرف التنمية المحلية على أنها تلك العملية التي يمكن أن تحقق التعاون الفعال بين الجهود الشعبية و الجهود الحكومية للارتقاء بمستويات التجمعات المحلية و الوحدات المحلية اقتصاديا، اجتماعيا، ثقافيا و حضاريا من منظور تحسين نوعية الحياة لسكان تلك التجمعات المحلية في أي مستوى من مستويات الإدارة المحلية في منظومة شاملة و كاملة [1].

مما سبق يمكن أن نستنتج أن التنمية المحلية هي عملية هادفة لرفع و تحسين المستوى المعيشي للفرد و المجتمع في إقليم أو حيز جغرافي معين.

و ذلك عن طريق تطوير و تشكيل مختلف الأنشطة الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية، السياسية و الحضارية من خلال مزج و استغلال مختلف الموارد و المكاتب المتاحة في هذه المنطقة بغية فكّ العزلة عن المناطق المهمشة و دمجها في المجتمع المحلي.

2- أهداف التنمية المحلية

تعمل التنمية المحلية على تحقيق جملة من الأهداف الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية و الثقافية و الإدارية ذكرت في ما يلي :

- **الأهداف الاقتصادية:** تتمثل في مساهمة الوحدات المحلية في إعداد خطط التنمية و الاستفادة من الإمكانيات الاقتصادية المحلية و توجيهها نحو المشروعات الانتاجية و الخدماتية و خلق فرص عمل لمختلف الوحدات المحلية و زيادة الدخل الحقيقي للأفراد و تحسين المستوى المعيشي و زيادة افاق تطوير التنمية الاقتصادية[2].
- **الأهداف الاجتماعية:** فالتنمية المحلية تهدف إلى الارتقاء بالجانب الاجتماعي و ذلك من خلال تبني سياسات اجتماعية من شأنها أن ترفع المستويات المعيشية للأفراد و الحد من مشكل الفقر في المجتمعات المحلية[3].

[1]- عبد المطلب عبد الحميد، " **التمويل المحلي و التنمية المحلية**"، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر،2007، ص 139.

[2]- محمّد نصر مهنا،" **التنمية الاجتماعية و الاقتصادية على المستوى المحلي و دورها في تحقيق التنمية الوطنية** "، منشورات المنظمة العربية للتنمية الادارية، القاهرة، مصر، 2008، ص 114.

[3]- احمد رشيد،" **التنمية المحلية**"، دار النهضة العربية،القاهرة، مصر، 1986،ص 57.

- **الأهداف السياسية:** تتمثل في تنمية قدرات المواطنين على إدراك و تفهم مشاكلهم و التحديات التي تواجههم و من ثم تعبئة الإمكانيات المتوفرة لمواجهة هذه المشاكل و التحديات بأسلوب عملي واقعي[1].
- **الأهداف الإدارية** : و تتضمن تحقيق كفاءة الإدارة المحلية و التخفيض من أعباء الأجهزة المركزية و التغلب على مشكلة البيروقراطية.

3- خصائص التنمية المحلية

تتميز التنمية المحلية بجملة من الخصائص، يمكن حصر أهمها في ما يلي[2]:

- **الشمولية:** بمعنى أنه يجب أن تكون التنمية المحلية متكاملة تغطي كافة مجالات احتياطات المجتمع الصحية، الاقتصادية، التعليمية، الأسرية و العمرانية ...الخ و لجميع فئات المجتمع المحلي.
- **التوازن:** يقصد به الاعتدال و الملائمة في تحديد معدلات الاستثمارات التنموية بنسب ملائمة حسب كل قطاع فغالبا ما توجد نسب بيرة للتعليم ة الصحة لما لهما من أهمية بالغة، و يقصد به أيضا التوازن في المجهودات من قبل الحكومة و المجتمع المدني.
- **التنسيق:** إلى جانب خاصيتي الشمولية و التوازن، فإنّ التنمية المحاية تتطلب قدرا مناسبا من التنسيق لمنع التداخل بين البرامج و الأدوار و أهداف التنمية.
- **التعاون و التفاعل الإيجابي:** يجب أن يكون هناك تعاون و تأثير متبادل بين أنشطة المجتمع و عناصر الحياة الاجتماعية، سواءا كانت أجهزة التنمية حكومية أو غير حكومية و يتعين ايجاد مناخ و تنظيم ملائمين. للتعاون البناء و التفاعل الايجابي بين هذه الأجهزة.

4- وظائف التنمية المحلية

تقوم التنمية المحلية بمجموعة من الوظائف منها:

- التعاون مع القطاعات الفعالة في المجتمع المحلي و الذي يساهم في دعم مكونات التنمية المحلية و تزويدها بالوسائل الأولية للمحافظة على استمرارية نمو المجتمع.

[1]- عابد عدة، (**مرجع سابق**)، ص 24.

[2]- فؤاد بن غضبان، (**مرجع سابق**)، ص، ص 41، 42.

- استحداث مجموعة من النظم الاجتماعية، و التي تعمل على تحليل طبيعة حياة عينة من الأفراد في المجتمع المحلي، و التعرف على كيفية تفاعلهم مع كافة الظروف المحيطة بهم، من أجل تقييم أوضاعهم داخل المجتمع.
- الحد من المركزية، فتحرص التنمية المحلية على تفضيل دور البلدية و مؤسسات المجتمع المحلي في النهوض بالتنمية المحلية و الحرص على تطبيق كافة الوظائف المرتبطة بها.
- تفضيل دور المشاركة الشعبية. إذ أنّ دور المواطنين داخل المجتمع المحلي لا يعتمد فقط على القيام بالوظائف و المهن بل على التفاعل الشعبي مع الأمور الخاصة بهم. سواءا عن طريق الانتخابات أو البرلمان.

المطلب الثاني: مفاهيم متعلقة بالتنمية المحلية

1- مجالات التنمية المحلية و مظاهرها

1-1- مجالات التنمية المحلية

لقد حدد قانون البلدية مجالات التنمية المحلية كما يلي[1]:

- **مجال التهيئة العمرانية و الإسكان:** حيث يندرج في مجال التهيئة العمرانية كل ما من شأنه تهيئة المجال المحلي، عن طريق ادوات التعمير المختلفة. في اطار الخطة الوطنية للتهيئة العمرانية على المستوى المحلي و تحقيق اهداف تتعلق بها و يدخل ضمن مجال الاسكان تحديد الجماعة المحلية الاحتياجات ضمن هذا القطاع و المساهمة في إعداد البرنامج الوطني للإسكان و تنفيذه و مراقبته ضمن الحدود الإقليمية المحلية.
- **المجال التربوي و الثقافي و السياحي و الاجتماعي و الصحي:** حيث يتوجب على الجماعات المحلية (البلديات/ الولايات) انجاز مشاريع تنموية في ما يخص اقامة هياكل تعليمية كالمدارس و الجماعات و التي من شأنها تشجع التعليم و كذا السهر على خلق مؤسسات و منظمات خاصة بالسياحة و دعم و تشجيع السياحة المحلية.

[1] – فؤاد بن غضبان، (**مرجع سابق**)، ص، ص 33، 34.

أما في المجال الصحي فيتوجب على البلدية أو الولاية القيام بإجراءات التي من شأنها تحسين خدمات القطاع الصحي و التكفل بإنشاء مراكز صحية و قاعات علاج و صيانة المؤسسات الصحية المتواجدة على التراب المحلي.

- **المجال الاقتصادي:** يندرج ضمن مجال التنمية المحلية ما رخص به قانون البلدية من اعداد مخطط التهيئة و التنمية المحلية و إنشاء مؤسسات عمومية ذات شخصية معنوية و استغلال مالي، و القيام بمشاريع و استثمارات اقتصادية تدخل ضمن تنمية النشاط الاقتصادي و الرفع من شأنه.

1-2- مظاهر التنمية المحلية

هنالك عدة مظاهر للتنمية المحلية نوجزها في الأتي[1]:

- **مظاهر اقتصادية:** تدخل التنمية المحلية تعديلات في الاقتصاد المحلي للدول. بهدف بناء اقتصاد وطني قوي قادر على تحقيق استقلاله الذاتي و زيادة الدخل القومي و زيادة حصة الفرد من النتائج المحلي الاجمالي.
- **مظاهر الاجتماعية:** يشير مفهوم المظاهر الاجتماعية للتنمية المحلية إلى توفير الرعاية الاجتماعية لأفراد المجتمع المحلي، و تطوير العلاقات الاجتماعية و النظم و المعايير الاجتماعية بين الأفراد.
- **مظاهر سياسية:** فهدف التنمية المحلية بناء نظام سياسي قوي و حديث و ديمقراطي من خلال تمكين المواطنين من المشاركة السياسية.
- **الإصلاح:** يعبر مصطلح الإصلاح عن عملية تغيير ادارية واعية، تهدف بشكل أساسي إلى اصلاح الخلل الموجود في الأنظمة الإدارية، كتطوير أساليب العمل.
- **التنمية الادارية:** يشير مفهوم التنمية الادارية إلى كافة الخطط المنظمة بهدف رفع قدرة الأجهزة الادارية بهدف تحقيق تنمية شاملة. و يتم ذلك من خلال تطوير اللوائح و القوانين المتعلقة بالتنمية المحلية و الإدارية.

[1] – مجد خضر،" **مفهوم التنمية المحلية** "، مقال إلكتروني الأردن، ابريل 2016، ص 2.

2- مكونات التنمية المحلية

تعتمد التنمية المحلية على مجموعة من المكونات الرئيسية و هي[1] :

- **الأفراد:** هم مجموعة الأشخاص الذين يسكنون في مكان ما، و يعتبرون العناصر الفعالة، و التي تساهم في دعم التنمية المحلية لتحقيق أهدافها.
- **المؤسسات:** هي مجموعة من المنشآت المحلية، و التي تهدف الى توفير وظائف و مهن متنوعة للأفراد، و تساعد في الزيادة من كفاءة التنمية المحلية.
- **المجتمع:** هو المنطقة الجغرافية أو المساحة السكنية التي يوجد فيها كل من الأفراد و المؤسسات و يعد العنصر الأساسي و المكون الرئيسي من مكونات التنمية المحلية.

3- أبعاد التنمية المحلية

للتنمية المحلية عدة أبعاد نذكر منها[2]:

- **البعد الاقتصادي:** تراعي التنمية المحلية البعد الاقتصادي من أجل تنمية المجتمع المحلي اقتصاديا، عن طريق البحث عن القطاعات الاقتصادية التي تميز كل منطقة (زراعية، صناعية و حرفية) و تحقق التنمية البعد الاقتصادي من خلال: امتصاص ألبطالة توفير منتجات اقتصادية للاستهلاك و التوزيع و كذا بناء هياكل قاعدية من حيث ألطرق المستشفيات، المدارس... الخ و التي تساهم بدمج طالبي العمل من جهة و تمهد الطريق نحو الجو المناسب لأفراد المجتمع القاطنين بالإقليم و استقطاب رؤوس اموال للاستثمار في المنطقة المعينة.
- **البعد الاجتماعي:** البعد الاجتماعي للتنمية المحلية يرى أن الانسان هو جوهر التنمية، و نركز على الاهتمام بالعدالة الاجتماعية و مكافحة الفقر و توفر الخدمات الاجتماعية و كذا ضمان الديمقراطية من خلال اشراك الشعوب في اتخاذ القرار بكل شفافية و يعتبر البعد الاجتماعي حجر الأساس لتحقيق التنمية المحلية و خلق مجتمع محلي يتصف بالنبل و المحبة.

[1]- مجد خضر، (مرجع سابق)، ص 2.

[2]- فريدة كافي، زكية اكلي، " **التنمية المحلية في الجزائر** "، قراءة للنهوض بالمقومات و تجاوز المعوقات، ميلة، الجزائر، 2017، ص 100.

- **البعد البيئي:** أدى التدهور الحاصل في الوضع البيئي على المستوى العالمي كالاحتباس الحراري و تآكل طبقة الأوزون و التصحر. فقدان التنوع البيولوجي إلى تدهور التنمية المحلية و ضعف القدرة على انتاج و خلق طاقات و قدرات جديدة.

الجدول(1-2): معايير ابعاد التنمية المحلية:

معايير اجتماعية	معايير اقتصادية	معايير بيئية
-تحسين جودة الحياة -تخفيض حدة الفقر -تحقيق العدالة و المساواة	-نقل التكنولوجيا الجديدة -تزويد الكيانات المحلية بالعوائد المالية - الانتاج من اجل التأثير الايجابي و الفعال على ميزان المدفوعات	-تقليص انبعاثات الغازات -الحفاظ على الموارد المحلية و حسن استغلالها -استعمال الطاقات المتجددة

- المصدر: غربي مُحَمَّد- **"أبعاد التنمية المحلية و تحديثها في الجزائر"**، محلية البحوث و الدراسات العلمية كلية العلوم الاقتصادية و علوم البشر، المدية ص.11

4- متطلبات التنمية المحلية و عوائقها

سنتناول في مايلي متطلبات التنمية المحلية و عوائقها:

4-1- متطلبات التنمية المحلية

توجد عدة متطلبات لتحقيق التنمية المحلية تنحصر في خمسة عناصر رئيسية:

- **الإدارة المحلية:** تعرف التنمية المحلية بنقل أو تحويل سلطة اصدار قرارات ادارية إلى المجالس المنتجة و لذلك تعرف على أنها النظام الاداري الذي يقوم على توزيع الوظائف الادارية بين الادارة المركزية و الوحدات الادارية الأخرى و تكمن اهداف الادارة المحلية في تحقيق التنمية المحلية في كافة المجالات و على جميع الأصعدة و المستويات و تغير سلوك و قدرات الفرد و بعث روح العمل الجماعي التنموي[1].

[1]- عبد المطلب عبد الحميد، **(مرجع سابق)**، ص 33.

- **التخطيط للتنمية المحلية:** تتضمن عملية التخطيط للتنمية المحلية اختيار البدائل المتاحة و إعداد المخطط التنموي المحلي ضمن خطة وطنية شاملة بغية زيادة التأثير الايجابي في تحقيق التنمية الاجتماعية الاقتصادية و الثقافية و السياسية...الخ وفقا لتخطيط مدروس بدقة[1].
- **تمويل التنمية المحلية:** و يقصد بها توفير الموارد اللازمة و تخصيصها لأغراض التنمية المحلية لبناء طاقات انتاجية محلية، و يمكن القول ان التمويل المحلي هو الدعامة الرئيسية لعملية التنمية المحلية المتاحة لتحقيق الرفاهية[2].
- **المشاركة الشعبية في التنمية المحلية:** إنّ اسهام و إشراك القيادات في المجتمع يساعد على حل المشاكل التي تواجه التنمية و تفتح بعض الميادين الجديدة للخدمات و الأنشطة كما أن المشاركة الشعبية يمكن أن تقوم بدور الرقابة و الضبط و هذان الأمران يساعدان على اكتشاف نقاط الضعف و الخلل في المجتمع و معالجتها و بهذا رفع من شأن التنمية المحلية[3].

4-2- عوائق و عقبات التنمية المحلية

توجد معوقات و عواقب عديدة التي يمكن التحول و تعيق عملية التنمية المحلية و نذكر منها:

- **معوقات اجتماعية:** يمكن أن نوجزها فيما يلي[4] :

-انعزال بعض افراد المجتمع و التواكل على الغير؛

-عدم تقرير قيمة الوقت ؛

-اهمال المرأة و وضعها في درجة أقل من الرجل؛

-مشكل الهجرة و النزوح الريفي ؛

-انعدام الشعور بالمسؤولية و قلة الوعي و الثقافة.

[1]- عبد المطلب عبد الحميد، **(مرجع سابق)**، ص 40.

[2]- عدة عابد، **(مرجع سابق)**، ص 30.

[3]- هناء حافظ بدوي، **" التنمية الاجتماعية رؤية واقعية من منظور الخدمة الاجتماعية "**، دار وائل للنشر، عمان، الاردن، 2009،ص 144.

[4]- عدة عابد، **(مرجع سابق)**، ص، ص 33،35.

- **معوقات ادارية:** نلخصها في الآتي:

-تفشي الروتين و تعقيد الاجراءات الادارية؛

-بطئ اصدار القرارات ؛

-عدم توفر نظام كفئ للمعلومات؛

-عجز الكفاءة الادارية المؤهلة و المدربة على تحمل المسؤولية.

- **معوقات اقتصادية:** تتمثل في:

-الحصول على اعاقات مقابل شروط تعجيزية؛

-نقص مصادر التمويل المحلية؛

-كثرة و تنوع النفقات؛

-النقائص التي تعرفها الأنظمة المالية المحلية؛

-الفقر و المستوى المتدني التي تعرفه الدول النامية.

خلاصة الفصل

ان التنمية المحلية عملية متعددة الأبعاد، تتضمن اعادة تنظيم و توجيه الانظمة الاقتصادية والاجتماعية على نحو شامل، فالتنمية تتضمن تغيرات جوهرية في البنية الاقتصادية؛

فالتنمية المحلية تهدف الى رفع و تحسين المستوى المعيشي للفرد و المجتمع في اقليم ما او رقعة جغرافية معينة، ذلك عن طريق تشكيل مختلف الانشطة الاقتصادية،الاجتماعية والثقافية ...الخ، من خلال مزج مختلف المكاسب المتاحة و فك العزلة عن المناطق النائية و المهمشة، ودمجها في المجتمع المحلي واحد يتمتع بصفات تنموية راقية ؛

و من خلال ما تطرقنا اليه في هذا الفصل نستخلص ان التنمية عملية شاملة لكل المجالات الاقتصادية، الاجتماعية و الثقافية ...الخ؛ و لها العديد من الأبعاد و لكنها تواجه جملة من العقبات و التحديات لتي تحول دون تحقيقها لأهدافها.

الفصل الثالث

دراسة مقارنة لتجارب دولية للشراكة بين القطاعين العام و الخاص

(كندا، مصر و الجزائر)

تمهيد

أصبحت شراكة القطاع العام و الخاص ظاهرة مسيطرة عالميا خلال السنوات العشر الأخيرة، و هذا نظرا للضغوطات المتزايدة على الميزانيات الحكومية و عدم كفاية الاستثمارات والتمويلات، بالإضافة إلى القلق اتجاه عدم كفاية الخدمات المقدمة من طرف المؤسسات و الهيئات الحكومية.

و أمام الرغبة المتزايدة في الحصول على خدمات أفضل بكفاءة أعلى لجأت الحكومات إلى الشراكة مع القطاع الخاص بعينه توفير مصادر التمويل و دعم الدولة خاصة في مجال البنية التحتية.

و تعد كندا من دول العالم الرائدة في مجال المشاركة العمومية الخاصة، فقد تمكنت خلال السنوات الأخيرة من تطوير و تحديث البنى التحتية بالإعتماد على الشراكة بمختلف نماذجها في تحقيق التنمية الاقتصادية.

أما بالنسبة لمصر فهي أكثر الدول العربية استعمالا للشراكة بين القطاعية العام و الخاص حيث أن لها العديد من المشاريع وفق نموذج الشراكة العمومية الخاصة في مختلف القطاعات خاصة المتعلقة بالبنية التحتية.

و تظل تجربة الجزائر للشراكة بين القطاعين العام و الخاص متواضعة مقارنة بما سبقها، فتبقى المشاريع وفق هذا النموذج ضعيفة و عليه سنتطرق في هذا الفصل إلى بعض التجارب في مجال الشراكة بين القطاع العام و الخاص.

التجربة الكندية خلال المبحث الأول، و المصرية كمبحث ثان، أما في المبحث الثالث سنسلط الضوء على التجربة الجزائرية.

المبحث الأول: التجربة الكندية في الشراكة بين القطاعين العام و الخاص

تعد كندا من دول العالم الرائدة في مجال الشراكة بين القطاعين العام و اخاص و لها العديد من التجارب هذا بالنظر إلى ما حققته إلى حد الان.

سوف نتطرق في هذا المبحث الى صورة أولية لسوق الشراكة بين القطاعين في كندا و كذا تطور مشاريع الشراكة و عوامل نجاحها.

المطلب الأول: نشأة الشراكة بين القطاعين العام و الخاص في كندا و تطوير مشاريعها

1- نشأة الشراكة بين القطاعين العام و الخاص

تعتبر كندا من الدول التي بلغت درجة عالية و متقدمة في انشاء و تحسين و تطوير البنى التحتية و الهياكل العمومية وفقا لتكاليف معقولة، و في اجال محددة و كل هذا بعد لجوئها الى مجال الشراكة بين الحكومة كقطاع عام و الخواص لتحقيق النفع العام و الوصول على التنمية المحلية الاقتصادية المنشودة، و فيمايلي لمحة عامة عن واقع الشراكة بين القطاعين العام و الخاص في كندا[1].

أصبحت فكرة الشراكة بين القطاعين العام و الخاص (PPPو P3) راسخة الان في كندا، حيث حققت من خلالها أكثر من 177 مشروع بين عامي 1993 غاى غاية 2015، و لقد أنهت أغلبيتها بما يعادل 166 مشروع سنة 2004، و يشير الاتجاه الحالي إلى أن عدد المشاريع اخذ في الارتفاع، وفقا للمجلس

الكندي للشراكات بين القطاعين العام و الخاص (CCPPP) فإن العدد افجمالي للمشاريع المكتملة في كندا يبلغ 247 مشروعا.

و تعد كندا أجدى الدول و أكثر نشاطا في مجال الشراكة بين القطاعين العام و الخاص في العالم و الأكثر نضجا، كما أن تحسين الهياكل الأساسية العامة من خلال رأس المال الخاص هو مفهوم استفاد دائما من دعم الحكومة.

[1] -- BENJAMIN DAVID GROS and GERARD MOUNIER, Overview of the Canadian private parterships market «Https : //www.loveryDeBilly,L.L.P » ,(20/03/2018) .

و لقد أعلن وزير المالية بيل مورينو عن انشاء بنك كندا للبنية التحتية في عام 2017 ، و التي تتمثل مهمته في الاستثمار في مشاريع البنى التحتية الكبيرة من خلال جذب رؤوس الأموال من المستثمرين الخواص، مع الأخذ بعين الاعتبار برامج البنى التحتية القائمة المقدرة ب (81 مليار دولار).

و الاستثمارات التي أعلن عنها في مارس 2016 في الميزانية الأولى للحكومة و المقدرة ب (14 مليار دولار). أما بالنسبة للاستثمارات الإضافية المدرجة في التحديث الاقتصادي و المالي في نوفمبر 2016 قدرت ب (81 مليار دولار)، و قدرت الحكومة الاتحادية الكندية اجمالي استثمارات البنية التحتية في البلاد ب 180 مليار دولار بين سنتي 2016 و 2028.

وفقا لبيانات البرنامج، فإن الصناعة الكندية P3 لا تزال تسيطر عليها البنية التحتية الاجتماعية(58%) و مشاريع البنية التحتية المدينة (24%) و لا يزال القطاع الصحي أكبر قطاع فرعي في البنية التحتية الاجتماعية مع 37% من المعاملات المنجزة، مع ذلك نلاحظ زيادة في المشاريع المتعلقة بالنقل، خاصة الطرق السريعة في الضواحي و السكك الحديدية، كما يجري تطوير مشاريع أخرى مثل محطات معالجة المياه المستعملة، كذا معالجة النفايات و خطوط نقل الطاقة، و كلها مشاريع من فئات جديدة.

و في سياق اخر فغن الهيئات الإقليمية مثل انفراستروتورا ونتاريو و بروكوريمنش بك و ساكسيو بلاس و البرتا انفراستوروتور ... الخ هي في الصميم برامج الشراكة بين القطاعين العام و الخاص في كندا و هي مسؤولة مباشرة عن غالبية مشاريع البنى التحتية، و تبقى اونتاريو أكبر وكالة من حيث الحجم و عدد الصفقات المنجزة. كما أنها حماية مرجع للوثائق و العمليات.

و في الاونة الأخيرة تم تطوير سوق ثانوية لمشاريع الشراكة بين القطاعين العام و الخاص و التي لديها بعض الامكانات في جميع أنحاء كندا، في حين أن معظم المستثمرين من المؤسسات مثل صناديق المعاشات التقاعدية و شركات التأمين ينظرون إلى تعديلات القوة الشرائية كاستثمار طويل الأجل، هناك أيضا بعض المستثمرين الذين قد يرغبون في تحقيق مصالحهم في مشاريع معينة خلال وقت قصسر نسبيا من أجل إعادة توزيع رؤوس أموالهم في مشاريع أخرى.

2- تطور مشاريع الشراكة في كندا

شهدت كندا تطور كبير في العديد من المشاريع التنموية و البنى التحية من خلال الشراكة العمومية الخاصة نذكر منها[1]:

2-1- حسب القطاعات

عرفت مشاريع الشراكة في كندا تطورا ملحوظا خلال السنوات الأخيرة حيث بالغت في سنة 2016 حوالي 247 مشروع في مختلف القطاعات التي تقدم خدمات عمومية وللمواطنين حيث بلغت التكلفة الإجمالية للمشاريع 123,379 مليار دولار، و الجدول التالي يوضح ذلك

الجدول (1.3) عدد و تكلفة المشاريع التشاركية في كندا.

القطاع	النقل	الصحة	العدالة	الطاقة	التعليم	الثقافة	السكن	مياه الصرف الصحي	الخدمات العمومية	التكنولوجيا و الاتصال	المجموع
عدد المشاريع	59	92	20	11	16	16	07	18	04	04	247
قيمة المشاريع (مليار دولار)	52.224	26.581	5.424	29.091	2.630	1.293	2.546	0.99	1.008	0.733	123.379

المصدر: - عزوز نور الدين، " **دور الشراكة بين القطاعين العام و الخاص في ترشيد النفقات(دراسة مقارنة بين تجربتي كندا و الجزائر)** "، مذكرة تخرج ماستر اكاديمي، تخصص تسيير حكومي، المسيلة، الجزائر،2017،ص 33.

من خلال الجدول نلاحظ القطاع الصحي يعد القطاع الأكبر حصة من المشاريع الشاركية، 92 مشروع بقيمة 26,581 مليار دولار، و يليه قطاع النقل ب 59 مشروع بما يعادل 52,224 مليار دولار و قدر

[1]- عزوز نور الدين، " **دور الشراكة بين القطاعين العام و الخاص في ترشيد النفقات(دراسة مقارنة بين تجربتي كندا و الجزائر)** "، مذكرة تخرج ماستر اكاديمي، تخصص تسيير حكومي، المسيلة، الجزائر،2017،ص 33.

عدد مشاريع المياه و الصرف الصحي ب 18 مشروع مقدر ب 990 مليون دولار، و جاء في اخر مرتبة قطاع التكنولوجيا و الاتصال ب 4 مشاريع بتكلفة مقدرة ب 773 مليون دولار.

و من هنا تلاحظ أن كندا تهتم بتحسين جودة البنية التحتية العمومية و جودة خدماتها و احداث تنمية متوازنة بين مختلف القطاعات.

2-2- حسب المستويات الإدارية المسؤولة عن إبرام عقود الشراكة

توجد ثلاثة مستويات تقوم بالتعاقد مع القطاع الخاص لانجاز مشاريع البنى التحتية و تتمثل في المستوى الاقليمي، البلدي و الفدرالي، الجدول الموالي يبرز عدد المشاريع حسب اختصاص كل مستوى.

جدول (2-3) عدد مشاريع حسب الجهة المتعاقدة (المستوى الحكومي).

المستوى	الاقليمي	البلدي	الفدرالي	أخرى	المجموع
عدد المشاريع	173	50	12	01	236

المصدر: عبد الوهاب نعمون، عبد الله مسيود. "**الشراكة بين القطاعين العام و الخاص و دورها في ترشيد النفقات العمومية- كندا نموذجا** " الملتقى الوطني الأول حول: التسيير المحلي بين اشكاليات التمويل و ترشيد قرارات التنمية المحلية-البلديات نموذجا- كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير- قسم علوم التسيير- يومي 8-9 نوفمبر 2016، جامعة 8 ماي قالمة ص **129**.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن الهيئات المحلية تحوز أكبر عدد من المشاريع بما يعادل 173 مشروع، تليها البلديات ب 50 مشروع و في اخر مرتبة المستوى الفدرالي ب 12 مشروع.

المطلب الثاني: أهم المشاريع التشاركية (ppp) في كندا و عوامل نجاحها

1- أهم المشاريع التشاركية (ppp) في كندا

حققت كندا جملة من المشاريع الناجحة وفقا للشراكة بين القطاعين العام و الخاص نذكر منها[1]:

1-1- جسر الاتحاد

تم بناؤه و تصميمه عن طريق الشراكة بين القطاع العام و الخاص و يعتبر نوع من تصميم المباني و نقل التشغيل عن طريق الجمعية الدولية للقطاع الخاص(SCPI) حيث كان التعاقد ينص على أن هذه الأخيرة تقوم باستغلال و معالجة الجسر (35) خمسة و ثلاثين سنة و بعدها يصبح ملك للدولة، أما بالنسبة لتمويل الجسر كان بطريقة غير مباشرة، حيث يقوم القطاع الخاص بتغطية مبلغ الاستثمار و الحكومة الكندية تقوم بضمانات و التي تمثلت في أوراق مالية تدفعها سنويا و قدرت قيمتها ب 41.9 مليون دولار سنة 1992، خلال 35 سنة هذا المبلغ هو مجموع تقديرات لجنة الاعانات و ل SCPI الحق في جميع الدخول المحصلة من استعمال المواطنين للجسر خلال هذه المدة، حيث أن هذه الدخول توجه للاستغلال و معالجة الجسر طول المدة.

1-2- مشروع البوابة الألكترونية للسياحة " Quebec"

يعتبر هذا المشروع المخصص و الاشهار للوجهة السياحية **Quebec** من أشهر المشاريع المنجزة في إطار الشراكة بين وزارة السياحة و قطاعات خاصة. يهدف هذا المشروع إلى التعريف بمقاطعة كيبك كوجهة سياحية تربط ما يقارب 1300 مؤسسة سياحية.

[1] - Michal.Laletel, le partenariat public-privé : une clé pour l'investissement public en France , banque dition, France, 2006, pp. 79-80.

1-3- مشروع استغلال مياه مونتريال

يعتبر قطاع خدمات استغلال و توزيع المياه من الخدمات العمومية الشائكة التي تتكفل بها أغلبية الدول عن طريق مصالحها العمومية بصفة مباشرة، و رغم جسامة هذا القطاع فقد أقدمت كندا على تسييره في إطار مشاريع الشراكة بين القطاعين العام و الخاص في مقاطعة مونتريال.

فقد انطلقت هذه التجربة في كندا سنة 2001 حيث قررت بلدية مونتريال تعويض التجهيزات المتقاربة من البنيةالأساسية بعد أن تسببت هذه الأخيرة في تدني جودة المياه في المدينة.

و أمام ضغط المواطنين و عدم قدرة البلدية على القيام بتجديدها بالنظر إلى تشعب الاجراءات و افتقار البلدية للموارد المالية و الخبرات البشريةالضرورية تم اللجوء إلى ابرام عقود الشراكة مع مؤسسات القطاع الخاص للقيام بالدراسات و الأشغال اللازمة و قد كان لنجاح تجربة مونتريال في هذا المجال أثر إيجابي في تعميمها في العديد من المدن الأوربية مثل مرسيليا بفرنسا و ستوكهلم بالسويد.[11]

و على غرار المشاريع المذكورة أعلاه سجلت كندا مجموعة من المشاريع التي حققت قفزة نوعية في التنمية المحلية و تحسين نوعية الخدمات العمومية في شتى المجالات ضمن حدود الميزانية و خلا اجال محددة.

توجد الكثير من المشاريع المتميزة الناجحة نذكر منها :

[1]- عزوز نور الدين، **(مرجع سابق)**، ص 34.

جدول (3-3) المشاريع التشاركية الناجحة في كندا.

القطاع	العدالة	الصحة	الطاقة	النقل
اسم المشروع	محكمة الجين	مستشفى بريدج بوينت	محطة معالجة المياه	كندا لاين
الشريك الخاص	Sttc	plananyhealth	Epdt_water Praires inc	Traslink
نوع الصفقة	**DBFM**	**DBFM**	**DBFM**	**DBFM**
المستوى الحكومي المتعاقد	اقليمي	اقليمي	بلدي	اقليمي
مرحلة المستغل	مشتغل	مشتغل	قيد الإنجاز	مشتغل
تكلفة المشروع (دولار)	207.100.000	728.400.000	364.720.000	1.658.000.000
وفرات التكاليف (دولار)	27.100.000	95.000.000	138.123.000	92.000.000

المصدر: **The canadien Concail Public Private** Https : //www. **pertnairships ,ccpp**.

2- عوامل نجاح الشراكة (PPP) في كندا

من أهم عوامل نجاح الشراكة العمومية الخاصة في كندا[1] :

- توفير البنية التمويلية المناسبة للمشاريع التشاركية، حيث عرفت كندا الكساد العلني سنة 2008، مما أدى إلى زيادة عدد مشاريع الشراكة بين القطاعين العام و الخاص.
- عدم وجود حواجز في السوق الكندية أدي إلى استقطاب العديد من الشركات الأجنبية مما ساهم في زيادة عدد عروض الشراكة العمومية الخاصة.
- وضع إطار قانوني يحكم العلاقة التشارية بين الهيئات العامة و الخاصة.
- تحليل و دراسة تكلفة انجاز المشاريع بصيغة الشراكة العمومية الخاصة بطرق تقليدية حكيمة.
- تطوير الإدارة المالية.
- الاعتماد على الأداء في العقود القائمة.
- منح التوكيلات للبلديات، المقاطعات و الأقاليم للقيام بشراكات .
- صيانة البنى التحتية طيلة حياة المشروع.
- تكافؤ الفرص لمقدمي العطاءات.
- الشفافية و النزاهة.

و من خلال تطرقنا للتجربة الكندية في مجال الشراكة بين القطاعين العام و الخاص استخلصنا جملة من الدروس المستسقاة منها:

- مدى مساهمة الشراكة بين القطاعين العام و الخاص في زيادة الناتج المحلي؛

-تحقيق وفرات في التكاليف التي كانت سابقا ملقاة على عاتق الحكومة لوحدها؛

-توفير فرص توظيف عديدة؛

[1]- عبد الوهاب نعمون، عبد الله مسيوب،" **الشراكة بين القطاعين العام و الخاص و دورها في ترشيد النفقات العمومية(كندا نموذج)** "، الملتقى الأول حول التسيير المحلي بين اشكاليات التمويل و ترشيد قرارات التنمية المحلية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، قالمة،8 -9 نوفمبر 2016.

- امكانية انجاز المشاريع بجودة عالية و خلال مواعيد محددة و دقيقة؛

-دعم الحكومة للشراكة بين القطاع العام و الخاص من خلال منح امتيازات و تسهيلات للمتعاملين الخواص.

المبحث الثاني: تجربة الشراكة بين القطاع العام و الخاص في مصر

تعتبر مصر من اهم و اكثر الدول استخداما لنظام الشراكة بين القطاع العام والخاص في الكثير من المجالات، فمن خلاله يمكن من انجاز عدد كبير من المشاريع الهامة خاصة في مجال البنى التحتية، وهو ما سنتناوله في مبحثنا.

المطلب الأول: النشأة الشراكة بين القطاع العام و الخاص في مصر و أهم مشاريعها

من خلال هذا المطلب سنتحدث عن نشأة الشراكة بين القطاع العام و الخاص في مصر و كذا أهم المشاريعها:

1- النشأة الشراكة بين القطاع العام و الخاص في مصر

تعد التجربة المصرية من أهم التجارب العربية الرائدة في مجال الشراكة بين القطاع العام و الخاص بمختلف الصيغ ، فقد لقيت الشراكة بين القطاع العام و الخاص رواجا كبيرا و حتى أنها أنشأت الوحدة المركزية للشراكة بين القطاع العام و الخاص عام 2006 و خلال عام 2010 قامت الحكومة المصرية أيضا بوضع سياسة جديدة طويلة الأجل لتفعيل برنامج مشاركة القطاع الخاص لإتاحة مصدر جديد لاستثمار المال و لتمويل مشروعات البنية التحتية المطلوبة و الحد من اقتراض الدولة و ما يلحق ذلك من مخاطر و تخفيف العبء على الموازنة العامة[1].

هناك اطار تنظيمي يسمح بمشاريع الشراكة بين القطاعين العام و الخاص على المستوى الوطني في مختلف القطاعات، مع اعتماد قوانين و لوائح في عامي 2010 و 2011، و التي تعتبر عموما متماشية مع أفضل الممارسات الدولية. و اعتبارا من عام 2016 وقعت مصر ثلاثة مشاريع شراكة بين القطاعين العام و الخاص: محطة القاهرة الجديدة لمعالجة مياه الصرف الصحي، مستشفى المواساة الجتمعي التخصصي و مستشفى جامعة سموحة للأمومة و بنك الدم. و لدى البلد حاليا أكثر من اثني عشر مشروعا من

[1] -عبد الله شحاذة، " **المشاركة بين القطاعين العام و الخاص و تقديم الخدمات على المستوى المحليات (الامكانيات و التحديات) "**، خطاب بكلية الاقتصاد و العلوم السياسة، جامعة القاهرة، مصر، 2010.

مشاريع الشراكة بين القطاعين العام و الخاص في مراحل التخطيط. و معظمها يتعلق بقطاعي المياه و النقل.

و بلغت اجمالي مشاريع الشراكة بين القطاعين العام و الخاص 23 مشروع منذ عام 1990 حتى العام 2015 و بلغت مجموع الاستثمارات الملتزم بها للشراكات بين القطاعين العام و الخاص 5272 مليون دولار خلال الفترة. في حين بلغ عدد المشاريع الشراكة النشطة (قيد الانشاء أو التشغيل) بين القطاعين العام و الخاص 21 مشروع بقيمة 4996 مليون دولار (مختبر معارف الشراكة بين القطاعين العام و الخاص 2016).

و يوضح الشكل (31) و الشكل (32) القطاعات التشاركية بين القطاعين العام و القطاع الخاص في مصر كما توضحه بيانات مشروع استثمارت القطاعين العام و الخاص في البنك الدولي للعام 2016.

الشكل(3–1): عدد مشاريع الشراكة بين القطاع العام و الخاص وفق لكل قطاع

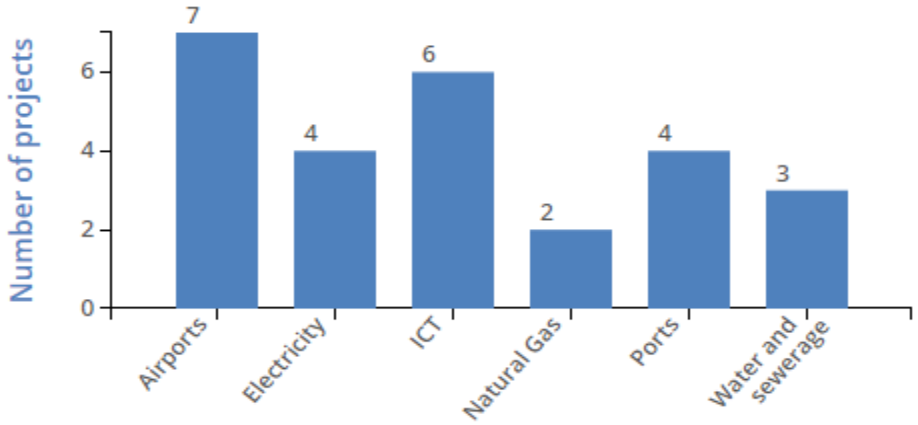

المصدر: مُحَمَّد أشرف خليل حمدونة، "**العوامل المحددة للسراكة بين القطاعين العام و الخاص ودورها في نمو الاقتصاد الفلسطيني**"، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل الماجستير، تخصص اقتصاديات التنمية، الجامعة الاسلامية بغزة، فلسطين،2017، ص 71.

الشكل (3–2): كلفة المشاريع التشاركية حسب كل قطاع

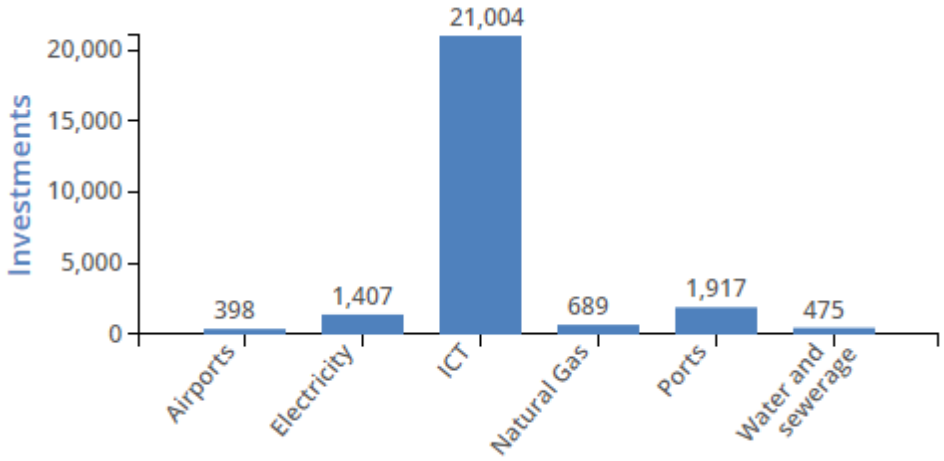

المصدر: مُحَمَّد أشرف خليل حمدونة، "**العوامل المحددة للسراكة بين القطاعين العام و الخاص ودورها في نمو الاقتصاد الفلسطيني**"، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل الماجستير، تخصص اقتصاديات التنمية، الجامعة الاسلامية بغزة، فلسطين،2017، ص 71.

2– مشاريع الشراكة بين القطاع العام و الخاص في مصر

حققت مصر عدة مشاريع ناحجة وفقا للسراكة بين القطاعين العام و الخاص نذكر منها:

2–1– الشراكة في قطاع التعليم

مشروع شراكة القطاع الخاص لبناء المدارس هو أحد المشروعات النموذجية الرائدة، حيث قامت من خلاله الهيئة العامة للأبنية التعليمية بدعوة القطاع الخاص للدخول في عمليات شراكة مع القطاع العام لتصميم و بناء 345 مدرسة جديدة في 18 محافظة، و تجهيز هذه المدارس و صيانتها و تمويلها و امدادها بالخدمات الغير التعليمية على مدة زمنية تمتد ل 15 عام. و بدأت مرحلة الانشاء خلال الربع لاالأخير من عام 2009 و كان ثلث عدد المدارس جاهز للتشغيل مع الربع الأخير من العام 2010.

2–2– الشراكة في قطاع النقل و المطارات

يعتبر مشروع انشاء طريق (شبرا–بنها) هو أحد المشروعات النموذجية الرائدة للشراكة مع القطاع الخاص في مجال النقل، حيث قامت الهيئة العامة للطرق و النقل البري بتوجيه دعوة إلى القطاع الخاص للدخول في

شراكة مع القطاع العام من خلال مناقصات عالمية تنافسية لانشاء و تشغيل و صيانة طريق حر يربط مدينة شبرا بمدينة بنها. بطول 38 كيلومتر. و فيمايلي أهم مشاريع الشراكة بين القطاع العام و القطاع الخاص وفق نظام BOT في قطاع انشاء المطارات و التي تقدر قيمتها ب 6 مليار جنيه[1]:

- مطار مرسى علم: يتكون من ممر طوله ثلاثة كيلومترات و برج المراقبة و مبنى للركوب و مساحة 24 كيلومتر مربع محيطة به، تم التنفيذ بالشراكة بين هيئة الطيران المدني و بالتعاون مع شركة كويتية و قدرت تكلفة المطار ب 178 مليون جنيه استرليني، و مدة عقد الامتياز 40 سنة.

- مطار العالمين الدولي: يتضمن العقد تطوير مساحة 24 كيلومتر مربع محيطة بالمطار، و تم تنفيذ المشروع بالشراكة بين هيئة الطيران المدني و بالتعاون شركة ماليكوب البريطانية و مجموعة نيرج النرويجية و بلغا تكلفة المشروع 200 مليون جنيه مصري و 800 مليون جنيه مصري مشروعات سياحية و بلغت مدة عقد الامتياز 38 سنة.

2-3- مشروع الشراكة في مجال المرافق العامة

مشروع شراكة مع القطاع الخاص لإنشاء محطة معالجة مياه الصرف الصحي بمدينة القاهرة الجديدة هو أحد المشروعات النموذجية الرائدة في هذا المجال حيث قامت وزارة الإسكان و المرافق و التنمية العمرانية خلال هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة لتوجيه الدعوة للقطاع الخاص للدخول في شراكة مع القطاع العام من خلال مناقصة عالمية تنافسية لتصميم و بناء و تمويل و تشغيل و إدارة محطة مياه الصرف الصحي بطاقة إجمالية تقدر ب 250 ألف متر مكعب في اليوم، و قد فازت شركة أوراسكوم بالمناقصة و التي تقدمت بأفضل عطاء مالي لإتاحة المحطة من خلال عقد شراكة لمدة 20 عام، متضمنة 17 عام من التشغيل حيث بلغ إجمالي العرض المقدم 2646 مليار جنيه مصري[2].

[1] - محمد صلاح ، عبد الكريم البشير، " **أسلوب ألبوت كالية لترشيد مشروعات البنية التحتية (تجارب دولية و عربية مختارة)**" ،مجلة الأبحاث الاقتصادية و الادارية، جامعة محمد خضرة بسكرة، العدد 174، الجزائر، 2015 ص 17.

[2] - محمد صلاح، عبد الكريم البشير، **(مرجع سابق)**، ص 19.

المطلب الثاني: فوائد الشراكة بين القطاعين العام و الخاص في مصر و التحديات التي تواجهها

إن للشراكة بين القطاعين العام و الخاص العديد من الفوائد ،كما لها ايضا بعض التحديات التي تحول دون تحقيقها لأهدافها، و هذا ما سنتناوله في هذا المطلب:

1- فوائد الشراكة

للشراكة بين القطاعين العام و الخاص جملة من الفوائد على الاقتصاد المصري و المجتمع المصري على وجه العموم نذكر منها[1]:

- تتيح الشراكة إمكانية تمويل المشاريع و الاستفادة من التكنولوجيا و الابتكارات الحديثة في القطاع الخاص و تقديم خدمات حكومية أفضل من خلال تعزيز الكفاءة؛
- تعزز الشراكة للقطاع الخاص المحلي فرصة المشاركة في تنفيذ مشاريع مشتركة مع الشركات الدولية و ابرام عقود فرعية لمختلف الوظائف المساندة مما يسهم في تطوير قدراتها؛
- تعتبر الشراكة وسيلة لزيادة مشاركة القطاع الخاص تدريجيا في توفير الخدمات الحكومية بشكل مسؤول، تساهم الشراكة في استغلال أمثل للموارد العامة المحدودة؛
- بما أن العديد من المشاريع تعتمد على إنفاق رأس مالي مباشر من القطاع الخاص فهي يمكن استغلالها في الأوقات التي يتوقف أو يتعرض فيها رأس مال العام لقيود(إما بسبب سقوف الإنفاق العام، أو دورة الموازنة)؛
- إن تولي القطاع الخاص مهام و مسؤولية التصميم و الإنشاء حافز مله لانجاز المشاريع و تسليمها خلال فترة زمنية قصيرة؛
- يتم تحميل المخاطر للطرف الأكثر قدرة على إدارتها بأقل التكاليف.
- يستطيع القطاع الخاص أحيانا تأمين إيرادات إضافية للمشروع من جهات أخرى لتغطية التكلفة المترتبة على القطاع العام لتنفيذ المشروع؛

[1] - محمد متولي دكروري، **(مرجع سابق)**،ص 10.

- يتمكن المسؤولون في القطاع العام من التركيز أكثر على جوانب التخطيط و مراقبة الأداء بدلا من إدارة البخدمات بشكل يومي، مما يعزز قدرة القطاع على إعداد الخطط و الموازنات على المدى الطويل بفعالية أكبر؛
- يمكن للحكومة أن تضمن العقد شروط كفيلة بتوفير الحماية الاجتماعية من خلال تحديد معايير جودة مثل أوقات توفر الخدمة للمواطنين أو معايير السلامة المطلوبة، كما يمكن للحكومة أن تطلب تصميم المشاريع بما يتلاءم مع احتياجات المجتمعات المحلية المختلفة.

2- التحديات التي تواجهها الشراكة بين القطاعين العام و الخاص

تواجه الشراكة بين القطاع العام و الخاص جملة من الصعوبات و التحديات التي من شأنها أن تكون عقبة في طريق هذه الأخيرة لتحقيق أهدافها و سنتطرق الى بعضها فيمايلي[1]:

- قصور التنظيم التشريعي:

و يمكن إجمال مظاهر هذا القصور فيمايلي:

- الافتقار إلى وجود قواعد و أحكام خاصة باختيار المستثمر و أفضل العروض و غياب أسس التقييم التي تتفق مع طبيعة هذه المشروعات من النواحي المالية و الفنية و التشغيلية، فالأسس التي يتضمنها قانون المناقصات و المزايدات الحالي(رقم 89 لسنة 1998) لا تصلح للتطبيق على هذا النوع من المشروعات؛
- تتضمن بعض التشريعات السارية كقانون التزام المرافق العامة العديد من القواعد التي لا تلائم المبادئ التمويلية و الاقتصادية المعاصرة، و التي تتعارض مع طبيعة المشروعات و المرافق العامة الاقتصادية في تطبيقاتها الحديثة. بل ة تعد هذه التشريعات في جانب منها طاردة للاستثمار الخاص في مجال المرافق العامة و مشروعات البنية الأساسية، و هو الأمر الذي أدى بالمشروع غلى إصدار قوانين خاصة تنظم الاستثمار الخاص في بعض القطاعات الاقتصادية الخدمية كقطاع الكهرباء و الاتصالات و المطارات مما نتج عنه تعددية تشريعة غيبر مبررة.و مزيد من التعارض بين التشريعات و اللوائح السارية؛

[1]- محمد متولي دكروري، **(مرجع سابق)**،ص، ص، 21،22.

- لا يتعرض التنظيم التشريعي إلى كافة صور مشاركة القطاع الخاص، و هو الأمر الذي ألقي بكثير من الغموض حول أشكال المشاركة الخاصة التي يمكن تطبيقها في ظل القانون المصري.

- الصعوبات المتعلقة بالإطار المؤسسي:

و يمكن إجمال المعوقات فيما يلي:

- غياب رؤية استراتيجية موحدة على المستوى المركزي عند معالجة مشاركة الاستثمار الخاص في تمويل وتشغيل تلك النوعية من المشروعات وذلك بالإضافة الى تعدد الجهات المسئولة عن تنظيم هذه المشاركة و تعدد الموافقات و التراخيص اللازمة بشكل مبالغ فيه و حال ذلك بالطبع دون اتمام العديد من المشروعات.
- افتقار العديد من القطاعات الاقتصادية المعنية الى الخبرة الفنية و المالية والقانونية اللازمة لطرح تلك المشروعات على المستثمرين و تنظيم هذه المشاركة كما افتقرت هده القطاعات الى التخطيط الاستراتيجي لاحتياجاتها و اولوياتها و جدوى هذه المشروعات من النواحي الاجتماعية والاقتصادية على حد سواء.

- ضعف الوعي العام:

ويمكن اجمال مظاهر هذا الضعف فيمايلي:

- ضغف الوعي العام باهمية ومزايا المشاركة الخاصة في تمويل وتطوير وتشغيل مثل هذه المشروعات وما لهذه المشاركة من اثار ايحابية على التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- ضغف الوعي العام بالاشكال المختلفة للمشاركة الخاصة في مثل هذه المشروعات والاعتقاد السائد لدى العامة بان المشاركة الخاصة تقتصر فقط على الخصخصة.

قامت الحكومة المصرية بتفعيل سياسة وبرنامج الشراكة مع القطاع الخاص من خلال تأسيس الوحدة المركزية للشراكة مع القطاع الخاص بوزارة المالية لكي يتم القضاء على الصعوبات التي واجهت القطاع الخاص في مشروعات الشراكة سواء كانت خاصة باطار المؤسسي أو الخاصة بضعف الوعي العام بالاضافة الى قيام الحكومة بإعداد مشروع القانون الجديد بالشراكة مع القطاع الخاص للقضاء على الصعوبات الخاصة بقصور التنظيم التشريعي.

لقد استخلصنا من خلال دراستنا للتجربة المصرية في ما يخص الشراكة بين القطاعين العام و الخاص بعض النقاط، و التي يمكن اعتبارها بمثابة دروس بإمكاننا الاستفادة منها:

- استفادة الحكومة من القطاع الخاص من خلال عقود الشراكة يضمن انجاز المشاريع الضخمة باقل التكاليف، بأفضل جودة و في وقت محدد؛

-تحفيز القطاع الخاص للخوض في تجارب تصميم و انشاء المشاريع و اقحامه في الاقتصاد الوطني ، يجعله مسؤول على دفع بالتنمية المحلية الوطنية قدما؛

- إن عملية التنمية المحلية تتطلب تكاتف الجهود لكل القطاعات من أجل تحقيق اهدافها ، و كذا تحسين الوضعية المعيشية للمواطنين و منه تحقيق الامن و السلام و الاستقرار السياسي و الاقتصادي.

المبحث الثالث: التجربة الجزائرية في الشراكة بين القطاعين العام و الخاص

سنتطرق من خلال هذا المبحث إلى التجربة الجزائرية في مجال الشراكة بين القطاعين العام و الخاص من خلال ابراز نشأة هذا الأخير و كذا سنسلط الضوء على بعض المشاريع المنجزة وفقا لهذا النموذج و كذا ذكر الفوائد المرجوة منه و العوائق التي تحول دون تجسيده.

المطلب الأول:ظهور الشراكة بين القطاع العام و الخاص في الجزائر و بعض نماذجها

سنتطرق من خلال هذا المطلب الى ظهور الشراكة بين القطاع العام و الخاص في الجزائر و كذا سنذكر بعض نماذجها:

1- ظهور الشراكة بين القطاع العام و الخاص في الجزائر

تتجلى الشراكة بين القطاع العام و الخاص في الجزائر:[1] بشكل واضح مع الاصلاحات الاقتصادية في التسعينات من القرن الماضي أو ما يعرف يعرف بالانتقال إلى نظام اقتصاد السوق، حيث حرر القانون رقم 88-25 المؤرخ في 12 جويلية 1988 و المتعلق بتوجيه الاستثمارات الاقتصادية الخاصة الوطنية و السماح لها بالخوض في جميع المجالات الاقتصادية ما عدا القطاعات الاستراتيجية.

و تعزز موضوع الشراكة بصدور القانون 90-10 المؤرخ في 14 أفريل 1990 و المتعلق بالنقد و القرض، حيث يعتبر بمثابة حجر أساس لتطبيق مبادئ اقتصاد السوق و تفعيل القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي، إذ وضع حدا لاحتكار الدولة للاقتصاد، و أصبحت بموجبه المؤسسات العمومية و الخاصة تخضع لنفس المعاملة، و قد تم الغاء الفوارق بين القطاعين العام و الخاص.

و قد عدل هذا القانون بالأمر رقم 11/03 المؤرخ في 26 أوت 2003 الذي يسمح بإعادة النظر في التنظيم و سير القطاع البنكي الخاص، فيما يتعلق بدور كل من بنك الجزائر و مجلس النقد و القرض.

[1] – الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، "**حصيلة استثمارات** "، (2018/04/25)https://www.andi.dz

كما حظيت الشراكة و المناولة بأهمية بالغة من جهتها، نظرا لأهميتها و دورها في نسج الشركة الاقتصادية بين المتعاملين الاقتصاديين، بانشاء المجلس الوطني لترقية المناولة يلتقي فيه المناولون و المؤسسات الصناعية الكبيرى لتعزيز عمليات الشراكة بين القطاعين العام و الخاص و كذا الشركاء الجانب.

و الملاحظ في هذا الاطار محدودية المجهودات المبذولة إلى حد الان الأمر الذي دفع بالسلطات العمومية باصدار تعليمة للمؤسسات العمومية تمنح فيها الأولوية في الصفقات الخاصة للمتعاملين الجزائريين قصد التغلب على هذا النقص.

و تبعتبر حصيلة الاستثمار عن طريق الشراكة في الجزائر متواضعة كما تتبناه الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار "هو كل مشروع استثماري، الذي يكون جزء أو كل من التمويل الذي يأتي من الخارج أو إعادة استثمار الشركات الأجنبية حسب القانون الجزائري الموجود[1].

إن حصيلة المشاريع الاستثمارية عن طريق الشراكة في الجزائر متواضعة جدا، حيث يقدر عدد هذه المشاريع خلال الخمس سنوات من 2004 إلى 2008 ب 237 [2] بقيمة إجمالية تقدر ب 75452 مليون دج و هو ما يوضحه الجدول:

الجدول (4–3) عدد المشاريع الاستثمارية عن طريق الشراكة في الجزائر خلال فترة 2004–2008 الوحدة مليون دج.

السنة	عدد المشاريع	التنمية
2004	43	27975
2005	49	93813
2006	44	165848
2007	64	94304
2008	37	372602
المجموع	**237**	**754542**

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، "**حصيلة استثمارات** "، (2018/04/25) https://www.andi.dz.

من خلال الجدول اعلاه نلاحظ ان المشاريع التشاركية في الجزائر لا تعرف استقرار فهي متذبذة .

2- بعض نماذج الشراكة المجسدة و المبرمجة في الجزائر

سنتطرق فيمايلي إلى بعض نماذج الشراكة بين القطاع العام و الخاص في الجزائر في بعض المجالات المختلفة:

- **بنك البركة الجزائري:**

يعد أول بنك جزائري برأس مال مختلط بين القطاع العام و الخاص، أنشئ في 20 ماي 1991 برأس مال قدره 500 مليون دج و بدا نشاطه خلال نفس السنة في سبتمبر 1991.

و يساهم فيه كل من بنك الفلاحة و التنمية الريفية الجزائري و مجموعة البركة السعةدية حيث تقوم بأداء جميع الأعمال المصرفية و التمويل و الاستثمار وفقا للشريعة الاسلامية.

إن تطور مشروع الشراكة لبنك البركة الجزائري يبين مدى مساهمته في التنمية على المستوى المحلي و الوطني من خلال تمويل مختلف المشاريع الاستثمارية في مختلف القطاعات.

حيث أنه عرف توازن مالي سنة 1994 مما أدى به إلى المساهمة في تأسيس شركة تأمين البركة و الأمان سنة 1999 و هذا ما يدل على دوره الريادي في القطاع المالي.

و حسب التقرير السنوي لعام 2008 بلغت الحصيلة الإجمالية السنوية لبنك البركة الجزائري أكثر من 72.254 مليار دج بأرباح صافية تفوق 2.672 مليار دج، حيث عرفت تطورا عن الحصيلة المسجلة في سنتي 2001-2006 كمايلي على التوالي 56.246 مليار و 45.970 مليار دج[1].

[1]- السعيد الدراجي،"**عقود الشراكة بين القطاعين العام و الخاص،الية فعالة لتمويل التنمية المحلية**"، مجلة العلوم الانسانية العدد 41، جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة، جوان 2014 ص 318.

- **شركة لافارج للاسمنت :**

يعد مجمع لافارج المختصة في انتاج مواد البناء (الاسمنت، الحصى، الخرسانة و الجبس) نموذجا لعقد الشراكة بين القطاعين العام و الخاص، حيث هو مجمع بالشراكة مع صناعات الأسمنت الجزائر مصنع مفتاح بالعاصمة و كذا وحدة الجبس بالبويرة بالشراكة مع شركة كوسيدار الجزائرية.

و يسير مجمع لافارج بالجزائر منذ 2002 مصنعي المسيلة و عكاز-معسكر- للاسمنت اللذين يمثلان طاقة انتاج سنوية تقدر ب 15 مليون طن (8 ملايين، 7 ملايين طن على التوالي) و يوظف 2600 عامل، و تبلغ حجم استثمارات شركة لافارج بالجزائر 20 مليار دج أي ما يعادل قرابة 300 مليون دولار[1].

- **شركة تسيير المياه و التطهير بقسنطينة"سياكو":**

تمثل شركة سياكو للمياه و التطهير بقسنطينة نموذجا للشراكة وفق عقد امتياز بين شركة المياه و التطهير لقسنطينة الجزائرية و شركة مرسيليا للمياه الفرنسية أو ما يعرف بالتسيير بالتفويض لمدة 05 سنوات ابتداءا من 2009 بمبلغ يقدر ب 4.3 مليار دج بحيث أسندت لها مهمة تسيير وة استغلال المياه و تطهيرها و صيانة الهياكل(الخزانات و محطات صخ المياه و الابار) بالاضافة الى مراقبة نوعية المياه الموزعة و جودتها و كذا تسيير خدمات الزبائن و المشاريع كالبحث عن تسربات المياه و أشغال إيصال المياه عبر شبكة التوزيع و الفوترة و التحصيل و التكفل بطلبات الزبائن و معالجتها. و تعمل هذه الشراكة على ضمان تسيير الخدمات العمومية لتطهير المياه و توزيع المياه الصالحة للشرب بشكل مستمر على مستوى 12 بلدية.

و تشير احصائيات الشركة أنها تشغل 2034 عاملا نهاية سنة 2014 منهم 22% عمال التأطير و 44% عمال التحكم، و 35% عمال التنفيذ[2].

[1]- لوك كاليبا، مدير عام مجموعة لافارج الجزائر، **حوار خاص لجريدة الخبر الجزائرية**، بتاريخ 13 سبتمبر 2014 .

[2]- السعيد دراجي،(**مرجع سابق**)، ص 39.

و هناك العديد من نماذج الشراكة المجسدة في الجزائر و كذا نماذج مبرمجة مستقبلا نوجز معظمها في الجدول التالي:

الجدول (5-3) مشاريع الشراكة المبرمجة في الجزائر حسب القطاعات.

القطاع	اسم المشروع	القيمة المالية (مليار دج)	الشريك الخاص
الصحة	المركز الاستشفائي لقسنطينة بقدرة استعابية 500 سرير	84	البنك الأفريقي للتنمية
المياه		3	البنك الأفريقي للتنمية
النقل	الطريق الاجتنابي السيار للعاصمة 260 كم	33.5	البنك الأفريقي للتنمية
	ترامواي بجاية على طول 7 كم	30.5	البنك الأفريقي للتنمية
	توسيع مترو الجزائر (ساحة الشهداء- شوفالي) 9.5 كم	168	البنك العالمي
	مترو وهران 19.7 كلم	74	البنك العالمي

المصدر: نسرين لعراش، الجزائر تدرس مشاريع البنية التحتية بالشراكة العمومية الخاصة (PPP) صحيفة الجزائر اليوم، من موقع https://aljazairlyoum.com تاريخ الاطلاع 2017/05/06.

المطلب الثاني: الفوائد المرجوة من المشاريع التشاركية بين القطاعين العام و الخاص و عوائق تجسيدها

1- الفوائد المرجوة من المشاريع التشاركية بين القطاع العام و الخاص في الجزائر

تهدف الحكومة الجزائرية من خلال المشاريع التشاركية بينها و بين القطاع الخاص لتحقيق جملة من المنافع و الفوائد نذكر منها[1]:

- اتساع حاجات المجتمع و رفع معدلات الرفاهية الاقتصادية و الاجتماعية؛
- تنفيذ مشاريع مبتكرة و متميزة؛
- الاستفادة من خبرات و امكانيات القطاع الخاص؛
- تحسين جودة الخدمات العامة بطرق أكثر رشادة و كفاءة؛
- العمل على ترميم البنيسة التحتية القائمة و تطويرها بصفة مستمرة؛
- محاولة خلق فرص عمل والتقليل من البطالة؛
- تبسيط الحركة الاقتصادية؛
- توفير الموال العامة و اعادة توجيهها إلى مجالات اخرى؛
- المساهمة في تسريع وتيرة التنمية المحلية و الاقتصادية؛
- تهيئة البنية المادية لاقامة مراكز حضرية و مؤسسات و مصانع؛
- جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة و كذا نقل التكنولوجيا الحديثة و الإدارة الحديثة؛
- زيادة المردودية و الانتاجية؛
- الحد و التقليل من معدلات الفقر.
- تقوية سوق المال المحلية.

[1] – محمد بصديق ،"**النفقات العامة للجزائر في ظل الاصلاحات الاقتصادية**"، رسالة شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2009، ص، ص 120،121 .

2- عوائق تجسيد المشاريع التشاركية بينم القطاعين العام و الخاص في الجزائر

رغم الانجازات التي تحققها عملية الشراكة بين القطاع العام و الخاص على مستوى التنمية المحلية إلا أن هناك عدة تحديات و عوائق من شأنها أن تحول دون تحقيق أهدافها الكاملة.

يمكن انجاز هذه العوائق في النقاط الاتية[1]:

- **المعوقات الادارية و التنظيمية:** تتميز الاجراءات الادارية في الجزائر بالروتين، و البيروقراطية السلبية و البطء في انجاز المعاملات و نقص الخبرات الفنية المتخصصة في الميدان رغم توفرها في سوق العمل، و عدم وجود أنظمة معلومات متطورة و دقيقة، بعدد الاجهزة المشرفة على الاستثمار و غياب التنسيق بين هذه الأجهزة.

و كذا وجود عدة قوانين متضاربة و غامضة في بعض الأحيان و عدم استقرار قوانين الاستثمار، اضافة على ذلك عدم تناسب هذه القوانين مع التطورات و الأوضاع و المستجدات العالمية.

- **مشكل الفساد:** هو الاخر من بين أكثر المشاكل التي تعيق التنمية في الجزائر بالرغم من الجهود المبذولة من قبل الدولة، فالفساد ظاهرة عالمية تحد و تقلص من فعالية الاستثمار الخاص كما انه يؤدي غلى تشويه صورة البلد و عرقلة التنمية و اختلاس المال العام عادة ما يفسر الفساد بسبب تفشي البيروقراطية السلبية و غياب المساءلة لتمتع كبار المسؤولين و رجال السياسة بالنفوذ؛
- **الافتقار الى التمويل:** فالقطاع الخاص عادة لا يجد طريقة لتمويل مشاريعه الى اللجوء الى الاقتراض من طرف بنوك الدولة و هذه الحالة تشكل عائق امام اعماله بطريقة حرة و شفافة دون أية قيود؛
- **صعوبة المنافسة مع الشركات العمالقة:** بالنظر الى طريقة عمل الشركات المتعددة الجنسيات نجد أنها تمتلك مجمعا كبيرا من المواهب الادارية و الممتلكات المالية و الموارد الفنية و تقوم بادارة عملياتها العملاقة باستراتيجية عالمية منسقة و تحاول هذه الشركات توسعة و غدامة مراكزها في السوق و ذلك بالتوحيد و

[1]- عزوز نور الدين، **(مرجع سابق)**، ص 50.

التكامل العمودي و بمركزية اتحادية القرارات على عكس المؤسسات الخاصة الوطنية التي تفتقر للمواهب الادارية و كذا التميل الكافي و الكفاءات المختلفة، و هذا مما يحول دون المقدرة على التنافس مع الولى؛

- **كلفة التدريب العالية:** من أبرز المعوقات التي تتعلق بالقطاع الخاص في الجزائر هي عنصر التدريب و الرسكلة، و القطاع الخاص هو البنية التي يتمرن فيها الفراد ذوي الشهادات و يتحصلون منها على الخبرة و المهارة الفعلية و على هذا الساس نجد ان المعايير العالمية تشترط التدريب الجيد في الداء لكن ذلك يتطلب صرف اموال طائلة مما يشكل صعوبة لدى القطاع الخاص على تحقيقه؛
- **غياب الوعي العام:** إن ضعف الوعي العام باهمية و مزايا هذه الشركات و دورها في تمويل و تطوير و تشغيل المشروعات و الاثار الإيجابية التي تنعكس على التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و كذا جهل الشكال المختلفة للمشروعات و الشركات المتعلقة بعدة أنشطة تعتبر عائق يحول دون تطبيق و العمل وفقا للشراكة و كذا دون تحقيق أهدافها المنشودة[1].

إن وجود مثل هذه المعوقات يعمل على كسر الشراكة بين القطاع العام و الخاص و يحول دون قيامها باداءاتها ، مهامها و تحقيق اهدافها المرجوة، في غياب القوانين و التنظيمات الادارية و شيوع الفساد المالي و الاداري،كلها ستؤثر سلبا و تؤدي الى استنزاف الموارد المالية بشكل كبير تتحملها خزينة الدولة.

[1] – عزوز نور الدين، (**مرجع سابق**)، ص 50.

خلاصة الفصل

تعد كندا من النماذج الناجحة في مجال الشراكة العمومية الخاصة، فقد استطاعت خلال السنوات الأخيرة تطوير و تحديث البنى التحتية بالاعتماد على أهمية القطاع الخاص في تنويع الاقتصاد و تحسين الخدمات المقدمة و بالتالي المساهمة في تحقيق التنمية المنشودة.

و كذا تعتبر مصر من الدول العربية الأولى في الشراكة بين القطاع العام و الخاص حيث أنها حققت عدة مشاريع ضخمة لبناها التحتية عن طريق استخدام المشاركة العمومية الخاصة، حيث عملت على ترسيخ الفكر التشاركي للتخلص من العقبات التنموية التي تحول دون تقدمها و ازدهارها إلا ان هنالك بعض التحديات التي تواجه الشراكة بين القطاعين العام و الخاص.

و بالنظر إلى التجربة الجزائرية في مجال الشراكة تبقى حصيلة المشاريع الاستثمارية عن طريق الشراكة متواضعة جدا مقارنة بما سبقها.

فالملاحظ من المخططات التنموية للسنوات الأخيرة قد صرفت الحكومة مبالغ ضخمة على الاستثمارات العمومية و تقديم الخدمات، لو اتبعت الحكومة الجزائرية صيغة العقود التشاركية مع القطاع الخاص لكانت حققت وفرات في التكاليف المالية و جودة في الخدمات المقدمة.

خاتمة

خاتمة

تتمحور الاشكالية الاساسية للموضوع حول "مدى مساهمة الشراكة بين القطاعين العام و الخاص و في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر"، و ذلك لان أغلب دول العام على اختلاف درجة تقدمها تسعى الى تحقيق معدلات نمو مرتفعة و مستقرة باستمرار، وبعد ترتجع دور القطاع العام في تحقيق الأهداف التنموية، و أمام تزايد تطور القطاع الخاص كشريك فعال في تجسيد عملية التنمية و ما يترتب عنه من نتائج ايجابية في مختلف الجوانب الاقتصادية و الاجتماعية؛

و تعتبر الشراكة بين القطاعين العام و الخاص احدى أهم البدائل التمويلية و تحديث البنى التحتية بطرقها المتنوعة، الى جانب مساهمتها في تقليل التدخل الحكومي و تحقيق وفرات في الميزانية ،الأمر الذي أهل القطاع الخاص للقيام بدور ريادي في عملية التنمية المحلية و الشاملة عن طريق التعاون الفعال في شتى المجالات الاقتصادية و الاجتماعية؛

و يبقى الهدف الأول و الاساسي للتنمية المحلية يتمحور حول تحسين المستوى المعيشي للمواطنين، و لا يتحقق هذا الأخير إلا بوجود برامج و آليات على المستوى المحلي تتم عن طريق تنفيذ احدى صيغ عقود الشراكة بين الحكومة و الخواص، في اطار مشاريع تنموية تتحدد فيها الحقوق و الواجبات لكل طرف في عقد الشراكة؛

و يتطلب نجاح كل هذا في ارض الواقع تشجيع و دعم من قبل الهيئات و الحكومات كونا تمثل القاعدة و الدعامة الاساسية للتنمية المحلية، حيث ان التنمية المحلية تعتمد اساسا في بناءها القاعدي على الحكومة باعتبارها الاقرب من المواطنين مما سيودي حتما الى تحيقيقها.

اختبار الفرضيات:

الفرضية الأولى: صحيحة لأن الشراكة بين القطاع العام و الخاص تهدف الى التعاون و تحسين الخدمات المقدمة والوضعية المعيشية، مما يساهم في تحقيق تنمية محلية؛

الفرضية الثانية: صحيحة لان تزاد التكاليف و ارتفاع معدلات تمويل المنشآت القاعدية و الاساسية بالنسبة للحكومة شكل حاجز دون امكانية تحقيقها للتنمية المحلية المنشودة.

خاتمة

النتائج:

من خلال معالجتنا للموضوع توصلنا للنتائج التالية:

– القطاع العام لم يعد قادر لوحده على مواكبة و وصول الى تحقيق تنمية محلية، مما ادى به الى البحث عن شريك اخر و هو القطاع الخاص؛

–تعتبر الشراكة العمومية الخاصة احدى اهم البدائل التمويلية للمشاريع التنموية ؛

–لاتزال الجزائر غير قادرة على العمل و تحقيق الشراكة بين القطاعين العام و الخاص بسبب التشريعات الناقصة و و المعاملات الروتينية و البيروقراطية السالبة التي تحول دون تحقيق اهداف الشراكة؛

– يمكن للشراكة بين القطاع العام و الخاص أن تخفف الضغط عن المالية العامة التي تعانيها الحكومات، وتخلق القيمة المضافة التي توفّرها المرونة المالية، مع تحسين القدرة الإدارية للقطاع العام؛

–يمكن للمشاريع المحققة عن طريق الشراكة العمومية الخاصة ان تعطي دفعة قوية للاقتصاد الوطني؛

–من أهم العوائق التي تواجه عقود الشراكة بين القطاع العام و الخاص في الجزائر هي الاطار القانوني، الاداري و التشريعي الذي ينضم هذه العقود؛

–محدودة المجالات التي تسمح بالمشاركة العمومية الخاصة بحيث تقتصر الى جمع النفايات، صفية و توزيد بالمياه الصالحة للشرب.....الخ؛

–تحقيق كندا و مصر للعديد من المشاريع عن طريق الشراكة بين القطاعين العام و الخاص ادى بهما للنهوض بالاقتصاد الوطني و كذا التقرب من تحقيق التنمية المحلية المنشودة.

التوصيات:

– لابد على الحكومة أن تدعم الشراكة بين القطاعين العام و الخاص، و هذا عن طريق تقديم تسهيلات و امتيازات للشريك الخاص من اجل تشجيع عملية الشراكة؛

– ضرورة اصدار قانون خاص و موحد ينظم الشراكات العمومية الخاصة ،

– يتوجب على الحكومة ان تنوع مجال الشراكة بينها و بين القطاع الخاص و التي من شأنها ان تنوع و ترفع الاقتصاد الوطني؛

– وجوب فهم طبيعة الشراكة وتحليلها، من خلال التحديد والتحليل الدقيق لمصالح وتوجّهات الأطراف المعنية كافةً وطريقة تعبيرها عن هذه المصالح، وخصوصًا في ما يتعلّق بالدولة، والتي غالبًا ما تملك من دون غيرها زمام المبادرة، و تتحكم إلى حدّ كبير بشكل تلك الشراكة وطبيعتها ونتائجها؛

– وضع الخطوط العريضة والأهداف التنموية المرجوة من عملية الشراكة مع القطاع الخاص، ليس فقط على المستوى الاقتصادي أو تحسين أداء الخدمات العامة، ولكن من حيث مردود ذلك على التنمية بشكل عام، وعلاقة تلك الشراكة بتحسين الظروف المعيشية الملائمة للسكان؛

– وضع الأطر العامة التي تحدّد دور كل شريك في التنمية بما يضمن كفاءة التنسيق والتكامل بين الأطراف جميعًا؛

– توفير منظومة رقابية مكوّنة من بعض الأجهزة الحكومية والمجتمع المدني تضمن الالتزام بالاتفاقات المعقودة بين الدولة والقطاع الخاص من جهة، وتضمن وصول الخدمة للمواطنين بالمستوى والسعر المطلوبين من جهة أخرى؛

– أهميّة التركيز على تمكين المجتمع المحلي كطرف محوري وأساسي في الشراكة من أجل التنمية، وذلك من خلال التركيز على رفع درجة الوعي والإدراك لدور القطاع الخاص كشريك في التنمية؛

– حصر التجارب الناجحة التي خاضتها الدول الأخرى عند الشراكة مع القطاع الخاص وتقويمها والاستفادة من ايجابيتها وتلافي السلبيات الناجمة عنها.

خاتمة

آفاق الدراسة:

يمكن اعتبار موضوع دراستنا الذي تمت معالجته كفاتحة للدراسات اللاحقة تكون جديدة و شاملة أكثر، نقترح:

- دور الشراكة بين القطاع العام و الخاص في الحد من مشكل البطالة؛

الرقم	العنوان	الصفحة
(2-1)	معايير ابعاد التنمية المحلية	59
(3-1)	عدد و تكلفة المشاريع التشاركية في كندا.	67
(3-2)	عدد مشاريع حسب الجهة المتعاقدة (المستوى الحكومي).	68
(3-3)	المشاريع التشاركية الناجحة في كندا عدد المشاريع.	71
(3-4)	المشاريع الاستثمارية عن طريق الشراكة في الجزائر خلال فترة 2004-2008	81
(3-5)	مشاريع الشراكة المبرمجة في الجزائر حسب القطاعات	84

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
(1-1)	أساليب الشراكة مع القطاع الخاص و درجة مساهمته فيها.	21
(1-2)	الشراكة بين القطاع العام و الخاص بأسلوب الادارة	22
(1-3)	الشراكة بين القطاع العام و الخاص بأسلوب الايجار	23
(1-4)	الشراكة بين القطاع العام و خاص بأسلوب الامتياز	24
(1-3)	عدد مشاريع الشراكة بين القطاع العام و الخاص وفق لكل قطاع	73
(2-3)	كلفة المشاريع التشاركية حسب كل قطاع	73

قائمة المراجع

الكتب بالعربية

1- – ابو بكر عثمان النعيمي،"**الأساليب الحديثة لمشاركة القطاع الخاص في تنفيذ مرافق البنية التحتية (عقود البوت BOT و عقود الشراكة PPP) دراسة تحليلة مقارنة**"، الطبعة 1 ،عمان، الأردن، 2014.

2- – احمد رشيد،" **التنمية المحلية**"، دار النهضة العربية،القاهرة، مصر، 1986.

3- خالد عبيدو،"**التنمية الاقتصادية**"، مؤسسة الكوثر للطباعة، مصر، 2006.

4- مُحَّد غبد العزيز عجمية،مُحَّد الهيثمي،"**التنمية الاقتصادية(مفهومها،نظرياتها وسياستها)**"، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 1994.

5- جمال حلاوة، علي صالح،"**مدخل الى علم التنمية**"، دار الشروق للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2010.

6- عبد الباسط عبد المعطي، عادل الهواري، "**علم الاجتماع والتنمية .دراسات وقضايا**"، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1984.

7- عبد المطلب عبد الحميد، " **التمويل المحلي و التنمية المحلية**"، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر،2007.

8- فؤاد غضبان، "**التنمية المحلية ممارسات و فاعلون**"، الطبعة 1، دار صفاء للنشر و التوزيع، عمان2015.

9- كمال التابعي، " **تغريب العالم الثالث (دراسة نقد في علم اجتماع التنمية**) "، دار المعارف، القاهرة، مصر، 1993.

10- ليث عبد الله القهيوي، بلال محمود الوادي، **''الشراكة بين مشاريع القطاعين العام و الخاص (الإطار النظري و التطبيقي)**"، الطبعة الأولى، الأردن، دار الحامد للنشر و التوزيع، 2012.

11- منير ابراهيم هندي،" **الخصخصة (خلاصة تجارب دولية)**"، الطبعة 1، دار المعارف الجامعية،مصر، 2010.

12- هناء حافظ بدوي، " **التنمية الاجتماعية رؤية واقعية من منظور الخدمة الاجتماعية** "، دار وائل للنشر، عمان، الاردن، 2009.

الكتب بالفرنسية

1. Michal.Laletel, le partenariat public-privé : une clé pour l'investissement public en France ; banque dition, France, 2006.

أطروحات و الرسالات الجامعية

1- [1] – مُحَمَّد مرامي،" **إدارة الجودة الشاملة لمنظومة اكتساب المعرفة مدخل لتحقيق التنمية الاقتصادية في ظل العولمة**"، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير ، تخصص ادارة اعمال، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و غلوم التسيير ، جامعة البليدة، الجزائر، 2007.

2- 2011

3- بن عوالي خالدي،" **استخدام العوائد النفطية: دراسة مقارنة بين تجربة الجزائر وتجربة النرويج**"، مـــذكـــرة للحصول على شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي،جامعة وهران 2، 2016.

4- توهامي عائشة،"**ترشيد الانفاق العام و دوره في تحقيق التنمية الاقتصادية**"، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، تخصص مالية،جامعة تيارت،الجزائر،2012.

5- السعيد فكرون، " **استراتجية التصنيع و التنمية بالمجتمعات النامية حالة الجزائر (دراسة نظرية)**"، رسالة دكتوراه دولية،كلية العلوم الانسانية و العلوم الاجتماعية، جامعة قسنطينة،الجزائر، 2005 .

6- سليمان بلعور، "**أثر استراتيجية الشراكة على الوضعية المادية للمؤسسة الاقتصادية" دراسة حالة مجمع صيدال**، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر لعلوم التسيير، فرع إدارة الأعماال، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004.

7- عدة عابد،"**تشخيص واقع المؤسسات المصغرة في ولاية تيارت و دورها في تفعيل التنمية المحلية**"،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، تخصص اقتصاد و تنمية ، جامعة تيارت ،الجزائر2011.

8- عزوز نور الدين، " **دور الشراكة بين القطاعين العام و الخاص في ترشيد النفقات(دراسة مقارنة بين تجربتي كندا و الجزائر)** "، مذكرة تخرج ماستر اكاديمي، تخصص تسيير حكومي، المسيلة، الجزائر،2017.

9- غلام عثمان، " **تمويل التنمية في الدول الاسلامية حالة الدول اقل نموا**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر ، .2014

10- فارس رشيد البياتي،"**التنمية الاقتصادية سياسيا في الوطن العربي**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في الاقتصاد،عمان، الاردن، 2008.

11- مُحَّد بصديق ،"**النفقات العامة للجزائر في ظل الاصلاحات الاقتصادية**"، رسالة شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2009.

12- مُحَّد بعسل،" **سياسة توجه الجزائر نحو اقتصاد السوق**"، رسالة المجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2008.

13- واضح سمية، "**الشراكة الجزائرية الأمريكية (واقع و افاق الشراكة)**"، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، تخصص مالية، كليه العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة تيارت، 2013.

المقالات العلمية

1- إدارة الدراسات الاقتصادية و المالية،" **الشراكة بين القطاع العام(الحكومة) و القطاع الخاص** "، 2010.

2- إدارة الدراسات الاقتصادية و المالية،" **الشراكة بين القطاع العام(الحكومة) و القطاع الخاص** "، 2010.

3- أنيس بوذياب،"**الشراكة بين القطاعين العام و الخاص (فرصة للنهوض بالإقتصاد اللبناني)**"،العدد99،كانون الثاني،.2017

4- أنيس بوذياب،"**الشراكة بين القطاعين العام و الخاص (فرصة للنهوض بالإقتصاد للبناني)**"،العدد99،كانون الثاني2017.

5- أيمن مُحَّد فريحات،"معوقات تطبيق الشراكة بين القطاع العام و الخاص من وجهة نظر اصحاب القطاع الخاص،**مجلة الإقتصلد و التنمية**،العدد1،جامعة المدية،الجزائر،جانفي 2003.

6- يمن مُحَّد فريحات،"معوقات تطبيق الشراكة بين القطاع العام و الخاص من وجهة نظر اصحاب القطاع الخاص،**مجلة الإقتصلد و التنمية**،العدد1،جامعة المدية،الجزائر،جانفي 2003.

7- بن نعمان مُحَّد، بوزيدة حميد،"**دور الشراكة بين القطاعين العام و الخاص في تحقيق التنمية المحلية**"، مجلة الدراسات الإقتصادية و المالية،العدد 9،جامعة الوادي،2009.

8- بن نعمان مُحَّد، بوزيدة حميد،"**دور الشراكة بين القطاعين العام و الخاص في تحقيق التنمية المحلية**"، مجلة الدراسات الإقتصادية و المالية،العدد 9،جامعة الوادي،2009.

9- عبد الرزاق مولاي لخضر، "**متطابات التنمية في القطاع الخاص بالدول النامية بالدول النامية، (حالة الجزائر)**"، مجلة الباحث، جامعة ورقلة العدد 07، 2009.

10- عبد الرزاق مولاي لخضر، "**متطابات التنمية في القطاع الخاص بالدول النامية بالدول النامية، (حالة الجزائر)**"، مجلة الباحث، جامعة ورقلة العدد 07، 2009.

11- فريدة كافي، زكية اكلي، " **التنمية المحلية في الجزائر** "، قراءة للنهوض بالمقومات و تجاوز المعوقات، ميلة، الجزائر، 2017.

12- فريدة كافي، زكية اكلي، " **التنمية المحلية في الجزائر** "، قراءة للنهوض بالمقومات و تجاوز المعوقات، ميلة، الجزائر، 2017.

13- مجد خضر،" **مفهوم التنمية المحلية** "، مقال إلكتروني الأردن، ابريل 2016.

14- مُحَّد متولي دكروري مُحَّد، "**دراسة الشراكة مع القطاع الخاص مع التركيز على التجربة المصرية**"، وزارة المالية المصرية، إدارة بحوث التمويل،مصر.

15- مُحَّد نصر مهنا،" **التنمية الاجتماعية و الاقتصادية على المستوى المحلي و دورها في تحقيق التنمية الوطنية** "، منشورات المنظمة العربية للتنمية الادارية، القاهرة، مصر، 2008.

16- معهد تنمية قدرات كبار الموظفين، "**الشراكة بين القطاع العام و الخاص**"، المدرسة الوطنية للإدارة، الدورة 4، تونس 2010.

المؤتمرات و الملتقيات

1– أحمد بوعشيق، "**عقود الشراكة بين القطاعين العام و الخاص**"، المؤتمر الدولي للتنمية الإدارية، المغرب، 2009.

2- السعيد الدراجي،"**عقود الشراكة بين القطاعين العام و الخاص،الية فعالة لتمويل التنمية المحلية**"، مجلة العلوم الانسانية العدد 41، جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة، جوان 2014.

3- عبد الله شحاذة، " **المشاركة بين القطاعين العام و الخاص و تقديم الخدمات على المستوى المحليات (الامكانيات و التحديات)** "، خطاب بكلية الاقتصاد و العلوم السياسة، جامعة القاهرة، مصر، 2010.

4- عبد الوهاب نعمون، عبد الله مسيوب،" **الشراكة بين القطاعين العام و الخاص و دورها في ترشيد النفقات العمومية(كندا نموذج)** "، الملتقى الأول حول التسيير المحلي بين اشكاليات التمويل و ترشيد قرارات التنمية المحلية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، قالمة،8 –9 نوفمبر 2016.

5– قدي عبد المجيد، مداخلة بعنوان "**الإقتصاد الجزائري و الشراكة الأجنبية خارج المحروقات في ظل المناخ الاستثماري**"، ملتقى وطني اول (المؤسة الجزائرية و تحديات المناخ الاقتصادي الجديد)، جامعة ورقلة 23/22 أفريل 2003.

6- لجنة التعاون التقني، "**الشراكات بين القطاع العام و الخاص**"، مكتب العمل الدولي، مجلس الادارة، الدورة 301، جنيف، مارس 2008.

7- لوك كاليبا، مدير عام مجموعة لافارج الجزائر، **حوار خاص لجريدة الخبر الجزائرية**، بتاريخ 13 سبتمبر 2014.

8- مُحَّد صلاح ، عبد الكريم البشير، " **أسلوب ألبوت كالية لترشيد مشروعات البنية التحتية (تجارب دولية و عربية مختارة)**" ،مجلة الأبحاث الاقتصادية و الادارية، جامعة مُحَّد خضرة بسكرة، العدد 174، الجزائر، 2015.

مواقع الكترونية

1- https// :**www.gouverment. ae/ar-AE/information-and-services/ business/ public-private-partership**.
-2 https://**www.andi.dz**

3-BENJAMIN DAVID GROS and GERARD MOUNIER, Overview of the Canadian private parterships market
-Https : //**www.loveryDeBilly,L.L.P** ,(20/03/2018) .

فهرس المحتويات

العناوين	الصفحة
شكر و عرفان	**–**
إهداء	**–**
قائمة الجداول	**–**
قائمة الأشكال	**–**
مقدمة	**أ–ج**
الفصل الأول: الشراكة بين القطاعين العام و الخاص (أسس و مفاهيم)	**8**
المبحث الأول: الإطار العام للشراكة	**8**
المطلب الأول: ماهية الشراكة	**8**
المطلب الثاني : متطلبات الشراكة الناجحة	**11**
المبحث الثاني : الشراكة بين القطاعين العام و الخاص	**14**
المطلب الاول : ماهية الشراكة بين القطاعين العام و الخاص	**14**
المطلب الثاني : اهداف الشراكة بين القطاعين العام و الخاص و معيقاتها	**17**
المبحث الثالث : انواع الشراكة بين القطاعين العام و الخاص و مزاياها وسلبياتها	**21**
المطلب الاول : انواع الشراكة بين القطاعين العام و الخاص	**21**
المطلب الثاني: مزايا الشراكة بين القطاعين العام و الخاص و سلبياتها	**25**
خلاصة الفصل	**29**
الفصل الثاني: التنمية و التنمية المحلية	**31**
المبحث الاول : الاطار النظري للتنمية	**31**
المطلب الأول: ماهية التنمية	**31**
المطلب الثاني: متطلبات التنمية و معوقاتها	**35**
المبحث الثاني: النظريات المفسرة للتنمية	**38**

المطلب الاول : النظريات القديمة (الكلاسيكية)	**38**
المطلب الثاني:النظريات المعاصرة للتنمية الاقتصادية	**44**
المبحث الثالث: التنمية المحلية	**52**
المطلب الأول : ماهية التنمية المحلية	**52**
المطلب الثاني: مفاهيم متعلقة بالتنمية المحلية	**56**
خلاصة الفصل	**63**
الفصل الثالث: دراسة مقارنة لتجارب دولية للشراكة بين القطاعين العام و الخاص (كندا، مصر والجزائر)	**63**
المبحث الأول: التجربة الكندية في الشراكة بين القطاعين العام و الخاص	**65**
المطلب الأول: نشأة الشراكة بين القطاعين العام و الخاص في كندا و تطوير مشاريعها	**65**
المطلب الثاني: أهم المشاريع التشاركية (ppp) في كندا و عوامل نجاحها	**69**
المبحث الثاني: تجربة الشراكة بين القطاع العام و الخاص في مصر	**74**
المطلب الأول: النشأة الشراكة بين القطاع العام و الخاص في مصر و أهم مشاريعها	**74**
المطلب الثاني: فوائد الشراكة بين القطاعين العام و الخاص في مصر و التحديات التي تواجهها	**78**
المبحث الثالث: التجربة الجزائرية في الشراكة بين القطاعين العام و الخاص	**82**
المطلب الأول:ظهور الشراكة بين القطاع العام و الخاص في الجزائر و بعض نماذجها	**82**
المطلب الثاني: الفوائد المرجوة من المشاريع التشاركية بين القطاعين العام و الخاص و عوائق تجسيدها	**88**
خلاصة الفصل	**91**
خاتمة	**92-95**
قائمة المراجع	**-**

ملخص الدراسة:

تهدف البحث الى ابراز دور الشراكة بين القطاعين العام و الخاص في احداث تنمية محلية بجوانبها المختلفة الإقتصادية، الاجتماعية وغيرها و ذلك عن طريق ابراز الأسباب و الدوافع التي جعلت الحكومة تلجأ للقطاع الخاص و الاستفادة من الخدمات التي يقدمها في اطار تبني عقود الشراكة يسن القطاعين لسد العجز غلى مستوى القطاع العام في ظل المتطلبات الاقتصادية، الاجتماعية، الداخلية و الخارجية المرتبطة بالمنافسة الاقتصادية و التحديات التنموية الجديدة و تنفيذ خدمات ذات جودة عالية

الكلمات المفتاحية:

الشراكة، الشراكة بين القطاعين، القطاع العام، القطاع الخاص، التنمية و التنية المحلية.

Résumé

Ce mémoire visé à mettre en évidence le rôle du partenariat entre les secteurs privé et public, à apporter un développement local avec ses divers aspects économique, social et autres, et cela en mettant en évidence les raisons et les motifs qui ont fait que le gouvernement ait recours au secteur privé et ainsi profiter des prestations proposées dans le cadre des contrats de partenariat entre les deux secteurs pour couvrir le déficit au niveau du secteur public copte tenu des exigence économiques et sociales internes et externes liées à la concurrence économique et aux nouveaux défis du développement et la mise en œuvre des services de haute qualité.

Mots clés :

Partenariat, le partenariat entre les deux secteurs, le secteur public, le secteur privé, le développement et le développement local.